



المملكة المغربية
وزارة العدل

المحقوق القضائية

مجلة دورية يصدرها طليعة المعهد الوطني للدراسات القضائية - بالرباط

العدد
3

السنة
الثالثة

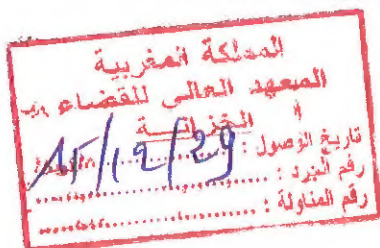


المملكة المغربية
وزارة العدل



المختار القضائي

مجلة دورية يصدرها طليبة المعهد الوطني للدراسات القضائية - بالرباط



العدد
3

السنة
الثالثة

العدد الثالث
1980

المدير المسؤول : ادریس الضحاک
رئيس التحرير : ادریس ملین
لجنة التحرير :

هنية نزيبر
فائزة بلعسري
زهور الحر

عنوان المراسلة :
مجلة الملاحق القضائي ص ب 107

كلمة القدر

● لقد اعجبت كثيرا بمجلة «المحقق القضائي» في حلتها الجديدة . فراقبني ما انطوت عليه صفحاتها من ابحاث ودراسات واجتهادات واقتراحات واحاديث نبوية ...

فقطعت على نفسي ان ابعث اليكم شخصيا والى الهيئه المشرفة على المجلة من مدير التحرير ورئيسة التحرير واعضاء لجنة التحرير بتهنئتي الحامية راجيا لكم جميعا التوفيق والصعود بالمجلة الفنية الى اوج الكمال .

ومساهمة مني في تطعيم مجلتكم الغراء يطيب لي ان ابعث اليكم صحبته باربع دراسات تعالج موضوعات «المسؤولية المحدودة لمالك السفينة ومجهزها» و «الطريقة العملية للتوزيع بالخاصة» و «مسؤولية المخدم» و «استئناف النيابة العامة للأحكام الصادرة في مادة الحالة المدنية» تاركا لكم المجال فسيحا لنشرها سواء دفعة واحدة او في اعداد متوالية»

هذه هي العبارات الرقيقة التي بعث بها فضيلة الاستاذ محمد العربي المجدود الرئيس الاول لمحكمة الاستئناف بمراكش مشجعا انطلاقا مجلتنا في حلتها الجديدة ومنوها بالمجهودات المتواضعة التي ما فتئت ادارتها تبذلها لكي تكون عند حسن ظن المواطنين كافة والمهتمين بالميدانيين القضائي والقانوني خاصة .

ولقد تفضل سيادته بتزويد مجلتنا ببعض الدراسات القيمة في ميادين مختلفة سيجد القارئ الكريم موضوعا منها بداخل هذا العدد وسنعمل على نشر الباقي في الاعداد القادمة والله ولي التوفيق .

وان ادارة المعهد اذ تتوجه بالشكر الجزيل افضيلة الاستاذ المحترم على عطاءه الكريم لنتمنى ان يحدو حذوه ذوو الاختصاص والا يبخلوا على مجلتنا بعطاءاتهم وذلك سعيا وراء اذكاء روح البحث والتنقيب على الحلول الناجعة لمشاكل مجتمعنا .

والسلام

نص الكلمة التي ألقاها

السيد الوزير الأول ووزير العدل
بمناسبة اختتام أشغال الايام الدولية

للقانون المجري

وذلك يوم السبت 15 شتنبر 1979 بمقر المعهد الوطني للدراسات القضائية



حضرات السيدات والسادة :

لقد تمكنتم خلال الستة أيام السالفة من دراسة جميع المشاكل المتعلقة بالقانون البحري المغربي فتعرضتم الى جميع جوانبه العامة منها والخاصة كما تمكنتم بفضل المستوى القانوني والتقني العالي للمشاركين الاجانب منهم والمغاربة من طرح جميع المشاكل وايجاد الحلول القانونية الملائمة لها ولقد كنت أعلم سلفا انكم ستصلون الى نتيجة تفيد ان التشريعات البحرية الحالية لم تعد تتلاءم والاتفاقيات الدولية البحرية من جهة ، والواقع التكنولوجي والاقتصادي المتطور من جهة أخرى .

وعندما طلبنا من المعهد الوطني للدراسات القضائية ان ينظم هذه الايام الدراسية كنا نضع نصب أعيننا جميع المشاكل التي نعلمها والتي تواجه جميع المرافق البحرية في المغرب ، ولذلك كان من الضروري ان يستدعي لهذه الغاية - بالاضافة الى مجموعة من الاساتذة المختصين الاجانب قصد الحصول على الدراسات المقارنة اللازمة - كل الاطر المغربية التي تعمل في هذا الميدان وهكذا فقد كان لهذه الايام طابعها الوطني الشامل، وعرضت فيها ولاول مرة في المغرب جميع المشاكل المرتبطة بالاستعمالات البحرية . كما تمكن قضاتنا العاملون في القضايا البحرية من الاستفادة والافادة بشكل مثمر وذلك بفضل الامتزاج ، والتفاعل اللذين حصلا في الجوانب القانونية والتقنية والعملية والنظرية على السواء .

واذا أمكن القول ان الغاية من تنظيم هذه الايام في تكوين القضاة والقانونيين بصفة عامة اثارة انتباههم الى هذا الفرع من القانون الذي يجب ان ينمو ويترعرع في بلد كالمغرب قد تحققت ، فان هناك هدفا آخر يجب ان نسعى اليه على ضوء مقترحاتكم وملتزماتكم واعني به ذلك الجانب المتعلق بمراجعة التشريع البحري المغربي .

ان مدونة تجارنتنا البحرية قد مر عليها لحد الآن ستون سنة كاملة ، ولم تشملها خلال هذه الفترة الطويلة الا تعديلات طفيفة ، في حين ان القانون البحري هو أكثر فروع القانون تطورا وذلك بحكم تطور التقنية ، ومن ثم فان الضرورة الملحة أصبحت تتطلب المراجعات اللازمة في فترات قصيرة ،

كما مرت نفس المدة على المونة التأديبية البحرية والتي لا زالت تحمل بين فصولها كثيرا من القواعد القانونية المرتبطة بالحماية ، ورغم حداثة بعض النصوص الاخرى كظهير 25 سبتمبر 1692 المنظم للنقل البحري والمرسوم المؤرخ في 24 أكتوبر 1962 والمتعلق بنفس الموضوع وقرار 8 سبتمبر 1951 المتعلق بالتأمين البحري بل وحتى النصوص الصادرة سنة 1973 والمتعلقة بتحديد منطقة خاصة للصيد أو بتشجيع الاستثمارات البحرية أو بالصيد البحري فان الحاجة أصبحت ماسة الى مراجعتها كلها في مدونة كاملة للقانون البحري المغربي اذ من غير المعقول ان نظل بعيدين عن التطور القانوني الحاصل في كثير من المقتضيات القانونية سواء على المستوى الدولي أو المستوى الوطني ذلك انها روجعت بمقتضى بروتوكول 1967 فكرتا الوحدة والوزن في نقل السلع لتصبح منسجمة مع الواقع التقني في النقل البحري كما روجعت فكرة تحديد المسؤولية باتفاقية 1976 ليصبح التحديد منسجما مع الاوضاع الاقتصادية بل ووقعت مراجعة كاملة للمقتضيات القانونية البحرية بواسطة اتفاقية هامبورج لسنة 1978 والتي أصبحت تعرف بقواعد « هامبورج » والتي تهدف في بعض فصولها الى محاولة ايجاد التوازن بين مصالح الناقل وأرباب السلع .

ولا يمكن لدولة مستقلة كالمغرب ان تبقى في قوانينها البحرية عالية على قانون تأديبي أجنبي أو على وثائق تأمين بحرية أجنبية ، في حين ان هذه الوثائق عدلت جذريا في بلدها الاصلي . ان الامثلة متعددة على عدم صلاحية كثير من المقتضيات التشريعية في الميدان البحري المغربي الخاص، اما في الميدان العام فان الافكار القانونية الرائعة التي تضمنها خطاب صاحب الجلالة نصره الله عند اختتامه المؤتمر الثالث لاتحاد البرلمانات الافارقة في

شهر فبراير من هذه السنة بالرباط اخير منار نستترشد به في سياستنا الدولية البحرية وسوف يكون المغرب من الدول المستعدة لفتح آفاق الاتصال البحري للدول الافارقة المحرومة من الشاطئ وكما قال صاحب الجلالة حفظه الله : اننا نفضل ان نتكلم كأفارقة عن الحق في البحر ومن أجل هذا فاننا نريد ان يتمكن التخطيط الافريقي للتنمية أو أي تنظيم آخر قبل كل شيء من معالجة مشكل اقامة الجسور وفتح الطرق للتنفس على البحر بالنسبة للدول المغلقة في وسط افريقيا .

واذا كان المغرب ، قد حدد منطقة خالصة للصيد البحري فان ذلك يعني انه يحافظ على الثروات البحرية وينظم استغلالها وفي ذلك مصلحة ليس للمغرب فحسب وانما للانسانية جمعاء فمصلحتها في عدم تبذير الثروات المخزونة دون تخطيط وتصميم .

ولا تخفى على أحد أهمية الصيد البحري في المغرب وسرعة تطوره فقد بلغ الانتاج الصناعي للصيد سنة 1978 حوالي 300.000 طن تشغل 50.000 عامل كما أن من بين 1.200 باخرة صيد تقريبا توجد ستون باخرة ثلاجة تصطاد في أعالي البحار ولم تكن تتوفر سنة 1975 على أية واحدة منها بالإضافة الى 4.000 مركب صغير للصيد وإذا كانت الشواطئ المغربية من أغنى الشواطئ في العالم فان الثلثين من صيدها تستخرجها السفن الاجنبية وذلك حسب احصاءات المنظمة العالمية للتغذية سنة 1977 .

حضرات السيدات والسادة :

ان قانونا بحريا نموذجيا يجب ان يرى النور وملتمساتكم الناتجة عن دراساتكم في هذه الايام ستكون خير مساعد للجنة سنكلفها قريبا باعداد

مدونة كاملة للقانون البحري تكون نموذجا للدول الاخرى تلك المدونة التي يجب ان تحتفظ بالصالح من النصوص الحالية وتجمع المشتت منها وتؤسس قواعدها على الاتفاقيات الدولية التي صادق المغرب عليها وتسترشد بما فيه مصلحة المغرب من الاتفاقيات الغير المصادق عليها ومن مشاريع الاتفاقيات الجديدة وكذا القوانين الاجنبية الحديثة ونرى ان تتضمن هذه المدونة النموذجية الكاملة كل ما يتعلق بالقانون البحري سواء في قسمها العام او الخاص وليس هذا بالامر الجديد فمدونة كولبر لسنة 1681 كانت تتضمن كل ما يتعلق بهذا القانون ، وذلك بالرغم عن قدمها ، وهكذا فتشمل هذه المدونة على خمسة أبواب يتعلق الاول بالنظام القانوني للبحر والمناطق البحرية والعلاقات البحرية أي بالقسم العام من القانون البحري ويتعلق الامر بالسيادة على المناطق البحرية وتنظيم الملاحة البحرية والعلاقات الاقتصادية البحرية . اما الباب الثاني فيشتمل على القواعد المتعلقة بالسفينة وبالأجهزة الاخرى القائمة تلك الاجهزة التي لم تتعرض لها المدونة الحالية . وبالقواعد القانونية المتعلقة بالبجارة وأرباب السفن والمساعدين في استغلال السفن ويتعلق الامر في هذه الحالة الاخيرة بكل المساعدین والوسطاء وهو الامر الغير المعالج حاليا في المدونة والمشتت في عدة نصوص مع ما تتضمنه هذه النصوص من مشاكل جمة وربما صعبة في التطبيق ويتضمن الباب الثالث نظام استغلال السفن من مسؤولية بحرية وعقود بحرية كالنقل والايجار ويشتمل الباب الرابع على التأمين البحري وجر السفن البحرية اما الباب الخامس فسيخصص لاستغلال ثروات البحرية كالثروات السمكية من جهة والثروات المعدنية من جهة أخرى ، وأخيرا يتضمن الباب السادس المحافظة على البيئة البحرية الذي يجب ان يتضمن جميع القواعد الواردة في

الاتفاقيات المصادق عليها من ظرف المغرب وبالإضافة الى القواعد الأخرى الوطنية الرامية الى المحافظة على البيئة البحرية أو ايجاد الحلول القانونية اللازمة عند تهديدها أو الاضرار بها .


هذه اقتراحات عن كيفية تصورنا المدونة الجديدة للقانون البحري التي كما رأينا ستكون نموذجية في محتواها كاملة في شكلها مشتملة على كل ما يتعلق بالقانون البحري المغربي .

ان كل آملنا هي في ان نرى مثل هذه المدونة النموذجية تبرز الى الوجود في أقرب الآجال .

حضرات السيدات والسادة :

لا يمكنني ان أترك فرصة اختتام أشغالكم تمر دون ان أتوجه بالشكر الى الاساتذة الاجانب الذين ضحوا بأوقاتهم ولبوا الدعوة التي وجهناها لهم وشاركوا بشكل فعال في أيامنا هذه والى السادة الاساتذة المغاربة المشاركين على تآبيتهم دعوة المشاركة تاركين أشغالهم مدة الستة الايام الماضية ليحضروا هذه الندوة .

والى كل السادة الحاضرين وكل من ساعد من قريب أو بعيد على اعدادها ونجاحها ، اذ يمثل تنظيم هذه الدراسات نساهم بشكل فعال ومثمر في رفع مستوى البحرية المغربية نحو المكانة الرفيعة التي يرضاها لها صاحب الجلالة الحسن الثاني حفظه الله ونصره ، الذي يطمح أعزه الله الى أن يكون هذا البلد ناميا وواعيا في كافة الميادين ، وعلى مختلف المستويات ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .



استئناف النيابة العامة للأحكام الصادرة في مادة الحالة المدنية

بقلم الاستاذ محمد بن العربي المجبود
الرئيس الاول لمحكمة الاستئناف بمراكش

اعتادت محاكم الاستئناف في جميع أنحاء المملكة ان تقبل بدون تردد الاستئنافات المرفوعة من لدن النيابة العامة ضد الاحكام الصادرة ابتدائيا في مادة الحالة المدنية . واننا في هذه الدراسة الموجزة نحاول البحث عن الاسس القانونية التي قد تسمح للنياية بهذه الطريقة للطعن .

ينص الفصل السابع من قانون المسطرة المدنية على انه « يحق للنياية العامة استعمال كل طرق الطعن عدا التعرض عند ما تتدخل تلقائيا مدعية أو مدعي عليها في الاحوال المحددة بمقتضى القانون » .

يجب في البداية اشارة الانتباه الى ان هذا الفصل يستعمل كلمة « تتدخل » خطأ بسبب ان التدخل قانونا هو الطلب التلقائي الذي يتقدم به الغير الذي يعتبر ان له حقا يجب الدفاع عنه وان هذا الحق هو موضوع نزاع معروض على القضاة طرفين أو عدة اطراف . ويتجلى الخطأ بديهيا من المقابلة مع النص الفرنسي الذي يستعمل كلمة « تقتصر » التي تشكل اللفظ اللائق ، فيجب اذن ان يفهم النص العربي كما يلي « يحق للنياية العامة استعمال كل

طرق الطعن عدا التعرض عند ما تتصرف تلقائيا كمدعية أو مدعي عليها في الاحوال المحددة بمقتضى القانون » .

ان النيابة العامة لا يمكنها اذن ان تستأنف حكما مدنيا الا اذا كانت طرفا في الدعوى سواء كمدعية أو مدعى عليها وانها لا تكون مدعية أو مدعي عليها الا في الاحوال المحددة بمقتضى القانون .

من ناحية أخرى « يمكن للنياية العامة أن تكون طرفا رئيسيا او ان تتدخل كطرف منظم وتمثل الاغيار في الحالة التي ينص عليها القانون طبقا للفصل السادس من ق. م. م. »

وتجدر الملاحظة هنا ان كلمة « تتدخل » لها مدلولها العادي ولا يطلق عليها المدلول القانوني الذي أشرنا اليه .

فاذا كانت النيابة العامة طرفا منضما أي في القضايا التي وضعت فيها ملتزمات فلا حق لها في الاستئناف لانها ليست لا مدعية ولا مدعى عليها تطبيقا للفصل السابع .

ان هذا يؤيده ضمنا الفصل العاشر الذي لا يوجب حضور النيابة العامة في الجلسة الا اذا كانت طرفا رئيسيا .

في المادة المدنية ان الدعوى لا تعارض مبدئيا الا الاشخاص أنفسهم وان النيابة العامة خلافا لما هو الشأن في المادة الجزئية لا تتدخل الا كطرف منضم. ففي هذه الحالة تتصرف بطريقة تقديم مستنجات اي انها تقتصر على ابداء رأيها بخصوص حل المنازعة التي تشارك فيها دون ان تكون هي التي اقامت الدعوى ودون ان تكون مدعى عليها . (صالوز - المسطرة المدنية - النيابة العامة - رقم 65) .

فلا يجوز اذن للنيابة العامة ان تستأنف الاحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في مادة الحالة المدنية الا اذا كانت طرفا رئيسيا أي اذا كانت هي التي قدمت الطلب . وهذه الحالة هي التي ينص عليها القانون صراحة فى احكام الفصل 217 من ق. م. م. الذي بنص على ان « يمكن لكل شخص له مصلحة مشروعة أو للنيابة العامة ان يطلب من المحكمة الابتدائية اصدار تصريح قضائي بازدياد أو بوفاة لم يسبق تقييده بدفتر 'الحالة المدنية' » .

ان الفصل 220 الذي له ارتباط بالفصل 217 يؤكد هذا ضمنا اذ هو يصرح بان « يقبل استئناف الامر الصادر عن القاضي » أي ان الاستئناف يقع طبق القواعد العامة ومن لدن من لهم الحق فيه عادة . ولو كان المشرع أراد ان يعطي النيابة العامة حق الاستئناف حتى وان لم يكن طرفا رئيسيا لما أغفل عن التنصيص عليه صراحة .

فلا حق اذن قانونا للنيابة العامة ان تستأنف احكام الحالة المدنية التي تكون فيها طرفا منضما بل لا يمنح لها هذا الحق الا اذا كانت هي التي قدمت الطلب طبقا للفصل 217 . وبالفعل ان القانون لا يعتبرها طرفا في قضايا الحالة المدنية الا في هذه الحالة الاخيرة ، اما اذا لم تكن هي التي قدمت المقال فان هذا الاخير يبلغ اليها لتبدي رأيها فقط بمستنتجات كتابية كما يؤكد ذلك صراحة المقطع الثاني من الفصل 218 .

من ناحية أخرى فان النصوص التشريعية المتعلقة بالحالة المدنية سواء ظهير 4 شتنبر 1915 أو ظهير 8 مارس 1950 والنصوص التي غيرتهما لا تحتوي على أي مقتضى يخول للنيابة العامة حق الاستئناف المطلق .

صحيح ان احكام النصوص المتعلقة بالحالة المدنية هي من النظام العام

ومن المعقول بل ومن الحتمي أن يكون للنياابة العامة حق الاستئناف سواء كانت طرفا رئيسيا أو منضما في الدعوى . ان محكمة النقض الفرنسية في قرار لها صادر في 29 أكتوبر 1905 قالت بان استئناف الاحكام الصادرة في مادة الحالة المدنية يمكن ان يقع سواء من المدعي الذي لم يلب طلبه أو المتدخلين في الدعوى أو من النياابة العامة ولو لم تكن الا طرفا منضما . وانه جاء في موسوعة ضالوز (المسطرة المدنية - النياابة العامة - ص. 306 - رقم 76 : « يجوز للنياابة العامة كلما كانت طرفا رئيسيا ان تستأنف وتستعمل جميع طرق الطعن المفتوحة للطراف . وان الاجتهاد القضائي يسمح لها بحق الاستئناف حتى ولو كانت طرفا منضما في القضايا التي يمكن لها ان تكون فيها طرفا رئيسيا » .

لكننا لا نستطيع ان نطبق هذا الاجتهاد الاجنبي بسبب ان الفصل السابع يحول دون ذلك اذ هو يشترط في استئناف النياابة العامة ان تكون مدعية او مدعى عليها في الاحوال المحددة بمقتضى القانون وانه لا يوجد اي مقتضى من مقتضيات القانون يصرح بان للنياابة العامة الحق في استئناف الاحكام الصادرة في مادة الحالة المدنية حتى ولو كانت طرفا منضما .

ان النصوص القانونية التي أشرنا اليها واضحة وصريحة وهي بالتالى غير قابلة لاي تأويل ان هذه النصوص لا تترك مجالا للشك بان استئناف النياابة لاحكام الحالة المدنية بوصفها طرفا منضما لا يجوز قبوله ما دامبت است هي التي قدمت الطلب .

اشرح بشأن الفصل 479 من القانون الجنائي المتعلق بجريمة إهمال الأسرة

بقلم المحقة القضائية: فائزة بلعسي

ان الزواج يقوم على أسس الترابط والالفة والتعاون بقصد السدوام والاستمرار ، وتترتب عنه آثار هامة فعلى كل من الزوج والزوجة واجبات ولكل منهما حقوق ، فان اهمل الرجل ما وجب عليه أو قصرت المرأة في واجبها فسد نظام الأسرة ، وصالح المجتمعات يكون بصالح الاسر ، وصالح الاسر انما يكون بصالح الزوج والزوجة ، قال تعالى :

« ومن آياته ان خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة » .

ومن هنا كانت ضرورة الاهتمام بهذه العلاقة المقدسة وتنظيم احكامها وزجر المتلاعبين بها ، ولم يفت المشرع ان تعرض لبعض الحالات التي تؤثر أو قد تؤثر على استمرار واستقرار الحياة الزوجية ورتب عليها جزاء ، كالحالة المنصوص عليها في الفصل 479 من القانون الجنائي والتي تقضي بانه :

يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبالغرامة من 200 الى 2.000 درهم أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

١ - الأب أو الأم إذا ما ترك أحدهما بيت الأسرة دون موجب قاهر مدة تزيد على شهرين وتملص من كل أو بعض واجباته المعنوية والمادية الناشئة عن الولاية الأبوية أو الوصاية أو الحضانة .

ولا ينقطع أجل الشهرين إلا بالرجوع الى بيت الأسرة رجوعاً ينم على ارادة استئناف الحياة العائلية بصورة نهائية .

2 - الزوج الذي يترك عمداً ، لأكثر من شهرين ودون موجب قاهر زوجته وهو يعلم أنها حامل ، فالملاحظ على هذا الفصل هو أن المشرع تعرض لحالتين :

١) الحالة التي تتكون فيها الأسرة من زوج وزوجة وأولاد (لذلك عبر بالأب وبالأم)

2) الحالة التي تتكون فيها الأسرة من زوج وزوجة حامل لأول مرة .

ففي الحالة الأولى رتب على مغادرة الأب أو الأم بيت الأسرة لمدة تزيد عن شهرين عمداً ودون عذر مقبول الحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين .

أما في الحالة الثانية فالعقاب يكون خاصاً بالزوج الذي يغادر بيت الزوجية وزوجته حاملاً لمدة تزيد عن شهرين عمداً أو دون موجب قاهر .

والملاحظ على هذا الفصل أنه يثير احتمالاً ثالثاً لم يتعرض له المشرع وهو : ما الحكم في الحالة التي تغادر فيها الزوجة بيت الزوجية لمدة تزيد عن شهرين عمداً دون عذر قاهر وهي تعلم أنها حامل ؟

مما لا شك فيه أن هذه الحالة لها مساس أكثر بنظام الأسرة . لأن المرأة التي تغادر بيت الزوجية وهي حامل تعرض حياة ومستقبل ذلك الجنين ، أن

قدر له ان يعيش ، لاضرار بالغة ، كما تعرض نفسها هي الاخرى لمخاطر .
ومعلوم ان المشاكل الزوجية والنزاعات العائلية تكون لها آثار وخيمة
على نفسية الاطفال الذين قد ينشؤون في جو مشحون بالخصومات ، فيضطرب
سلوكهم ويختل توازنهم فيكونون عالة على المجتمع ومثار للكثير من المشاكل
الاجتماعية . فما بالك بالطفل الذي يولد بعيدا عن والد قد يكون ذا أخلاق فاضلة
نتيجة تهور أو عبث والدته التي تفصله عن الجو العائلي الذي وجب ان يرى
النور في رحابه .

ولا جدال في ان تأثير الام على الابن يكون أبلغ وأقوى ، وتصرفها
الطائش في وقت يتطلب منا كثيرا من التروي والتعقل والحذر ، ستكون نتائجه
غير محمودة لا محالة ولهذا يستحسن ان يعالج المشرع هذه الحالة بكثير
من الصرامة .

فاذا كانت مغادرة الزوج لبيت الزوجية وهو يعلم ان زوجته حامل تخضعه
لعقوبة الحبس أو الغرامة فمن العدل ان يطبق نفس العقاب على الزوجة الحامل
التي تغادر بيت الزوجية .

ولا أحد ينكر دور الام في بناء المجتمع ، فهي سنده الاقوى ، وسعادة
الابناء انما تكون بالمرأة ان شاءت اصلحت أخلاقهم وان شاءت افسدتها .

لذلك ارى ان اضافة مقرة ثالثة في الفصل 479 من القانون الجنائي على
الشكل التالي :

(3) الزوجة التي تترك عمدا ، لاكثر من شهرين ودون موجب قاهر ، زوجها
وهي تعلم انها حامل .

نعتبر ضرورة ملحة لمعالجة كثير من المشاكل التي تثار أمام القضاء
ووضع حد للتلاعب الصادر من بعض النساء الطائشات .

والحياة الزوجية تتطلب كثيرا من التعقل والنضحية ، ولا أحد يستطيع
غير الزوجة ان يحافظ على استمرار الحياة الزوجية ودوامها . لذلك وجب ان
يكون اخلاها بواجبها هذا عرضة لعقاب صارم من المشرع .

فحبذا لو يتدارك المشرع هذا النقص ويملا هذه الثغرة باضافة هذه
الحالة ، وسيكون بذلك قد أحسن صنعا ، وحافظ حقا وحقيقة على قداسة
عقد الزواج .

قال صلى الله عليه وسلم :

« طلب العلم فريضة على كل مسلم فاطلبوا العلم من مضانه واقتبسوه من
أهله يرفع الله به أقواما فيجعلهم في الخير قادة ، تقتبس آثارهم ويهتدى
بأفعالهم وينتهي الى أمرهم . والعلم حياة القلوب من الجهل وضياء الابصار من
الظلمة وقوة الابدان من الضعف يبلغ بالعبد منازل الاخيار ومجالس الابرار ،
والعلم امام العمل ولعمل تابعه ويلهمه السعداء ويحرمه الاشقياء فطوبى لمن
لم يحرمه الله من حظه » .

الجالية المغربية بالخارج وقضايا الحالة المدنية

للسيد عبد الواحد الجراري
رئيس المحكمة الابتدائية بالرباط

ان تنظيم وتسوية الوضعية المدنية للجالية المغربية في الخارج حظيت وتحظى باهتمام كبير من طرف المسؤولين وذلك تبعا لتزايد اهمها تلك الجالية ونظرا لما يتطلبه وجودها خارج الوطن الام من ضبط دقيق لوضعية افرادها والعمل على تزويدهم بوثائق قانونية تثبت حالتهم المدنية للاحتجاج بها عند الحاجة.

ومن مراجعة التشريع المغربي في هذا الباب يتجلى أن هناك طريقتين لاتبات الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية :

(1) الطريقة الاولى وتخص الرعايا المغاربة الموجهين في دول لا توجد بها سلطة دبلوماسية أو قنصلية مغربية اذ يتم التصريح بالازدياد أو الوفاة لدى سلطات الدولة الاجنبية وفي هذه الحالة يكون للعقد المحرر بكيفية صحيحة نفس القيمة القانونية للعقد المحرر من طرف السلطات الادارية المغربية .

(2) الطريقة الثانية : اجراء التصريحات لدى أعضاء السلك الدبلوماسي أو القنصلي المعتمد في الخارج وفي هذا الاطار يقوم الاعوان الدبلوماسيون

والقناصل بمهام ضابط الحالة المدنية ويمارسون اختصاصات السلطات الادارية للمملكة طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريع 8 شعبان 1389 (20 اكتوبر 1969) ما لم يكن في ذلك ما يتعارض وقوانين وانظمة الدولة المقامة بها (الفقرة الاولى من الفصل الثاني من الظهير الشريف المشار اليه .

ومن خلال هذه الفقرة يتضح ان القانون اسند مهمة ضابط الحالة المدنية للعون الدبلوماسي أو القنصلي . وتتجلى هذه المهمة في تلقي التصريحات وحفظ عقود الحالة المدنية التي يعطونها صبغة رسمية وقانونية .

وتطبيقا للظهير المذكور صدر المرسوم 2/66/646 بتاريخ 21 ذي القعدة 1389 (29 يناير 1970) مخصصا الباب الاول للحالة المدنية وهو ينص في فصله الاول على ان يحزر الاعوان الدبلوماسيون والقناصل طبقا للقوانين والانظمة المغربية المعمول بها عقود الحالة المدنية المتعلقة بالرعايا المغربية مالم يتعارض ذلك وقوانين وانظمة الدولة المقام بها كما يسلمون الى المعنيين بالامر كناش التعريف والحالة المدنية المحدث بالظهير الشريف المؤرخ في 18 جمادي الاولى 1369 (8 مارس 1950) ويضمنون كذلك طبق نفس الشروط في سجلات الحالة المدنية المودعة بالمركز عقود ازدياد ووفاء المغربية المتوصل بها في صيغتها المحلية وهكذا يتعين على العون الدبلوماسي أو القنصلي الموكولة اليه مهمة ضابط الحالة المدنية ان يتلقى مختلف التصريحات التي يتقدم اليه بها وان يضمنها في سجلات رسمية يمسكها في ثلاث نظائر (كما يقتضي بذلك الفصل الرابع من المرسوم الموميء اليه اعلاه) يودع احدها بمحفوظات المركز ويوجه النظير الثاني لوزير الشؤون الخارجية

والتعاون الذي يتولى المحافظة عليه ويسلم النسخ الموجزة منه اما الظهير الثالث فيوجه الى وزير الداخلية للاستناد اليه عند الحاجة .

بعد هذه المعلومات الاولى نعرض لبعض المنازعات التي تنشأ بشأن قضايا الحالة المدنية سواء بالنسبة لطلبات الاصلاح أو طلبات التصريح القضائي للازدياد أو الوفاة أو طلبات نقل للازدياد من الخارج الى المغرب .

بالنسبة لطلبات التصريح بالازدياد أو الوفاة :

ينص الفصل 21 من الظهير الشريف الصادر في 24 شوال 1333 (4 شتنبر 1915) المغير بالظهير الشريف الصادر في 18 ربيع الثاني 1350 (2 شتنبر 1931) على ان يقع التصريح بالولادة أثناء الشهر الذي وقعت فيه تحت طائلة عدم تضمين تلك الولادة في سجلات الحالة المدنية الا بمقتضى حكم قضائي .

وينص الفصل 46 من نفس ظهير 1915 المغير برسوم 31 اكتوبر 78 على ان الاجل المضروب للتصريح بالوفاة هو خمسة عشر يوما .

وتأكيدا لتلك المقتضيات نص الفصل الثامن من مرسوم 1970 انه اذا لم يتم تحرير عقود لسبب ما فانه لا يمكن تعويضها الا بموجب حكم .

ومن الحالات التي تدخل في هذا الاطار حالة المغاربة المزدادين أو المتوفين بالخارج والعائدين الى المغرب دون ان يسجلوا بالحالة المدنية هناك .

وبالنسبة لطلبات التصحيح أو الاصلاح :

قد تعتري عقود الحالة المدنية بعض الاخطاء نتيجة عدم تضمينها جميع البيانات المطلوبة قانونا أو تضمينها بيانات غير مطابقة للواقع أو بيانات ممنوعة قانونا وتصحيحا للوضع نص الفصل 50 وما يليه من ظهير 1915 المعدل بظهير 16 ابريل 1920 على تصحيح المرسوم وكيفية اجرائه الشيء الذي اكده نص الفصل السابع من مرسوم 1970 الذي تنص فقرته اولى على ما يلي :

(كل عقد للحالة المدنية تم تحريره أو تضمينه في مركز دبلوماسي أو قنصلي لا يجوز ادخال أي اصلاح عليه من أجل غلط واغفال الا بموجب مقرر قضائي .

وهكذا يتضح ان تصحيح واصلاح العقود المسجلة بالخارج لدى سلطاتنا الدبلوماسية أو القنصلية يقتضي - كالعقود - المسجلة بالمغرب - استصدار حكم قضائي .

واخيرا بالنسبة لطلبات نقل الازدياد أو الوفاة :

ونقصد هنا نقل الازدياد أو الوفاة من الخارج الى المغرب وله حالات متعددة نذكر منها :

I حالة المواطنين المزدادين أو المتوفين والمسجلين بالحالة المدنية لدولة اجنبية لا توجد بها سلطات دبلوماسية أو قنصلية مغربية فمتى عاد هؤلاء الى حظيرة الوطن يمكنهم المطالبة بنقل ازديادهم الى المغرب معتمدين على عقود الازدياد أو الوفاة المسلمة من السلطة الاجنبية المحددة بكيفية صحيحة وقانونية .

ففي نقل ازديادهم الى المغرب تسجيل عليهم وتخفيف اذ لن يلاقوا
اي عناء أو مشقة في الحصول على نسخهم كما انه يوفر عليهم مصاريف
متعددة .

(2) حالة المغاربة المزدادين بالخارج والمسجلين لدى سلطاتنا
الدبلوماسية أو القنصلية وهؤلاء في الحقيقة يعتبرون في حكم المسجلين لدى
السلطات الادارية المغربية اذ يمكنهم طلب نسخ عقودهم من العون
الدبلوماسي أو القنصلي المسجلين لديه مادامو مقيمين بالخارج أو من وزير
الخارجية الذي يتوفر على نظير السجل الممسوك بالمركز الدبلوماسي أو
القنصلي طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل الرابع من مرسوم 1970 .

الا ان الملاحظ ان هناك عدم تنسيق بين الادارة المركزية لوزارة
الخارجية والتعاون - مصلحة الشؤون الاجتماعية والقنصلية - وبين المراكز
الدبلوماسية والقنصلية بالخارج الامر الذي يصعب معه على المغاربة
العائدين من الخارج الحصول على نسخ عقودهم من وزارة الخارجية ويدعو
بعضهم الى تقديم طلب نقل ازدياده الى المغرب ليحصل على كناش الحالة
المدنية ويسجل من جديد لدى ضابط الحالة المدنية بالرباط حتى يسهل
عليه الحصول على النسخ .

والملاحظ ان القضاء يتساهل في قبول هذه الطلبات ويقضي بنقل
الازدياد الى المغرب بناء على الوثائق المسلمة من طرف السلطات الدبلوماسية
أو القنصلية المغربية بالخارج .

وبهذا الخصوص تقترح ان يوجه نظير رابع من السجلات الممسوكة
بالمراكز الدبلوماسية أو القنصلية الى ضابط الحالة المدنية بالرباط ليرجع

اليه المواطن العائد الى المغرب في شأن طلب نسخ عقوده بدلا من توجيه الطلب الى وزير الخارجية .

وسواء تعلق الامر بالتصريح القضائي بالازدياد أو الوفاة أو اصلاح العقود أو نقل الازدياد أو الوفاة فلا بد من اللجوء الى المحكمة المختصة واتباع مسطرة معينة بقصد استصدار حكم قضائي . واسناد هذا الامر الى القضاء يدل على الاحتياط الكبير الذي اتخذه المشرع لصيانة عقود الحالة المدنية مما قد يصيبها من تعديل أو تغيير بحسب المصالح والاهواء اما بالنسبة للمحكمة المختصة فهي حاليا المحكمة الابتدائية بالرباط التي حلت محل المحكمة الاقليمية سابقا وذلك سواء بالنسبة لطلبات اصلاح أو طلبات التصريح القضائي بالازدياد أو الوفاة (الفقرة الثانية من الفصل 7 من المرسوم 1970 والفقرة الثانية ايضا من الفصل الثامن من نفس المرسوم .

أما بالنسبة للمسطرة الواجبة الاتباع فهي مسطرة خاصة وقد تناولها الفرع السابع من الباب الثالث من القسم الخامس (الفصول 217 و 218 و 219 و 220) من قانون المسطرة المدنية (ظهير 28 شتنبر 1974) وفيما يلي مراحل المسطرة من تسجيل المقال الى صدور الحكم .

تقديم الطلب وبهذا الخصوص نص الفصل 217 على انه يمكن لكل شخص له مصلحة مشروعة أو للنيابة العامة ان يطلب من المحكمة الابتدائية اصدار تصريح قضائي بازدياد أو بوفاة لم يسبق تقييده بجفاتر الحالة المدنية .

يرفع المقال الى المحكمة الابتدائية اما الى رئيس المحكمة أو الى وكيل المالك الذي يحيله على المحكمة بتسجيله بصندوق المحكمة أو بتوجيهه بطريق المراسلة مباشرة من المعني بالامر أو تحت اشراف السلطة الدبلوماسية أو القنصلية المعنية كما يمكن رفعه بواسطة محامي . ومقال التصحيح أو النقل أو التصريح القضائي بالازدياد أو الوفاة ، هو كجميع المقالات ، لا بد ان تتوفر فيه الشروط اللازمة لاقامة الدعوى من مصلحة وصفة واهلية (الفقرة الاولى من الفصل الاول من قانون المسطرة - المدنية) .

كما يتعين ارفاقه بالوثائق والحجج المؤيدة للطلب وهي تختلف باختلاف الطلبات .

فان تعلق الامر بطلب التصحيح فلا بد من الادلاء بما يفيد حقيقة البيان المراد تصحيحه بالحذف أو التعديل أو الاضافة حسب الاحوال .

وان تعلق الامر بطلب التصريح القضائي للازدياد أو الوفاة فيتعين ارفاق المقال ببعض الوثائق يمكن تعدادها فيما يلي :

1) شهادة طبية من مستشفى الولادة تثبت تاريخ ومكان وجنس المولود أو ما يقوم مقامها .

2) شهادة الحياة .

3) شهادة الجنسية المغربية .

4) دفتر الحالة المدنية عند الاقتضاء .

وفي حالة الوفاة يدلي الطالب بما يلي :

1) شهادة طبية او ادارية تثبت تاريخ ومكان الوفاة (او ما يقوم مقامها)

2) شهادة الجنسية المغربية .

3) دفتر الحالة المدنية عند الاقتضاء

واخيرا اذا كان موضوع الطلب نقل ازدياد أو وفاة فيتعين الادلاء بما يفيده صحة العقود المطلوب نقلها ضمن دفتر الحالة المدنية وشهادة الجنسية ومتى استكمل المقال هذه الشروط سجل بكتابة الضبط بمكتب الرسوم القضائية والحسابات حيث يستخلص عنه رسم قضائي قدره خمسة عشر درهم يضاف اليه رسم التنبر وقدره 25 سنتيما وذلك طبقا لمقتضيات الفصل (26) من المرسوم الملكي المؤرخ في 22/10/66 المتعلق بالصوائس القضائية ، وهو يؤدي اما مباشرة بالصندوق لدى تسجيل المقال أو يرفق بالمقال الموجه بطريق البريد على شكل حوالة في اسم السيد رئيس كتابة الضبط للحساب البريدي المفتوح بالرباط في اسم هذا الاخير تحت عدد 40247 ، ومن الجدير بالاشارة هنا انه اذا كان المقال يتضمن طلبات تخص مجموعة من الافراد كما في الحالة التي يتقدم فيها الوالد بطلب نقل ازدياد زوجته وابنائها مثلا فيستخلص الرسم المحدد اعلاه عن كل واحد منهم وذلك طبقا لما جاء في المنشور المفسر لمقتضيات الفصل 23 من ظهير الصوائس العدلية وهو صادر عن وزير العدل مفتشية كتابة الضبط بتاريخ 9 يونيه 1967 - تحت عدد 377 .

واذا كان الطالب معوزا فيمكن اعفاؤه من الرسم المذكور ان هو حصل على المساعدة القضائية وفي هذه الحالة يتعين عليه ارفاق مقاله بقرار المصادقة على منحه المساعدة القضائية .

بعد هذا الاجراء يفتح الملف ويرفع الى رئيس المحكمة الذي يعين غيه قاضيا مكلفا يحال عليه الملف يتابع فيه المسطرة الى ان يصدر فيه امره .

فبداً أولاً بتبليغ الملف الى النيابة العامة اذا لم تكن هي التي احالته على المحكمة لتبدى رأيها بمستنتجات كتابية اذ قد تنتهي الى التماس قبول الطلب أو عدم قبوله أو رفضه حسب الاحوال ثم تعيد الملف الى القاضي الذي يفحص المقال والوثائق ويدرس ملتزمات النيابة العامة ويبحث بأمر يصدره بعد الاستماع عند الاقتضاء الى الاطراف المعنية واجراء بحث لاقامة الحجة على صحة الوقائع المعروضة على المحكمة بجميع الوسائل القانونية (الفقرة 2 و 3 من الفصل 218) .

والامر الصادر عن القاضي هو امر ابتدائي قابل للاستئناف (الفصل 220) وذلك داخل اجل ثلاثين يوماً طبقاً للمقتضيات العامة الواردة في الفصل 134 في هذا المجال نظراً لغياب النص الخاص في هذا المجال .

والمسطرة واحدة سواء تعلق الامر بالتصريح القضائي بالازدياد أو الوفاة أو بتصحيح وثائق الحالة المدنية (الفصل 219 الفقرة الاولى) .

ونلاحظ هنا ان المشرع سكت عن المسطرة الواجبة الاتباع بالنسبة لطلبات نقل الازدياد ومع ذلك نرى مصادقة على ما جرى به العمل القضائي سلوك نفس المسطرة المحددة اعلاه مع العلم ان سكوت المشرع عنها يرجع الى اعتبارها داخلة في اطار التصريحات القضائية وهو اعتبار صحيح . وتنميما للمسطرة لا بد من الاشارة الى ان الحكم أو الامر الصادر في هذا الشأن يبلغ لضابط الحالة المدنية اما تلقائيا من طرف المحكمة أو وكيل

الملك وأما بواسطة المعني به الذي يحوز النسخة التنفيذية ويتقدم لضابط الحالة المدنية ملتصقا منه تنفذ ما قضت به المحكمة من تسجيل أو تصحيح حسب الاحوال وفق مسطرة ادارية محددة .

ومن الجدير بالاشارة هنا انه اذا تم الاصلاح بامر من احدى المحاكم الاجنبية فان التنصيص عليه في السجلات لا يباشر الا بعد موافقة احدى المحاكم المغربية على تنفيذ الامر المذكور (الفقرة الثالثة من الفصل 7 من مرسوم 1970) .

وواضح ان الامر هنا يتعلق باعطاء الصبغة التنفيذية لاحكام الاجنبية قبل تنفيذها في المغرب والتي تطبق بشأنها مقتضيات الفصول 430 وما يليه من قانون المسطرة المدنية 28 شتنبر 1974 .

العلاقة بين الوالي والرعية

يقول الامام علي بن أبي طالب :

« ان أعظم ما افترضه الله سبحانه من الحقوق حق الوالي على الرعية وحق الرعية على الوالي فريضة فرضها الله لكل على كل فجعلها نظاما لالفتهم ، فلا تصلح الرعية الا بصلاح الولاة ولا يصلح الولاة الا باستقامة الرعية ، فاذا أدت الرعية الى الوالي حقه وأدى الوالي اليها حقها ، عز الحق بينهم واعتدلت معالم العدل وطمع في بقاء الدولة ويئست مطاعم الاعداء ، واذا غلبت الرعية وليها او أجحف الوالي برعيته ، اختلفت هنالك الكلمة وظهرت معالم الجور .



الأحوال الشخصية للعبريين المغاربة

نواصل نشر الجزء الثاني من ملخص البحث الذي قام به الزميلان : زهور الحر وأحمد فراق والذي يتناول الحديث عن الأحوال الشخصية العبرية في ظل الشريعة الموساوية ، وقد تضمن القسم الاول من البحث مقدمة عن نزعة التسامح الديني في الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية وعن مصادر القوانين العبرية ثم الحديث عن عقد الزواج العبري وشروط صحته ، وفيما يلي القسم الموالي :

الآثار المترتبة عن عقد الزواج

وسنتطرق هنا للنقط الآتية :

- (1) النظام المالي لاموال الزوجين وأهلية الزوجة .
- (2) حق الزوجة العبرية في استرداد أموالها عند انحلال الزوجية .
- (3) تعدد الزوجات .
- (4) الالتزامات الناشئة عن عقد الزواج .

١ - (النظام المالي لاموال الزوجين وأهلية الزوجة أثناء عقد الزواج : القاعدة العامة في الشريعة العبرية انه بمجرد انعقاد الزواج تغدو الزوجة تابعة اقتصاديا لزوجها ، حيث يعهد للزوج بتسيير بيت الزوجية والانفاق على الزوجة والاولاد وبالمقابل تلزم الزوجة بوضع كل أموالها بين يدي الزوج سواء

تلك التي أتت بها في شكل جهاز والمنصوص عليها في عقد الكتوبة أو تلك التي آلت إليها عن طريق الارث أو الوصية أو الهبة أو الاموال التي نص في العقد على انها ملك خالص للزوجة .

فبالنسبة للصنف الاول من الاموال (أموال الجهاز) تسمى بالاموال المهرية ويعتبر الزوج بمثابة مالك لها اذ يستطيع التصرف فيها بالبيع دون موافقة الزوجة شريطة ان يعوض بثمنها شيء آخر ، ويتحمل الزوج بصفته مسؤولا كل نقص في قيمة هذه الاموال عند استغلالها ويستفيد من الزيادة في قيمتها عند ما تطالب الزوجة باستردادها عند انحلال عقد الزواج . وعند وفاة الزوج تطالب الزوجة الورثة بقيمة تلك الاشياء المنصوص عليها في عقد الكتوبة .

اما بالنسبة للصنف الثاني من الاموال (ما نص على ملكيته الخاصة للزوجة أو ما آل إليها عن طريق الارث أو الوصية أو الهبة او العمل) وتسمى بالاموال الغير المهرية ، فالزوجة هي التي تتحمل مخاطر استغلالها من طرف الزوج لانه لا يعد مالكا لها وانما له منها الثمرات المدنية والطبيعية فقط ولا بد من موافقة زوجته اذا اراد التصرف فيها أو تغيير طبيعتها ومن ثم فهو غير مسؤول عن النقص الحاصل في قيمتها وتستردّها الزوجة على حالها حين ممارستها لحق الاسترداد .

ويترتب عن عدم استقلال الذمة المالية للزوجة ان افلاس الزوج او اعساره لا يكسب الزوجة صفة الدائن للمطالبة بأموالها المهرية لان هذه الاموال تدخل في الضمان العام للدائنين باعتبار الزوج مالك لها أثناء عقد الزواج ولان الزوجة لا تعتبر دائنة بتلك الاموال تجاه زوجها الا عند طلاقها منه أو عند ترملها . اما الاموال غير المهرية فلا تدخل في الضمان العام المقرر للدائن لانها ملك خاص للزوجة .

ان هذا الوضع لاحوال الزوجين يجعلنا نتساءل عن مدى صلاحية المرأة لمباشرة التصرفات القانونية التي من شأنها ان تكسبها حقا أو تحملها التزاما ما على وجه قانوني صحيح يعتقد به شرعا :

بمعنى ... هل يصح لها تفويت اموالها للغير ... او لا ... ،
وهل يجوز لها ان تدعي ملكية لعقار أو منقول ... ثانيا ... ،
وهل يعتد بالتزاماتها المالية اتجاه الغير ... ثالثا ...

أ) بالنسبة لصحة تفويت الزوجة لاموالها للغير .. ففيما يخص الاموال المهرية لا يمكن لها التصرف فيها بالبيع قطعا . اما الاموال الغير المهرية فلا يقع بيعها نافذا الا بموافقة الزوج على ذلك الا اذا توفي الزوج قبل زواجه . لان الزوج يعتبر وارثا لهذه الاموال ولذا لا يمكن لزوجه ان تحرمه من هذا الارث وذلك عن طريق البيع .

ب) اما بالنسبة لادعاء الزوجة ملكيتها لعقار أو منقول فتجيز الشريعة العبرية للزوجة أن تبرم تصرفات من شأنها ان تكسبها حق الملكية على عقار أو منقول شريطة ان تثبت ان الثمن هو ملك لها والا اعتبرت العين المشتراة او المنقول ملكا للزوج .

ج) وعن التزامات الزوجة المالية ازاء الاغيار فيجب التمييز بين الالتزامات المبرمة قبل عقد الزواج وبين الالتزامات المبرمة أثناءه . فالتزامات قبل الزواج ولم تتم عن طريق الكتابة لكن اعترفت بها الزوجة استخاضت من الاموال الغير المهرية أي المملوكة للزوجة . اما الديون الثابتة بكتابة فتؤدي من الاموال المهرية وغيرها .

وفيما يخص الالتزامات المبرمة اثناء الزواج فالزوجة ملزمة بتنفيذها عند الطلاق أو الترمل .

(2 -) حق الزوجة في استرداد أموالها عند انحلال عقد الزواج :
ينحل الزواج بالطلاق أو بالوفاة وعندها تسترد الزوجة أموالها حسب التفصيل الذي سبق الحديث عنه أي باعتبار الزوج مسؤولاً عن الأموال المهرية وغير مسؤول عن الأموال الغير المهرية .
وتجدر الإشارة هنا الى ان دعوى الزوجة باسترداد اموال جهازها غير قابلة للتقادم . اما الدعوى بخصوص استرداد الصداق فتتقادم بمرور خمسة وعشرين سنة تبتدىء من تاريخ مغادرة الزوجة لبيت الزوجية .

(3 -) تعدد الزوجات :
تجيز الشريعة العبرية تعدد الزوجات بصفة مطلقة ، اذا لم تحدد عدد النساء اللاتي تجاوزهن من طرف الزوج وكذا الحالات التي يلجأ فيها الى التعدد .

لكن بالنسبة للعبريين المغاربة هناك تدبير تشريعي اتخذته يهود فلسطين سنة 1593 وبمقتضاه لا يجوز للزوج اتخاذ زوجة ثانية الا اذا كانت الاولى في حالة عقم وطيلة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الزواج ، او اذا اكره الزوج على الزواج من زوجة أخيه الشقيق عن طريق اللقيريات .

(4 -) الالتزامات الناشئة عن الزواج : وهي قسمان :

1) التزامات الاب والام نحو اولادهما : حيث يلتزم الاب ثم الام بالانفاق على الابناء واسكانهم وتعليمهم ، ويقع على عاتق الزوج كواجب ديني تجهيز بتاته عند تزويجهن .



٨ (2) التزامات بين الزوجين :

أ - (التزامات الزوج نحو زوجته :

أولا - الانفاق على الزوجة والقيام بمؤنتها وكسوتها وعلاجها اذا مرضت ويراعى في تقدير النفقة حال الزوجين والزمان والمكان ، وللزوجة ان تنفق من مال الزوج اذا غاب بل لها ان تستدين ما تنفقه على ذمة الزوج .

ثانيا - معاشرة الزوجة معاشرة الازواج مع مراعاة قوة الزوج وصحته وعمله وليس للزوج منع هذا الواجب عن زوجته واذا قصد بالمنع تعذيبها عد في الشرع ظلما مخالفا .

ثالثا - العمل على اطلاق زوجته من الاسر اذا اسرت وتقديم فدية من أجل ذلك واذا كان الزوج غائبا كان للسلطة الشرعية ان تستعين بمال الرجل لفك أسرها .

رابعا - عدم الاضرار بالزوجة بالضرب أو الهجر في الفراش .

خامسا - التزام ورثة الزوج بالانفاق على الزوجة الى حين استرداد اموالها المنصوص عليها في عقد الكتوبة .

وفي حالة وفاة الزوجة يلتزم الزوج بتمكين أبنائه الذكور من استيفاء اموال الكتوبة المتعلقة بأهمهم المتوفاة وذلك في حالة وجود أبناء آخرين للزوج من زوجة أخرى .

وهذا استثناء من القاعدة العامة في الميراث العبري اذ يعتبر الزوج الوارث الوحيد للزوجة المتوفاة حيث يحجب كل الورثة الآخرين .

ب -) التزامات الزوجة نحو زوجها :

1) الطاعة والامتثال لأوامر الزوج ونواهيهِ وعدم مخالفتها .

2) القيام بجميع أعمال البيت وارضاع الابناء .

3) صيانة الزوجة نفسها واحسانها وإذا ثبت شرعا زنا المرأة حرمت على زوجها وكلف بطلاقها بلا حقوق .

4) ليس للزوجة ان تتصرف في أموالها دون اذن زوجها .

5) ليس للمرأة منع الرجل عن نفسها بغير عذر شرعي والا عرضت حقوقها للضياع ، وإذا منعت نفسها عنه لكرهتها اياه فلا حق لها فيما اشتراه من ماله وهذاه لها ، اما اذا امتنعت لمنازعة ومخاصمة بينهما انذرهما الشرع بضياع حقوقها أربع مرات متواليات فان بقيت على امتناعها طلقها وان ابت الطلاق انتظر عليها سنة دون انفاق ثم يؤمر بالطلاق .

البقية في العدد القادم

ماذا تعرف عن المعهد القضائي بالعراق



تقديم

● في إطار السياسة الجديدة للمعهد الوطني للدراسات القضائية الرامية الى الانفتاح على المعاهد والمؤسسات القضائية والقانونية لدول شقيقة وصديقة قام الفوج الثاني بتاريخ 12 مايو 1979 بزيارة الى القطر العراقي المستضيف تمكن خلالها من الوقوف على مؤسسات هذه الدولة القضائية وفيما يلي على المعهد القضائي بالعراق الشقيقة .

في بغداد العتيقة وفي المقر الرئيسي الذي كان مخصصا لادارات الحكومية للدولة العثمانية وعلى مقربة من المدرسة المستنصرية يوجد المعهد القضائي العراقي الذي أسس بمقتضى مرسوم جمهوري رقم 33 سنة 1976 .
لم يكن تعيين القضاة قبل هذا المرسوم يخضع لطبيعة معينة بل كان الحكام يختارون من بين متخرجي كلية الحقوق (فرع القانون) والذين قضوا مدة ثماني سنوات في عمل قضائي أو قانوني ، فكانوا في أغلب الاحيان يختارون من بين محققي العدلية أو كتاب الضبط أو المحامين بعد اجتيازهم لامتحان خاص .

لقد كان اختيار القضاة بهذه الطريقة يجلب عدة مصاعب فمن جهة لم يكن هذا التعيين يخضع لاسس قانونية ومن جهة أخرى لم تكن تتوفر في الحكام المعينين المقدرة الفنية والتقنية لممارسة هذه المهنة بالاضافة الى نقصان تكوينهم النظري والعلمي .

ونظرا لان البلاد تتطلب أجهزة تتصف بالكفاءة العلمية والتقنية وانطلاقا من ضرورة معالجة التخلف الذي تعاني منه أجهزة العدل . ونظرا لما تتحمله هذه الاجهزة من مسؤولية في تطبيق القوانين وتحقيق العدل بروح تستوعب طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية في العراق وتكون قادرة على تعميق لكل التحولات وتشريعها فقد اقتضت الضرورة وضع اسس جديدة لاختيار من يتولى الوظائف القضائية من حكام ونواب للدعاء العام ، على طريق معهد على مستوى عال ، يهدف الى العناية بالكفاءات النامية ، ورفع المستوى القانوني للعاملين في وزارة العدل والدوائر القانونية في أجهزة الدولة المختلفة وتأهيل القضاة لاستيعاب التشريعات والقرارات الجديدة ، وتطبيق القوانين النافذة بروح وبذهنية قضائية تتفق والاهداف التي تطمح اليها العراق وكذلك تأهيل نواب الادعاء العام ورفع مستوى كفاءتهم بما يؤمن قيامهم بواجبهم كجهاز اساسي لمراقبة المشروعية واحترام تطبيق القانون .

وهكذا أسس المعهد القضائي وافتتح أبوابه يوم فاتح يوليو 1976 وأسندت مهمة الاشراف عليه وتدبير شؤونه الى مجلس يسمى بمجلس المعهد والذي يضم ثمانية أعضاء رئيس محكمة التمييز بصفته رئيسا رئيس ديوان التدوين القانوني ، رئيس هيئة التفتيش العدلي ، رئيس الادعاء العام ، نقيب المحامين ، أحد عمداء كليات القانون والسياسة أعضاء بالاضافة الى مدير المعهد الذي يعتبر عضوا ومقررا في نفس الوقت وقد جعل المشرع المعهد ومجلسه يرتبط ارتباطا عضويا بالسيد وزير العدل .

ويعقد هذا المجلس اجتماعات منتظمة مرة في الشهر على الاقل ويعقد اجتماعات أخرى استثنائية بناء على طلب من وزير العدل أو رئيس محكمة

التميز ولا ينعقد المجلس الا اذا حضره خمسة من أعضائه على الأقل وتصدر المجلس عدة اختصاصات هي :

- ١ - الاشراف العام على شؤون المعهد .
 - 2 - اقتراح الخطط لتنظيم شؤون المعهد وتطوره والاشراف على تنفيذ هذه الخطط .
 - 3 - وضع القواعد المتعلقة بانتقاء العدد المطلوب من بين المتقدمين للدراسة في المعهد على أساس الشهادة والدرجات والكفاءة .
 - 4 - وضع مفردات مناهج الدراسة النظرية والتطبيقية وتحديد ساعاتها.
 - 5 - اضافة مواد أخرى للتدريس في المعهد . علاوة على المواد المنصوص عليها في هذا القانون .
 - ٦ - تحديد موعد بدء الدراسة وانتهائها وتعيين الفصول الدراسية ومواعيدها وآماد العطل .
 - 7 - وضع قواعد الامتحانات وتحديد أوقاتها وكيفية إجرائها ومراقبة سريتها .
 - 8 اقرار نتائج الامتحانات .
 - 9 - تصنيف الناجحين في السنة الاولى لاعدادهم لوظائف المحاكمة ونيابة الادعاء العام وفقا لحاجيات وزارة العدل .
 - ١0 - وضع القواعد الانضباطية المتعلقة بطلاب المعهد .
- هذا وتجدر الاشارة الى ان قرارات المجلس لا تصبح نافذة المفعول الا بعد المصادقة عليها من طرف وزير العدل .

وقد أسند المشرع سنة 1976 مهمة ادارة المعهد الى مدير يعينه وزير العدل من بين الحكام أو من بين موظفي وزارة العدل ويكون مرتبطا بالوزير .
وللمدير حق ادارة المعهد العلمية والادارية والمالية ، ينفذ قرارات مجلس المعهد ، يمثل المعهد أمام الجهات الرسمية ، يختار العناصر التي تتولى التدريس بالمعهد بعد موافقة وزير العدل ، يرفع تقارير عن سير المعهد الى الوزير ومجلس المعهد ، ويمارس المدير الصلاحيات الاخرى التي يخوله اياها الوزير أو مجلس المعهد .

بالرجوع الى الفصل الاول من مرسوم 76 المؤسس للمعهد يتبين بانه أسس لتكوين القضاة ونواب الادعاء العام وكذلك الى اعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية الاخرى وكذلك تأهيل موظفي وزارة العدل والمرشحين لشغل الوظائف فيها ورفع كفاءتهم وكذلك رفع المستوى القانوني للعاملين في الدوائر القانونية لمؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية الا انه في الوقت الحاضر لا توجد الا شعبة واحدة لتكوين الحكام وهي على نوعين عامة والتي ينبغي لكل من يريد الانخراط في السلك الاداري التوفر عليها وخاصة ينبغي ان يتوفر عليها الطالب في المعهد .

ومن الشروط العامة ، ان يكون المرشح عراقيا بالولادة ومتمتعاً بالاهلية المدنية الكاملة .

– ان لا يكون محكوما عليه بجناية غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف .
– ان تتوفر فيه الجدارة البدنية واللياقة .

ومن الشروط الخاصة – ان لا يزيد عمره عن خمس وثلاثين سنة والغرض من ذلك هو ادكاء الشباب في الجهاز القضائي والعمل على استبداله بالذين لا



زالت عقليتهم رخيئة الى الماضي وتحميل الشباب مسؤوليات الدولة حتى
يسير القضاء جنباً الى جنب موازياً للتقدم الذي يحرزه العراق في الميادين
الآخري .

– ان يكون محمود السيرة وحسن السمعة ، وقد وضع المعهد لتوفر
هذا الشرط عدة امكانيات وجند له عدة جهات فالبحت يتم على عدة مراحل
ومن طرف عدة جهات ترسل كلها تقاريرها الى المعهد الذي يفحصها ويرفض
الطلبات لاتفه الاسباب . نشير الى انه تقدم للمعهد 335 مرشحاً قبل 36 طالباً
فقط لأول مرة من تاريخ القضاء العراقي يعرف 3 طالبات حيث تم ادماجهن في
السلك القضائي في أواخر يونيه 1976 .

– أن يكون المرشح متخرجاً من إحدى كليات القانون والسياسة (قسم
القانون) في العراق أو كلية قانون معترف بها يشترط اجتيازه امتحان بالقوانين
العراقية يحدد مجلس المعهد مواده وكيفية اجرائه .

– ان لا يكون قد سبق فصله من المعهد وهنا اشير الى المادة الحادية
عشرة نصت على انه : يفصل من المعهد كل من تغيب عن الحضور 30 ساعة
في السنة الاولى و 20 ساعة في السنة الثانية مهما كان السبب الا اذا كان
التغيب ناشئاً عن مرض مانع ، ثابت بتقرير من لجنة طبية رسمية يقبله
المجلس فيجوز له اعادة السنة كما يمكن الفصل من المعهد لاي سبب آخر بعد
الموافقة عليه من طرف المجلس وتقديم المعني بالامر ملاحظاته فسي
الموضوع . كما انه يفصل من المعهد من تبثت غيبته أو محاولته لذلك أثناء
ادائه للامتحان .

– ان تكون له ممارسة فعلية بعد التخرج من الكلية مدة لا تقل عن

ثلاث سنوات في المحاماة أو وظيفة قضائية أو قانونية في دوائر ومؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية .

ويعفى من هذا الشرط حملة الشهادات العليا في الدراسة القانونية من درجة ماجستير أو أعلى .

– يلحق الموظف بوزارة العدل براتبه الا ان الغير الموظف بوزارة العدل تحدد علاقته بعقد خاص ويمنح مخصصات شهرية تعادل ما يستحقه من راتب ومخصصات فيما لو عين موظفا .

– يلزم لكل من يفصل عن المعهد لاي سبب باعادة جميع ما استوفاه من رواتب ومخصصات الا اذا كان ذلك بسبب مرض مانع ثابت بتقرير من لجنة طبية رسمية .

هذا وتجدر الاشارة الى ان لوزير العدل قبول طلبه عرب في المعهد دون التقيد بالشروط المنصوص عليها على شرط التخرج من كلية القانون يعد

مقبولا بالمعهد من يتوفر على الشرط السابقة ويقضي بذلك سنتين دراسيتين. تخصص السنة الاولى للدراسة النظرية حيث يذلق فيها الطالب فلسفة التشريعة الاسلامية فلسفة القانون – القانون العام – الاجتماع – السياسي – طرق البحث – الصياغة القانونية ، ثم قسم للدراسة التطبيقية ويشمل الاجراءات المدنية – اجراءات الجزائية .

تخصص حصص للاشغال التطبيقية في المحاكم حيث يرسل الطلاب الى مجموعات التي ينبغي ان لا تتعدى خمسة، تعمل الجماعة تحت اشراف قاضي يعينه قاضي محكمة التمييز يوجه الطلاب ويلقنهم حسن القضاء وتقنيته

ويرسل تقريراً الى مجلس المعهد يبدي فيه أوجه نظره ومدى استعداد الطالب من تحمل العمل أو عدمه .

عند انتهاء السنة يؤدي الطلبة امتحاناً للانتقال الى السنة الثانية ويصنف الطلبة الناجحون الى صنفين ، صنف المؤهلين للحاكمة وصنف نواب الادعاء العام .

تشمل الدراسة في السنة الثانية على مواد نظرية وتطبيقية .

- التحقيق الجنائي .

- الطالب العدلي .

- علم النفس الجنائي .

- السياسة الجنائية .

- تشريع القوانين بالنسبة للمؤهلين للحاكمة .

- الادعاء العام المقارن بالنسبة للمؤهلين لوظائف نواب المدعى العام.

كما يشمل برنامج هذه السنة على تقديم كل طالب لبحث حسب ملفه وبالنسبة للمؤهلين للحاكمة يقدمون بحثاً من القانون المدني ، القانون الاداري ، قانون العقوبات . وبالنسبة للمؤهلين للادعاء العام يقدمون بحثاً في الاجراءات الجزائية ، والادعاء العام .

يؤدي امتحان السنة الثانية ويصنف المتخرجون الى صنفين : صنف

الدرجة الاولى وتشمل على كل من كان معد له لجميع المواد والبحوث لا يقل

عن 80 ٪ .

وصنف الدرجة الثانية وتشمل كل من كان معدله لجميع المواد والبحوث

لا يقل عن 60 ٪ ويمنح صنف الدرجة الاولى اقدمية في الوظيفة الادارية لمدة سنة .

ويمنح صنف الدرجة الثانية أقدمية ستة أشهر .

يعين المتخرج من المعهد بمرسوم جمهوري بوظيفة حاكم اذا كان من بين المؤهلين للحاكمية وبوظيفة نائب مدعي عام اذا كان من بين المؤهلين لهذه الوظيفة وذلك بالراتب والصنف او الدرجة التي يستحقها بموجب شهادته وخدمته وممارسته والقدم الممنوح له .

هذا وأشير في الاخير الى انه لوزير العدل تكليف المعهد باقامة دورات خاصة لتأهيل موظفي وزارة العدل أو المرشحين للاشغال الوظائف فيها كرفع كفاءتهم وكذلك اقامة دورات خاصة لرفع المستوى القانوني للعاملين في الدوائر القانونية لمؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية وتحدد مدة كل دورة وشروط الاشتراك فيها بتعليمات يصدرها لهذا الغرض .

دعاء الى القاضي

قال ابن سيرين : كنا عند أبي عبيدة بن أبي حذيفة في قبة له ، وبين يديه كانون فيه نار ، فجاءه رجل عليه هبة فجلس معه على فراشه ، فساره بشيء لا ندري ما هو فقال له أبو عبيدة :

« ضع لي اصبعك في هذه النار »

فقال له الرجل : « سبحان الله ، أتأمرني ان اضع لك أصبعي في هذه

النار »

فقال له أبو عبيدة : « أتبخل علي بأصبع من أصابعك في نار الدنيا ، وتسألني ان اضع لك جسدي في نار جهنم » .

فقال ابن سيرين : فتأكدنا انه دعاه الى القاضي .

مقابلة مع :

الدكتور خالد مدير العلاقات العدلية الخارجية بوزارة العدل بالعراق

أجراها : سلام محمد

اثناء زيارة الوفد القضائي المغربي للعراق الشقيق

تمهيد :

عند وصولنا الى مطار بغداد الدولي استقبلنا وفد عراقي على رأسه الدكتور خالد الذي برز لنا كشخصية فذة منذ الوهلة الاولى استحوذت اعجاب الجميع . وانتهت مراسيم الاستقبال وتتنالى الايام واللقاءات والصورة تزداد رسوخا والانسجام يتعمق والدكتور يتفانى في اسعادنا ، كل ذلك في تواضع اشم ، وفي بساطة سمحاء وخلق رفيع .

واثناء رحلتنا الى مدينة كريلا على متن حافلة مريحة وعبر طريق مزدوجة رصفت بشكل متقن لا نحس معه بحركة الحافلة - والارض الخصبة من حوالينا تمتد عشرات الاميال والموسيقى الرقيقة تهز الآذان في هذا الجو تقدمت الى الدكتور وطلبت منه ان يتفضل بحديث لمجلة الملحق القضائي ليقيني انه لن يمانع في ذلك ، ولن يستهملني حتى يؤوينا صالون جلست بجانبه وسألته :

ســـــــــؤال :

لو سألنا الدكتور رشدي : من هو الدكتور رشدي ، فماذا عساه يجيب ؟

الجـــــــــواب :

هو مواطن عربي من مواليد ولاية العراق في 14 نونبر 1939 ، تابع دراسته الابتدائية والثانوية ببغداد . ونال الاجازة في الحقوق في جامعة بغداد سنة 1960 بامتياز وانذكر ان من بين رفقاء الدراسة الجامعية الاستاذ ادريس الضحاك ، انخرطت في المحاماة بعد ذلك بدون ممارسة ، وبعد ذلك التحقت بجامعة باريس حيث نلت دكتوراه الدولة في القانون العام سنة 1971 . وانخرطت في السلك الدبلوماسي حيث اشتغلت الى ان عينت بوزارة العدل : مديرا للعلاقات العدلية الخارجية هو المنصب الذي اشغله الى الآن .

ســـــــــؤال :

ما هي خواطركم حول استقبال الوفد القضائي المغربي في العراق الشقيق ؟

جـــــــــواب :

الفكرة ليست جديدة بالنسبة الي ، فلقد عرضها على الاستاذ الضحاك في نهاية سنة 1977 عندما حضرت المؤتمر الثامن للمنظمة العربية للدفاع عن الجريمة الذي انعقد بالمغرب وبدوري نلقت الفكرة الى المسؤولين ، وحظيت بالقول والترحاب من كل الاجهزة المسؤولة ، لان من شأن مثل هذه الخطوة تعميق العلاقات الاخوية بين افراد الشعب العربي في مشرق ومغرب الوطن العربي وفيها ايضا عمل ذو بعد قومي يقرب القاصي من الداني ولهذا السبب فان تحقيق الزيارة كان بالنسبة لنا فرصة نرجوا ان توفق في أداء الواجب فيها قبل اخواننا المغاربة وذلك باطلاعهم على بلادهم الثاني العراق وعلى ما حققته الثورة من تقدم على كافة المجالات ينعكس مردودها ليس على الفرد العراقي فحسب انما على كل افراد الشعب العربي .

ســـــــــؤال :

لاحظنا ان العراق تشهد حاليا ثورة قانونية تستهدف تغيير جميع القوانين المعمول بها حاليا ، فكيف ترون اصلاح النظام القانوني ، وما هي اهم خطوطه العريضة ؟

جــــــــواب :

ان ثورة 17 تموز 1968 ورثت تشريعات قديمة ، في قسم متخلفة ، وفي قسم آخر لم تعد تواكب المرحلة التي يجتازها القطر في الوقت الحاضر ، فضلا على ان السمة المميزة الآن للعراق هي انتهاج اسلوب التخطيط المركزي في كل مجالات الحياة ، ومن غايات هذا التخطيط منطلقات فكرية انسانية نابعة من نظرة الحزب الانسانية الى مجمل القضايا والامور في الحياة وقد عكس التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي هذه الاسس والمنطلقات المبدئية ، وتنفيذا له شرعت القيادة السياسية ، قانون اصلاح النظام القانوني رقم 77/35 ، حيث ارسى الاسس التي يجب الاستهداء بها من أجل تحقيق الثورة التشريعية في القطر .

وقد تناول هذا القانون التشريعات الاقتصادية ، والتجارية والادارية والسياسية والتربوية والجزائية ، كما جاء متضمنا خطة العمل الواجب اثناءها والجهاز التنفيذي الموكولة اليه هذه المهمة ، وفي الوقت الحاضر تسيير عممية اصلاح النظام القانوني حسب الخطة الموضوعة لها .

ســـــــــؤال :

كما اشترتم سيدي الدكتور ، سبق ان زرتم المغرب ، ماهي انطباعاتكم حوله ؟

جــــــــواب :

الزيارة كانت بالنسبة الي الاولى الى المغرب الشقيق ومن أولى

الانطباعات التي كونتها عن الجناح المغربي للوطن العربي ، والتي لا يمحوها الزمن من ذكرياتي طيبة شعبنا هناك ، وطيبة اخلاقه التي تعكس ماضيًا حضاريا عربيا اسلاميا هو مدعاة لاعتزاز وفخر كل عربي . وقد امتزجت بهذه الطيبة طيبة ارض المغرب ، وجهال طبيعته مما كون وحدة مجانسة حرى بها ان تكون الجناح الغربي للوطن العربي ، كما اود ان أشير الى أن الزيارة كانت فرصة للالتقاء باخوة اعزاء لنا معهم اجمل الذكريات ذكريات الشباب سواء في جامعة بغداد او في فرنسا .

سؤال :

ما هي هوايتكم المفضلة ، وكيف تقضون اوقات فراغكم ؟

جواب :

احب الرياضة عموما ، وافضل منها على وجه الخصوص كرة القدم ، ولا غرو في ذلك فهي الرياضة رقم 1 في العالم اجمع .

كما اقضي اوقات فراغي في «البستنة» حيث اقوم برعاية حديقة بيتي ولا اسمح لاي كان القيام بذلك .

سؤال :

من المبادئ التي يؤمن بها العراق ، ويعمل من اجل تحقيقها : الوحدة العربية ، وقومية النضال العربي في كافة الميادين ، وبصفتكم مديرا للعلاقات العدلية الخارجية بوزارة العدل ما هي مشاريعكم القومية التي تنوون تحقيقها سعيا لوحدة تشريعية قضائية عربية ؟

جواب :

الاتفاقات التي تنظم هذا المجال هي اتفاقات قديمة ، عقدت في الخمسينات من طرف الجامعة العربية ، ولم تنضم لها كثير من الاقطار العربية خصوصا التي استقلت بعد سنة 1956 ، وذلك فالاتجاه الآن نحو تشجيع

عقد اتفاقيات جماعية عربية تضم اكبر عدد ممكن من الدول بغرض وضع الاساس التشريعي التعاقدى لتنظيم العلاقات العدلية والقضائية كما اننا بصدد تقوية العلاقات وتعزيزها في هذا المجال عن طريق تبادل الوفود والزيارات وعقد الندوات ، كما اننا لا ندخر وسعا في القيام بواجبنا نحو اشقائنا من حيث اعدادهم ، وتطوير امكاناتهم سواء بالقبول في المعهد القضائي حيث انه مفتوح لجميع الاشقاء العرب ، او عن طريق وضع الخبرات والامكانيات المتوفرة رهن اشارتهم ، ولحسن الحظ ، قد اتيت لنا وللوفد المغربي فرصة التقاتنا بالاخوة من الصومال الذين حلوا ضيوفا اعزاء مكرمين ، يقضون فترة تدريب في اجهزة القضاء ، وبصورة عامة ، فان العراق هو مع كل نشاط يؤكد قومية النضال في كل جوانبه وقومية المسألة العربية بصورة عامة .

ســـــــــــــــــؤال :

سيدي الدكتور : السعادة شيء يسعى الجميع لتحقيقها ، ولكنها فسد تختلف من شيء لآخر فما هي السعادة في نظركم ؟

جــــــــــــــــواب :

السعادة مفهوم نسبي ، وبالنسبة الي شخصيا تتحقق السعادة عندما اخذ الى نفسي لاقدم لها حسابا ، فاجد النتيجة ايجابية ، فاطمئن الى نفسي وارضى عنها فاشعر انني حققت واعيش «نوعا» من السعادة ولكنها قد تكون «نسبية» كما قلت .

ســـــــــــــــــؤال :

لا شك انكم تتعاملون بمستقبل الامة العربية ، والامال معقود على ابنائها فكيف ترون عربي المستقبل ؟

جــــــــــــــــواب :

عربي المستقبل ، والله - هو نتاج الظروف التي تمر منها الامة العربية الآن وعلى هذه الامة ان تجتاز هذه المراحل الخطيرة والحاسمة ، وعليها استغلال هذه الفرصة وعليه استثمار طاقاتها وامكاناتها المادية والبشرية وتوظيفهما في خدمة عربي الحاضر ، وعربي المستقبل .

ســـــــــــــــــؤال :

هل يمكن للدكتور ان يتفضل بنكثة ؟

جــــــــــــــــواب :

نعم ، كان الخلفاء العثمانيون يعينون ولاية اميين على ولاياتهم ، فحدث ان عين احدهم بالعراق ، ونظرا لجهله كان في خلاف دائم مع قاضي الولاية الذي يفوقه علما وفقها .

وذات مرة جاءت رسالة من الخليفة بالقسطنطينية الى الوالي يطلب منه عدد المواشي في ولايته فلما قرئت عليه لم يردك معنى «المواشي» فاستدعى حاشيته التي تتكون من اميين كذلك فطلب منهم توضيح «المواشي» فقال

اعلمهم انها تعني : الاشخاص المخلصين للخليفة ولعله يريد منحهم
اوسمة او هدايا .
فاجاب الوالي عن الرسالة بما يأتي : كلنا موافق في هذه الولاية الا
القاضي .

سؤال :

ما هي كلمتكم الاخيرة ؟

جواب :

اننا الآن نجتاز طريقنا برياً من مدينة الى اخرى في رحاب القطر العراقي
بجلسة تضمنها حافلها اخوة لنا من الصومال والمغرب ، ونحن ننطلق الى
هذه الارض المعطاءة والى هذه الوجوه التي تبشر بالمستقبل الرغد ، فان لنا
الامل الوطيد ، ان وحدة الارض ووحدة الشعب سنكاملهما الوحدة
السياسية في وقت قريب ان شاء الله .



تمثل هذه الصورة مجموعة من الملحنيين القضاة الذين قاموا بزيارة
القطر العراقي الشقيق باستدعاء من هذا الاخير

فانون الاحوال الشخصية العراقي والتعديلات المدخلية عليه بسم الحق القضاي : الحناوي عبد الباقي

نظرا لكون نصوص قانون الاحوال الشخصية العراقي لسنة 1959 كانت غير دقيقة في بعض فصولها وخاصة ما يتعلق منها بالاهلية والتطليق (الفريق) والحضانة اذ انها كانت لا تستوعب جميع الحالات التي كانت تعرض أمام القضاء ثم انه كان مفتقرا لنصوص تعالج حالات الزواج الذي يقع بالاكراه وحالات عدم تمكن الشخص من الزواج بمن يريد لاعتبارات تعود لعادات قديمة أو لدوافع مادية غير مشروعة واعتبارا لكون الاسرة نواة المجتمع ومن أجل تحقيق تطلعات الثورة الى جعل الاسرة ركيزة هامة في حلقة المسيرة الثورية ونظرا لكون صيانة المجتمع وتماسكه يتوقف بالاساس على رعاية الاسرة وحمايتها وبناءها على أسس سليمة ، ومن أجل تحقيق ذلك فقد اقتضى نظر المشرع اعادة صياغة بعض النصوص واطافة نصوص جديدة تعالج الحالات السابقة وتحقق الغرض المذكور بما يتفق ومبادئ العدالة وما استقر عليه الاجتهاد لقضائي في القطر العراقي : وهذا ما حققه قانون رقم 21 لسنة 1978 المعدل لقانون الاحوال الشخصية .

ومن أهم التعديلات الواردة في هذا القانون مثلا : أهلية الزواج فقد جاءت المادة الثامنة منه تقضي بانه (تكمل أهلية الزواج بتمام الثامنة عشر) وبذلك جعلت حدا لما كان يثار من قبل حول كلمة « بلوغ » من خلافات وفي الوقت نفسه واعتبارا للاوضاع الاجتماعية السائدة وخاصة في القرى والارياف حيث يكثر الزواج في سن مبكر ، فقد ارتأى المشرع تخفيض سن الزواج الى الخامسة عشرة شريطة موافقة الولي (الاب) واذن القاضي . وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى أن المشرع العراقي لم يميز بشأن أهلية الزواج بين الذكر والانثى على خلاف القانون المغربي الذي يجعل أهلية الزواج تكتمل ببلوغ الثامنة عشرة بالنسبة للزوج والخامسة عشرة بالنسبة للزوجة .

ثم ان التعديل الجديد عالج الحضانة بجعل الام صاحبة الحق في حضانة الولد وتربيته في جميع الاحوال ما لم يثبت تضرر المحضون بذلك ، ذلك ان الام أقرب الى الصغير من أبيه وأكثر تفهما لمشاعره واحاسيسه من اي شخص آخر .

وقد رفع سن الحضانة من السابعة الى غاية اتمام العاشرة من العمر مع جواز تمديدتها الى حين بلوغ الخامسة عشرة اذا ثبت بتقرير من اللجان الطبية والشعبية ان مصلحة الصغير تقتضي ذلك . وفي حالة وفاة الاب او فقدانه لاحد شروط الحضانة فان المحضون يبقى مع أمه من غير منازع من اي كان من الاقارب لغاية سن الرشد .

أما أهم المبادئ والاحكام الجديدة التي أتى بها التعديل الأخير والتي لم يتضمنها قانون الاحوال الشخصية السابق فتتلخص كما يلي :

- زواج لمن اتم الخامسة عشرة من عمره (ذكرا كان أم أنثى) الزواج بموافقة وليه (الاب) واذن القاضي وقد سبقت الاشارة الى ذلك .

الزام الرجال باجراء عقود زواجهم أمام المحاكم الشرعية وتوثيب عقوبة على كل من خالف ذلك بغية تنظيم الرابطة الزوجية والحيلولة دون انكار هذه العلاقة وما يترتب على ذلك من آثار فيما يخص نسب الاولاد اما العقوبة التي تنال المخالفين فهي على نوعين :

أ - الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار . اذا لم يكن الزوج متزوجا بزوجة أخرى .

ب - الحبس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات اذا كان في عصمة الزوج زوجة أخرى . والجدير بالذكر ان العقوبة لا تمس عقد الزواج الذي يعتبر صحيحا ومنتجا لجميع آثاره القانونية .

- منع الزواج بالاكراه واعتبار الزواج الواقع بهذه الطريقة باطلا اذا لم يتم الدخول . وترتيب عقوبة جزائية على المكره .

- فرض عقوبة على كل من يمنع من كان أهلا للزواج بمقتضى القانون (أي من اتم الثامنة عشرة وكان عاقلا) من الزواج بمن يريد أي (النهوة) وقد فرق القانون في كلتا الحالتين فيما يخص مقدار العقوبة بين نوعين من الاقارب :

أولا - الاقارب من الدرجة الاولى : (الاب والام بالنسبة لابنائهما والابناء بالنسبة لأبائهم) حيث ان العقوبة بالنسبة لهؤلاء الحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات والغرامة أو احدى هاتين العقوبتين فقط .

ثانيا - الاقارب غير المذكورين في النوع الاول كالاخ والجد والعم وابن الاخ وغيرهم والعقوبة بالنسبة لهؤلاء الحبس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو السجن لمدة لا تزيد على عشر سنوات .

ومن الاسباب الجديدة التي أتى بها التعديل كذلك ما يتعلق منها بالتفريق أو التطلاق ، حيث اُجاز للزوجة التي حكم على زوجها بعقوبة سالبة للحرية لمدة ثلاث سنوات طلب التطلاق بينما كانت المدة التي تجيز طلب التطلاق قبل انعديل هي خمس سنوات والمشرع اذا عمد الى تخفيض المدة من خمس سنوات الى ثلاثة فقد راعى في ذلك مصلحة الزوجة التي قد يسبب لها طول مدة غياب زوجها اضرار لا تقوى على تحملها . وذلك حتى لو كان له من المال ما تستطيع الزوجة الانفاق منه .

ومن هذه الاسباب كذلك حالة ما اذا هجر الزوج زوجته لمدة سنتين فأكثر بدون عذر مشروع ولو كان الزوج معروف الاقامة أي غير غائب وذلك لان ترك الزوج زوجته طوال هذه المدة دليل على عدم رغبته فيها ولذلك أعطى لها المشرع حق طلب التطلاق .

ثم حالة ما اذا لم يطلب الزوج زوجته المعقود عليها والغير المدخول بها للزفاف وذلك بعد سنتين من تاريخ العقد ففي هذه الحالة أيضا أجاز القانون للزوجة طلب التطلاق .

ومن الجديد الذي أتى به التعديل كذلك بهذا الصدد تخويل الزوجة غير المدخول بها حق طلب التطلاق ولو لم تدل بأي سبب لذلك ما دامت غير رابعة في العيش مع هذا الزوج على ان ترد : للزوج جميع ما تكبده وخسره من أموال لاغراض الزواج . وهذه الحالة استوجبته الظروف الاجتماعية المتقدمة والمتطورة التي احتلتها المرأة وخاصة في الاوساط الحضرية ذلك ان الغرض من الزواج انشاء أسرة سليمة ومتماسكة ولا يفيد في شيء التثبت بالابقاء على علاقة زوجية اذا ما بدت عليها آثار الانحلال منذ البداية .

ومما أتى به التعديل الجديد كذلك استحقاق البنت أو البنات في موضوع الارث عند عدم وجود البن للموروث كل التركية بعد اخذ الابوين والزوج فروضهم . وبذلك جعل البنت في مرتبة واحدة مع الابن فيما يخص حجبها لمن يحجبهم هذا الاخير في ارث أبيه أو أمه ، معتبرا ان البنت اولى من كل قريب آخر شأنها شأن الابن في تركة ابويها .

الحكاوي عبد الباقي



قصایا امام المحاکم



● نظرا لاهمية الاحكام الثلاث الصادرة عن محكمة العدل الخاصة والمنشورة بهذه المجلة ، ولقرب صدور مجلة المجلس الاعلى في حلقتها الجديدة متضمنة اهم المقررات الصادرة عنه. فقد ارتأت ادارة المجلة خلافا للعادة بالنسبة للعديدين السابقين الا تنشر قرارات المجلس وان تكتفي بالاحكام الثلاثة المذكورة .

حكم عدد : 836

يتعلق بطلب الافراج الموقت للمتهم : هراكة التهامي

باسم جلالة الملك

في يوم السبت 4 شعبان 1399 ، موافق 30
يونيه 1979 .

اجتمعت محكمة العدل الخاصة بمقرها بالرباط

برئاسة : السيد احمد الزغاري .

وعضوية : السيد محمد الخطابي .

السيد احمد التاجموعتي .

السيد ادريس عفان .

السيد محمد فرشادو .

وبحضور ممثل النيابة العامة : السيد ادريس
الجراني وبمساعدة كاتب الضبط السيد احمد لقمان

وذلك للنظر في الطلب المقدم بتاريخ 22 يוניه

1979 من طرف المعتقل هراكة التهامي بواسطة

نائبه الاستاذ محمد رجاء ابن سودة المحامي

بالدار البيضاء ، ذلك الطلب الرامي الى منح المعتقل

المذكور الافراج عنه مؤقتا .

المملكة المغربية

وزارة العدل

محكمة العدل الخاصة

بالرباط

قضية عدد : 511

حكم عدد : 836

طلب الافراج الموقت

المتهم :

هراكة التهامي

الحكم :

قبول الطلب

تاريخه :

شعبان 1399

موافق 1979/6/30

وذلك للنظر في الطلب المقدم بتاريخ 22 يونيه 1979 من طرف المعتقل هراكة التهامي بواسطة نائبه الاستاذ محمد رجاء ابن سودة المحامي بالدار البيضاء ، ذلك الطلب الرامي الى منح المعتقل المذكور الافراج عنه مؤقتا .

وبعد أن تأكد الرئيس من توفر العلانية وحضور من ينوب عن الطالب . أعطيت الكلمة للاستاذ محمد بوزبع المحامي بالرباط والنائب كذلك عن الطالب السالف ذكره ، فشرح ما ورد في مذكرة الطلب من أسباب وعلل . ثم أعطيت الكلمة لممثل النيابة العامة الذي أدلى برأيه في الموضوع .

وبعد ان كان الدفاع آخر من تكلم .

وبعد المداولة طبقا للقانون في شأن الطلب المقدم رجعت الهيئة الى قاعة الجلسات وبحضور ممثل النيابة العامة وكاتب الضبط تلا الرئيس القرار الآتي نصه :

بناء على الطلب المبين أعلاه .

فيما يخص قبول الطلب :

حيث ان طالب الافراج عنه مؤقتا ، هراكة التهامي ، هو معتقل اليوم بمقتضى حكم صادر عليه بتاريخ 4 مايو 1979 من طرف محكمة العدل الخاصة في القضية ذات العدد 511 بالحبس لمدة سنة واحدة وذلك من أجل ادانته بجناية المشاركة في الارتشاء ، وانه قد تقدم بطلب نقض ذلك الحكم الى المجلس الاعلى الذي ما يزال لم يتأت له الى اليوم النظر في ذلك الطلب ،

وحيث انه ، لئن كانت الفقرة الثالثة من الفصل 157 من قانون المسطرة الجنائية ، بتنسيقها مع ما ورد في الفقرة الثالثة من الفصل العاشر من الطهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.448 (II رمضان 1394 - 28 شتنبر 1974)

تقتضي أن الغرفة الجنحية لمحكمة الاستئناف - التي حلت محل غرفة الاتهام - هي التي يتعين أن تنظر في شأن الاعتقال في الحالة التي يكون فيها طلب النقض موجهاً ضد حكم صادر عن المحكمة الجنائية فإنه يجب أن لا يغرب عن البال أن طلب النقض في هذه النازلة كما سبقت الإشارة إلى ذلك هو موجه ضد حكم صادر عن محكمة العدل الخاصة .

وحيث أن محكمة العدل الخاصة ، وإن كانت تكتسي في بعض جوانبها صبغة محكمة للجنايات ، فإن المشرع الذي جعل منها محكمة استثنائية فد خولها وحدها دون أية هيئة قضائية أخرى - بما في ذلك غرفة الاتهام أو من يحل محلها - حق مراقبة أوامر قضاة التحقيق لديها وذلك بمقتضى نصوص فريدة من نوعها في التشريع الجنائي وهي الفصول 12 و 13 و 14 من القانون المحدث لتلك المحكمة الحامل لرقم 157 . 72 . 1 ولتاريخ 27 شعبان 1392 (6 أكتوبر 1972) ، مما يتأكد معه أن المهام التي كانت منوطة بغرفة الاتهام سابقاً كان قد أسندها المشرع منذ البداية إلى محكمة العدل الخاصة فيما يتعلق بالأشخاص المحالين عليها وأحوال اعتقالهم ،

كل ذلك ، علاوة على أن نظام غرفة الاتهام قد ألغى في تشريعنا الجنائي وإن الاختصاص الترابي للغرفة الجنحية لكل محكمة استئناف ينحصر في نطاق دائرة نفوذها بينما يشمل الاختصاص الترابي لمحكمة العدل الخاصة كافة أقاليم المملكة مما يجعل تصريح هذه المحكمة باختصاصها بالنظر في شأن الاعتقال بالنسبة للذين سبق لها أن حاكمتهم حاسماً لما قد ينشأ من نزاعات حول الاختصاص الترابي لكل غرفة جنحية من محاكم الاستئناف المتعددة ،

وعليه فإن محكمة العدل الخاصة تعتبر أنها مختصة للنظر في طلب الإفراج مؤقتاً المرفوع إليها من طرف المعتقل هراكة التهامي الذي يوجد بالسجن

بمقتضى حكم صادر عنها سبق أن تقدم بطلب نقضه .

وحيث ان طلب الافراج مؤقتا المبين أعلاه كان من جهة أخرى مستوفيا لما يتطلبه القانون شكلا .

وفي الموضوع :

حيث ان العلل والاسباب التي اعتمد عليها الطالب من أجل الافراج عنه مؤقتا تعد من المبررات الوجيهة وان الطالب المذكور عديم السوابق وان له موطن قار ومعروف ولا يخشى منه أن يفر من وجه العدالة .

- من أجله -

قررت المحكمة بالاغلبية :

- 1) قبول الطلب شكلا مع التصريح بان محكمة العدل الخاصة مختصة بالنظر في طلبات الافراج مؤقتا المقدمة من طرف المعتقلين الذين حاكمتهم وطلبوا النقص صد احكامهما ،
- 2) الافراج مؤقتا عن المعتقل هراكة التهامي على شرط أن يفي بما التزم به من الحضور طوعا كلما استوجب ذلك اجراءات الدعوى ،
- 3) ارجاء البت في المصاريف الى ما بعد أن يصبح الحكم عليه في الجوهر نهائيا ،

بهذا صدر الحكم بالجلسة العلنية في اليوم والشهر والسنة ، صدره ،
وأعضاه الرئيس وكاتب الضبط .

توقيع كاتب الضبط

أحمد لقمان

توقيع الرئيس

أحمد الزغاري

المملكة المغربية

وزارة العدل

محكمة العدل الخاصة

بالرباط

قضية عدد : 392

حكم عدد : 397

المتهمون :

مزوكي سعيد

منتصر احمد

لاديب ابراهيم

نوع التهمة :

الاختلاس والمشاركة

الحكم :

خمس سنوات نافذا في

حق مزوكي سعيد وبرده

القدر المختلس والصائر

براءة منتصر احمد

ولاديب ابراهيم

تاريخه :

5 ذي الحجة 1395

موافق 1975/12/8

حكم عدد : 397

يتعلق بالمسميين :

(1) مزوكي سعيد بن حسن

(2) منتصر احمد بن محمد

(3) لاديب ابراهيم بن محمد

باسم جلالة الملك

في يوم الاثنين خامس ذو الحجة عام خمسة
وتسعين وثلاثمائة وألف الموافق لثامن دجنبر عام
خمس وسبعين وتسعمائة وألف

اجتمعت محكمة العدل الخاصة بمقرها بالرباط

برئاسة : السيد احمد الزغاري

وبعضوية : السيد محمد الدردابي

السيد عبد الواحد الجراي

السيد ادريس ملين

السيد ادريس بشر

بمحضر النيابة العامة السيد ادريس الجرائي

وبمساعدة كاتب الضبط السيد بناصر اعمار



وذلك للنظر في قضية مزوكي سعيد بن حسن ومنتصر أحمد بن محمد

ولاديب إبراهيم بن محمد المتهمين المحالين عليها بمقتضى الامر بالحضور

الصادر عن السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة العدل الخاصة بتاريخ 2

جمادى الاولى 1395 موافق 14 ماي 1975 والمتوصل به من طرف مزوكي سعيد

بتاريخ 23 يونيه 1975 ومن طرف كل من لاديب إبراهيم ومنتصر أحمد بتاريخ

25 يونيه 1975 لاتهام مزوكي سعيد بن حسن بجريمة اختلاس أموال عن طريق

التزوير ، ولاتهام لاديب إبراهيم ومنتصر أحمد بالمشاركة في الجريمة المقترفة

من طرف المتهم مزوكي سعيد المعاقب عليها بمقتضى الفصولين 31 و 32 من

ظهير 6 أكتوبر 1972 المؤسس لمحكمة العدل الخاصة والفصل 357 وما يليه من

القانون الجنائي وكذا الفصل 129 من القانون الجنائي المذكور .

وعند افتتاح الرئيس للجلسة تأكد من توفر شروط علانيتها ومن حضور

المتهمين المذكورين أعلاه الذين حضروا مجردين عن كل قيد مصحوبين بالمدافعين

عنهم الاستاذ عبد الله هيمو عن المتهم مزوكي سعيد والاستاذ محمد بوزيع

عن المتهمين لاديب إبراهيم ومنتصر أحمد .

ثم امر الرئيس كاتب الضبط بتلاوة الامر بالحضور الموجه الى المتهمين

من طرف النيابة العمومية وأمره أيضا بالنداء على الشاهد المبلغ اسمه الى

المتهمين وهو السيد اعبود بناصر فحضر وطلب منه لرئيس مغادرة القاعة الى

أن ينادى عليه لاداء شهادته ،

وقبل الدخول في مناقشة الجوهر تدخل الاستاذ عبد الله هيمو المدافع

عن المتهم مزوكي سعيد وصرح بأنه ينوب عن الاستاذ عبد الواحد بنمسعود

محامي المتهم مزوكي المذكور وقام بشرح ما جاء في المذكرة التي كان قد تقدم

بها الاستاذ بنمسعود المذكور والرامية الى التصريح بعدم الاختصاص ،

ثم أعطيت الكلمة للاستاذ محمد بوزويج النائب عن المتهم لاديب ابراهيم
ومنتصر أحمد الذي أسند النظر فيما يخص الدفع المقدم من طرف الاستاذ عبد
الله هيمو ،

ثم اعطيت الكلمة للسيد ممثل النيابة العمومية الذي التمس من المحكمة
التصريح باختصاصها للنظر في هذه القضية ،

وبعد تعقيب الدفاع صرح الرئيس - بعد المداولة على المقاعد - بأن
المحكمة تقرر ضم الجواب عن الدفع المثار من طرف الدفاع الى حين البت في
الجوهر ،

ثم نادى الرئيس على المتهم مزوكي سعيد وسأله الرئيس عن اسمه
ونسبه ومسبقت رأسه وحرفته وحالته المدنية وسوابقه فأجاب :

اسمي ، مزوكي سعيد ، مغربي مزداد سنة 1949 بتيلوكيت اقليم بني
ملال من والدي حسن بن احمد ووالدتي فاطمة بنت عدي، لي ولدان اسكن بزنقة
الباشا رقم 13 ببني ملال حرفتي رئيس فرع البنك الشعبي بالفقيه بن صالح
لا سوابق لي ،

ثم ذكره الرئيس بالتهمة الموجهة اليه وأخذ بعد ذلك في استنطاقه وهو
مؤازر بالمدافع عنه الاستاذ هيمو المذكور ،

وبعد ذلك نودي على الشاهد اعبود بناصر وبعد الاستماع الى حالته
المدنية وادائه اليمين القانونية المنصوص عليها في الفصل II6 من قانون
المسطرة الجنائية ، طلب منه الرئيس بأن يدلي بما لديه في القضية وقد سجل
كاتب الضبط أهم ما جاء في تصريحاته ،

وبعد ذلك نودي على المتهم لاديب ابراهيم وسأله الرئيس عن اسمه ونسبه ومسقط رأسه وحالته المدنية وسوابقه فأجاب :

اسمي ، لاديب ابراهيم مغربي مزداد 1944 بتافراوت دوار ايكوردين ، والدي محمد بن الحسن ووالدتي زينة بنت ابراهيم متزوج ولي ثلاث اولاد حرفتي تاجر في الملابس والمواد الغذائية أسكن بزقة مراكش رقم 112 ببني ملال لا سوابق لي ،

ثم ذكره الرئيس بالتهمة الموجهة اليه وأخذ بعد ذلك في استنطاقه وهو مؤازر بالمدافع عنه الاستاذ بوزويح المذكور ،

وبعد مقابلة بين المتهمين مزوكي سعيد ولاديب ابراهيم نودي على المتهم منتصر أحمد وسأله الرئيس عن اسمه ونسبه ومسقط رأسه وحرفته وحالته المدنية وسوابقه فأجاب :

اسمي ، منتصر أحمد مغربي مزداد سنة 1945 بدوار اولاد مرزوق سكورة اقليم ورزازات من والدي محمد بن عبد النبي ووالدتي كلثوم بنت احمد متزوج ولي خمسة اولاد حرفتي تاجر في الحبوب وفي الغلال اسكن بمشروع بام اولاد مبارك بني ملال لا سوابق لي ،

ثم ذكره الرئيس بالتهمة الموجهة اليه وأخذ بعد ذلك في استنطاقه وهو مؤازر بالمدافع عنه الاستاذ محمد بوزويح ،

وبعد مقابلة بين المتهمين الثلاثة مزوكي سعيد ولاديب ابراهيم ومنتصر احمد استمع الى السيد ممثل النيابة العمومية في مرافعته الرامية الى أن تصرح المحكمة باختصاصها للنظر في القضية ثم ادانة المتهمين مزوكي سعيد ولاديب

ابراهيم مما هما متهمان به صرح اسناده النظر للمحكمة في شأن المتهم منتصر احمد ،

وبعد الانصات الى الاستاذ محمد بوزوبع عن المتهمين لاديب ابراهيم ومنتصر احمد .

وبعد الانصات الى الاستاذ عبد الله هيمو في دفاعه عن المتهم مزوكى سعيد ،

وبعد ان كان المتهمون آخر من تكلم ،
أعلن الرئيس عن اختتام المناقشات وسرد الاسئلة التي سيكون على
اعضاء الهيئة الحاكمة ان يجيبوا عنها ،
اختلفت الهيئة الحاكمة بالمحل المعد للمداولات والذي لم يدخله أحد أثناء
ذلك .

في الاختصاص :

بناء على المذكرة التي تقدم بها قبل أية مناقشة في الجوهر الاستاذ عبد
الله هيمو نيابة عن الاستاذ عبد الواحد بنمسعود النائب عن المتهم مزوكى
سعيد بن الحسن والرامية الى ان تصرح المحكمة بعدم اختصاصها للنظر في
قضية المتهم المذكور اذ ان هذا الاخير انما كان مستخدما في فرع للبنك الشعبي
لدار البيضاء وهو أمر لا يعطيه صفة الموظف العمومي كما حددها الفصل 224
من مجموعة القانون الجنائي ،

وبعد الاستماع الى الاستاذ هيمو عبد الله في شرحه لما ورد في مذكرته ،

وكذا الى الاستاذ محمد بوزوبع في تذييله على كلام زميله ،

وبعد الانصات الى السيد ادريس الجرائى ممثل النيابة العمومية في ملاحظاته حول الدفع المثار ،

وبعد ان كانت الكلمة الاخيرة للدفاع ،

حيث انه لا نزاع في ان المتهم مزوكى سعيد بن لحسن كان اiban الوقائع المتابع من أجلها يشغل منصب رئيس لفرع البنك الشعبي للدار البيضاء الكائن بمدينة الفقيه بن صالح

وحيث ان الذي هو منازع فيه هو انطباق صفة الموظف العمومي كما حددها الفصل 224 من مجموعة القانون الجنائي على المتهم مزوكى وبعبارة أوضح هل المتهم المذكور كان بعمله في فرع البنك الشعبي للدار البيضاء يساهم في خدمة الدولة أو المصالح العمومية أو الهيئات البلدية أو المؤسسات العمومية أو مصلحة ذات نفع عام ،

وحيث ان البنك الشعبي للدار البيضاء وان كان شركة ذات رأس مال قابل للتغير تخضع مبدئيا للتشريعات الخاصة بشركات رؤوس الاموال فانه خاضع قبل كل شيء بالاولوية لمقتضيات الظهير الشريف رقم 232 - 60 - 1 المؤرخ ب 16 شعبان 1380 2 يبرابر 1961) المتعلق بادخال اصلاح على القرض الشعبي وموضوع تحت المراقبة الادارية والفنية لكل من اللجنة الادارية للقرض الشعبي والبنك المركزي الشعبي كما نص على ذلك الفصل الاول من قوانينه الاساسية ،

وحيث أن البنك الشعبي للدار البيضاء من الابناك الشعبية الجهوية التابعة بأجمعها ولزاما للبنك المركزي الشعبي الذي تؤلف معه ومع اللجنة

الادارية للقرض الشعبي مجموعة ما يسمى رسميا بـ « القرض الشعبي للمغرب » ، (الفصل I و II من الظهير) ،

وحيث ان المرسوم الملكي رقم 66 - 1067 المؤرخ في 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) الصادر بثمانية قانون يتعلق بالمهنة البنكية والقرض قد خصص فقرة من فصله الثالث ليجعل أجهزة القرض الشعبي لا تخضع لمقتضيات ذلك النص التشريعي العام - كلا أو بعضا الا بموجب قرار من وزير المالية وعلى شرط ان لا تكون تلك المقتضيات منافية لما نص عليه الظهير الشريف الصادر في 18 شعبان 1380 (2 يبرابر 1961) المتعلق باصلاح القرض الشعبي مما يستنتج منه ان البنك الشعبي والابناك الشعبية الجهوية لها في نظر المشرع صبغة غير التي لباقي المؤسسات البنكية أو القرضية الاخرى ،

وحيث ان « القرض الشعبي للمغرب » - حسب الفصل الاول من الظهير الشريف رقم 232 - 60 - 1 المؤرخ بـ 16 شعبان 1380 (2 يبرابر 1961) الصادر باذخال اصلاح على القرض الشعبي - مؤسسة قد عهد اليها مهمة تشجيع وتنمية الصناعة التقليدية وكل « مقالة » متوسطة أو صغيرة وذلك عن طريق توزيع قروض ذات امد قصير أو متوسط أو طويل مع امكانية تأهيل المؤسسة - بمقتضى نصوص تشريعية خاصة - لكي تعم مساعداتها المالية او التقنية نشاط غير ما ذكر من القطاعات ، فيتضح من ذلك ان غاية المشرع من انشاء « القرض الشعبي للمغرب » وتقنين تسييره هو اقامة اداة لتنفيذ سياسة معينة للدولة في ميدان التنمية الاقتصادية العامة للبلاد وذلك تحت المراقبة المباشرة للدولة وتدخلها في التسيير الاداري للمؤسسة (الفصلين 26 و 18 من الظهير المذكور) وبفضل مساعداتها المالية سواء في صورة تسبيقات أو

ارصدة من معهد الاصدار وغيره او مجرد اعانات (الفصلين 19 و 24 من نفس الظهير او في شكل اعفاءات من جل الضرائب والجبايات المفروضة قانونا على عموم باقي الشركات ذات رؤوس الاموال والتي منها الابناك (الفصل 33 من الظهير نفسه) .

وحيث انه يستخلص مما سبق ان مؤسسة « القرض الشعبي للمغرب » بما ينضوي تحت عنوانها من أجهزة كالبنك المركزي الشعبي وسائر الابناك الشعبية الجهوية قد اجتمع فيها ما يكفي من الخصائص والصفات لكي تعتبر مؤسسة عمومية تقوم بمصلحة ذات نفع عام وانه اعتبارا لذلك فان البنك الشعبي للدار البيضاء الذي هو من أجهزة القرض الشعبي بصفته بنكا شعبيا جهويا يعمه ما يعم جميع أجهزة «القرض الشعبي للمغرب» من حيث الطبيعة القانونية للمؤسسة التي يرجع اليها وذلك عند ما ينظر الى مستخدميها والعاملين به من زاوية الفصل 224 من مجموعة القانون الجنائي ،

وعليه فان المتهم مزوكي سعيد المتابع اليوم باختلاس اموال كانت تحت يده بحكم وظيفته عندما كان مستخدما كرئيس بفرع الفقيه بن صالح للبنك الشعبي للدار البيضاء ، اي لاحد الابناك الشعبية الجهوية ، كان اثناء قيامه بمهام منصبه المذكور موظفا عموميا بمفهوم الفصل 224 المشار اليه آنفا ،

وبناء على ذلك تصرح المحكمة باختصاصها للنظر في القضية وذلك بالاغلبية ، ثم لقي الرئيس على بباقي الاعضاء الاسئلة التي سبق له ان عرضها بالجلسة وهي

السؤال 1 :

– هل المتهم مزوكي سعيد بن الحسن بن احمد مدان بكونه – خلال

ارصدة من معهد الاصدار وغيره او مجرد اعانات (الفصلين 19 و 24 من نفس الظهير او في شكل اعفاءات من جل الضرائب والجبايات المفروضة قانونا على عموم باقي الشركات ذات رؤوس الاموال والتي منها الابناك (الفصل 33 من الظهير نفسه) .

وحيث انه يستخلص مما سبق ان مؤسسة « القرض الشعبي للمغرب » بما ينضوي تحت عنوانها من أجهزة كالبنك المركزي الشعبي وسائر الابناك الشعبية الجهوية قد اجتمع فيها ما يكفي من الخصائص والصفات لكي تعتبر مؤسسة عمومية تقوم بمصلحة ذات نفع عام وانه اعتبارا لذلك فان البنك الشعبي للدار البيضاء الذي هو من أجهزة القرض الشعبي بصفته بنكا شعبيا جهويا يعمه ما يعم جميع أجهزة «القرض الشعبي للمغرب» من حيث الطبيعة القانونية للمؤسسة التي يرجع اليها وذلك عند ما ينظر الى مستخدميه والعاملين به من زاوية الفصل 224 من مجموعة القانون الجنائي ،

وعليه فان المتهم مزوكي سعيد المتابع اليوم باختلاس اموال كانت تحت يده بحكم وظيفته عندما كان مستخدما كرئيس بفرع الفقيه بن صالح للبنك الشعبي للدار البيضاء ، اي لاحد الابناك الشعبية الجهوية ، كان اثناء قيامه بمهام منصبه المذكور موظفا عموميا بمفهوم الفصل 224 المشار اليه آنفا ،

وبناء على ذلك تصرح المحكمة باختصاصها للنظر في القضية وذلك بالاغلبية ، ثم القى الرئيس على بباقي الاعضاء الاسئلة التي سبق له ان عرضها بالجلسة وهي

السؤال 1 :

– هل المتهم مزوكي سعيد بن الحسن بن احمد مدان بكونه – خسالا

اتصل به المتهم لاديب ابراهيم في بحر شهر شتنبر 1974 قبل ان يشارك هذا
الاخير ورفيقه مزوكي في الاتجار في الزيتون فصحب ابراهيم لاديب من بني
ملال الى الفقيه بن صالح حيث سلمه لاديب مبلغ 20.000 درهم التي كان
تسلمها من رئيس البنك مزوكي ثم قام بصرفها في شراء بعض غلات
الزيتون على سيقانها والتي لم يتان بيعها قبل افتتاح امر الاختلاسات
بفرع البنك المشار اليه ؟

فوقع التصويت بشأن كل سؤال حسبما هو منصوص عليه في الفصل
24 من القانون المؤسس لمحكمة العدل الخاصة ، وكان ما اسفر عنه كل نور
من ادوار التصويت كما يلي وهو ما تصرح به المحكمة :

عن السؤال 1 : بالاغلبية المقررة في الفصل 24 من نفس القانون.....
عن السؤال 2 : بنفس الاغلبية
عن السؤال 3 : بنفس الاغلبية

ثم تداولت الهيئة الحاكمة في وجود ظروف مخففة أو عدم وجودها في
حق المتهم مزوكي سعيد .

وبعد اجراء التصويت طبقا لمقتضيات الفصل 25 من القانون المؤسس
لمحكمة العدل الخاصة قررت المحكمة بالاغلبية انه توجد ظروف مخففة في
حق مزوكي سعيد .

وبعد المداولة وفقا لمقتضيات الفصل المذكور حول مقدار العقوبة ، في
الدعوى المدنية .

حيث ان البنك الشعبي قد تقدم سواء اثناء البحث الاعدادي الذي قامت
به الشرطة أو خلال التحقيق التمهيدي بهذه المحكمة بشكاية من الافعال

المنسوبة الى المتهم مزوكي سعيد منتصبا كمطالب بالحق المدني .

وحيث انه بناء على ما قررته المحكمة من اختصاص بالنظر في هذه القضية فانه قد تم قبول المطالبة بالحق المدني المشار اليها سابقا وذلك وفقا لما نص عليه الفصل 22 من الظهير الشريف رقم 157 - 72 - I بتاريخ 27 شعبان 1392 (6 أكتوبر 1972) .

حكمت المحكمة بالاغلبية بما يلي :

أولا : التصريح بان المحكمة الخاصة للعدل مختصة بالنظر في قضية سعيد مزوكي حسن المستخدم سابقا بفرع البنك الشعبي للدار البيضاء بمدينة الفقيه بن صالح .

ثانيا : بادانة مزوكي سعيد بن حسن بجناية اختلاس اموال من طرف موظف عمومي كانت تحت يده بمقتضى وظيفته .

ثالثا : بمعاقبته من اجل ذلك بالسجن لمدة خمس سنوات وذلك بالاغلبية

رابعا : برد مزوكي سعيد بن حسن مبلغ 83,386.24 درهما الى البنك الشعبي للدار البيضاء بعد ان يخصم منه مبلغ 26.000 درهم المودع رهن اشارة البنك المذكور بمكتب الاستاذ محمد بوزوبع النائب عن لاديب ابراهيم .

خامسا : ببراءة لاديب ابراهيم بن محمد بن الحسين مما كان متهما به .

وببراءة منتصر احمد مما كان متهما به .



سابعا : بتحمل مزوكي سعيد بن حسن مصاريف الدعوى مع تحديد
مدة الاجبار بالنسبة لذلك في ادنى ما ينص عليه القانون .

ثامنا : تحديد مدة الاكراه البدني في سنة واحدة بالنسبة لما يجب
رده ، وكل ذلك تطبيقا للفصل 22 و 32 من القانون المؤسس لمحكمة العدل
الخاصة والفصلين 147 و 224 من مجموعة القانون الجنائي والفصل 678 من
قانون المسطرة الجنائية

وانذر الرئيس المحكيم عليه بان له اجلا قدره خمسة ايام كاملة لطلب
نقص هذا الحكم .

بهذا صدر الحكم بالجلسة العلنية في اليوم والشهر والسنة اعلاه
وامضاء الرئيس وكاتب الضبط .

توقيع كاتب الضبط

بناصر اعمار

توقيع الرئيس

احمد الزغاري

المملكة المغربية

وزارة العدل

محكمة العدل الخاصة

بالرباط

قضية عدد : 470

حكم عدد : 512

المتهم :

الازماني عبد القادر

التهمة :

اختلاس اموال عمومية

الحكم

— ست سنوات سجنًا

— وبرده مبلغ

152,015,57 درهم

مع الفوائد القانونية

المتربطة عن ذلك للبنك

المغربي للتجارة الخارجية

— بادائه للبنك المذكور

ثمانية الاف درهم

كتعويض

تاريخه :

11 جمادى الثانية 1397

موافق مايو 1977

حكم عدد : 512

يتعلق بالمتهم : الازماني عبد القادر

باسم جلالة الملك

في يوم الاثنين حادي عشر جمادى الثانية
عام سبعة وتسعين وثلاثمائة والف ، الموافق
لثلاثين مايو عام سبعة وسبعين وتسعمائة والف

اجتمعت محكمة العدل الخاصة بالرباط

برئاسة : السيد احمد الزغاري

وبعضوية : السيد ادريس طارق

السيد ادريس ملين

السيد عبد الرزاق القباچ

وبحضور الوكيل العام للملك السيد احمد الوزاني
وبمساعدة كاتب الضبط السيد احمد لقمان

وذلك للنظر في قضية الازماني عبد القادر
المحال عليهما بمقتضى الامر بالحضور الصادر
عن السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة العدل
الخاصة بتاريخ 29 ربيع الثاني 1397 موافق 19
ابريل 1977 والتوصل به من طرف المعني بالامر
بتاريخ 28 مايو 1977 لاتهامه بجريمة اختلاس
اموال عامة المنصوص عليها وعلى عقوبتها في
الفصلين 31 و 32 من ظهيره 1972/10/6 .

وعند افتتاح الرئيس للجلسة تاكد من توفر شروط علانيتها ومن حضور المتهم المذكور اعلاه الذي يمثل مجردا من كل قيد مصحوبا بالمدافع عنه الاستاذ ادريس سبا ونيابة عن زميله الاستاذ محمد العلوي .

كما حضر الاستاذ رشيد لحلو النائب عن البنك المغربي للتجارة الخارجية بصفته مطالبا بالحق المدني .

ثم امر الرئيس كاتب الضبط بتلاوة الامر بالحضور الموجه الى المتهم من طرف النيابة العمومية ، وامره ايضا بالنداء على الشهود المبلغة لائحة باسمائهم الى المتهم بتاريخ 28 مايو 1977 ، فحضرُوا وهم : العشرى نادية وبنيس محمد ومبرور عبد العزيز والسعدية بنت عبد الله ، وطلب منهم الرئيس مغادرة القاعة وبان يظلوا بالمكاتب المعدة لهم الى ان ينادي عليهم لاداء شهادتهم .

ثم تناول الكلمة السيد الوكيل العام للملك مشيرا لقضية الاختصاص .

وبعد ذلك تناول الكلمة الاستاذ رشيد لحلو نيابة عن المطالب بالحق المدني وقد استمع اليه على سبيل الاستئناس .

ثم تناول الكلمة الاستاذ ادريس سبا محامي المتهم .

ثم اعلن الرئيس عن انسحاب الهيئة الحاكمة للمداولة في هذه النقطة العارضة :

وبعد المداولة طبقا للقانون عادت الهيئة الحاكمة الى قاعة الجلسات العلنية وتلى الرئيس الحكم العارض الآتي نصه :

حكم عارض

باسم جلالة الملك

بناء على ما اثاره السيد الوكيل العام لجلالة الملك في الجلسة قبل اية مناقشة في الموضوع ، بشأن اختصاص المحكمة للنظر في القضية رعايا نكون المتهم الوحيد فيها وهو عبد القادر الازماني انما كان مستخدما في وكالة «البنك المغربي للتجارة الخارجية» وربما لم تكن له ابان الاحداث المتابع من اجلها صفة الموظف العمومي حسب مفهوم الفصل 224 من مجموعة القانون الجنائي ، نظرا للاراء القانونية المتضاربة في الموضوع .

وبعد الاستماع على سبيل الاستئناس الى الاستاذ رشيد لحلو نيابة عن البنك المغربي للتجارة الخارجية .

وبعد الاستماع الى الاستاذ ادريس سبا محامي المتهم في عرضه لوجهة نظر الدفاع .

وبعد ان اعلن الرئيس عن انسحاب الهيئة الحاكمة للمدولة .

وبعد المدولة طبقا للقانون .

المحكمة :

حيث يستخلص من تنسيق الفصل 224 من مجموعة القانون الجنائي مع مقتضيات الفصل 32 من القانون المؤسس لمحكمة العدل الخاصة ان الشخص الذي يساهم بعمله في خدمة مؤسسة عمومية يعد موظفا عموميا في تطبيق احكام التشريع الجنائي وان ذلك الشخص عندما يتهم بالاستحواذ على اموال جعلت تحت يده لاداء مهامه المذكورة في الصفة

القانونية لتلك التهمة تكون هي جنابة اختلاس اموال من طرف موظف عمومي كانت تحت يده بحكم وظيفته او بسببها حسب الاحوال .

وحيث ان القضية المعروضة اليوم على انظار هذه المحكمة تتلخص حسب الامر بالحضور والاوراق المرافقة له ، فان احد مستخدمي « البنك المغربي للتجارة الخارجية يكون قد استولى على مبلغ مهم من الاموال التي جعلت تحت يده عندما كان مكلفا باعداد وكالة للبنك المذكور مقرها مطار الرباط - سلا - وموكل اليها القيام بتنفيذ عمليات اخرى دون غيرها من باقي العمليات البنكية ، اي فقط ابدال العملة الوطنية بغيرها من العملة الاجنبية والعكس بالعكس .

وحيث ان القيام بعمليات الصرف وان يبدو من النشاطات العادية للابنك فان مزاولته خاضعة لمجموعة من التقنيات التشريعية الخاصة اصدرتها الدولة حفاظا على التوازن المالي والنقدي للبلاد لا سيما منها الظهير الشريف رقم 1.58.02I والمؤرخ بفاتح رجب 1377 موافق 22 يناير 1958 الذي جعل من مكتب الصرف مؤسسة عمومية (الفصل 2) مكلفة باصدار الرخص بعمليات الصرف (الفصل I) كما قرر ان تنفيذ تلك العمليات لا يقوم بها من الابنك الا من توفر لديه اذن خاص بذلك صادر عن كاتب الدولة في المالية (الفصل 3) فينتج عن ذلك حتما ان الابنك المرخص لها بتنفيذ عمليات الصرف ، ومن تلك الابنك « البنك المغربي للتجارة الخارجية » عندما تقوم بذلك النوع من العمليات البنكية انما تقوم بها في الحقيقة نيابة عن مؤسسة عمومية هي « مكتب الصرف » فتساهم بعملها ذاك في تنفيذ اعمال ذات مصلحة عامة وبذلك تكتسي اعمالها المذكورة صبغة العمل الاداري مما يضمن عليها في تلك الاحوال صفة « المؤسسة العمومية »

وبالتالي يكون لمستخدميها المباشرين لتلك الاعمال صفة الموظف العمومي حسب مقتضيات الفصل 224 من مجموعة القانون الجنائي .

وعليه ، فان الازماني عبد القادر ، المتهم في هذه القضية ، عندما كان يشتغل في وكالة « البنك المغربي للتجارة الخارجية » بمطار الرباط - سلا - والتي كانت المهمة الموكولة اليها مقصورة على القيام بعمليات الصرف ، فانه كانت له صفة الموظف العمومي لا سيما في شهر اكتوبر 1976 عندما وقعت الاحداث المتابع من اجلها .

لهذه الاسباب

قررت المحكمة اختصاصها بالنظر في قضية الازماني عبد القادر المعروضة عليها اليوم ومتابعة اجراءات المحاكمة .

وبعد تلاوة الحكم العارض المذكور نادي الرئيس على المتهم وساله عن اسمه ونسبه ومسقط رأسه وحالته المدنية وحرفته وسوابقه فاجاب : اسمي الازماني عبد القادر مزداد بتاريخ 24 اكتوبر 1939 بطنجة من والداي محمد بن عمرو وفاطمة بنت محمد ، متزوج ولبي اربعة اطفال حرفتي مستخدم بالبنك المغربي للتجارة الخارجية سكناي برقم 82 زنقة الدكتور موركان رقم الدار 3 بطنجة لا سوابق لي .

ثم ذكره الرئيس بالتهمة الموجهة اليه واخذ في استنطاقه وهو مؤازر بمحاميه الاستاذ ادريس سبا ، وقد سجل كاتب الضبط اهم ما جاء في تصريحاته بمحضر خاص يوجد بالملف .

ونودي بعد ذلك على الشاهد مبرور عبد العزيز وساله الرئيس عن

اسمه ونسبه ومسقط رأسه وحالته المدنية وحرفته وسوابقه ، وبعد ادائه اليمين القانونية المنصوص عليها في الفصل 116 من قانون المسطرة الجنائية ، ادلى بشهادته المسجلة بمحضر خاص يوجد بالملف .

وبعد اجراء مقابلة بين المتهم والشاهد مبرور نودي على الشاهد محمد بنيس وسأله الرئيس عن اسمه ونسبه ومسقط رأسه وحالته المدنية وحرفته وسوابقه ، وبعد ادائه اليمين القانونية المنصوص عليها في الفصل 116 من قانون المسطرة الجنائية ادلى بشهادته المسجلة بمحضر خاص يوجد بالملف .

ثم اعطيت الكلمة للسيد الوكيل العام للملك بشأن الشاهدين العشري نادية والسعدية بنت عبد السلام ، الذي التمس الاستغناء عن الاستماع اليهما .

وبعد موافقة الدفاع ، قررت المحكمة بانها لا ترى ضرورة في الاستماع الى الشاهدين المذكورين .

ثم استمع الى مرافعة الاستاذ رشيد لحلو النائب عن البنك المغربي للتجارة الخارجية كمطالب بالحق المدني الذي ادلى بمذكرة تضمنته مطالبه . ثم استمع الى الوكيل العام للملك في مستنتجاته الرامية الى مواخضة المتهم ومعاقبته طبقا للقانون .

ثم استمع الى الاستاذ ادريس سبا في دفاعه عن موكله .

وبعد ان كان المتهم آخر من تكلم ، اعلن الرئيس عن انتهاء المناقشات وسرد السؤال الفريد الذي سيكون على اعضاء الهيئة الحاكمة ان يجيبوا عنه وهو :

سؤال فريد :

- هل المتهم الازماني عبد القادر بن محمد بن عمرو مدان بكونه - خلال سنة 1976 وهو يشغل منصب مستخدم للبنك المغربي للتجارة الخارجية ومكلف بوكالة مختصة بعمليات الصرف في مطار الرباط - سلا - اختلس من الاموال التي كانت جعلت بين يده لمقتضى وظيفته- مبلغ 57, 515. 179 درهم وبذلك انه لما حضر الى وكالة يوم 20 اكتوبر 1976 السيد مبرور عبد العزيز المكلف بالصندوق المركزي للعمالة قصد تفتيش حساباته وما لديه من نقود ناضبة راوغه المتهم حتى لا يقوم بمهمته كما راوغ بعد ذلك المدير نفسه لفرع البنك بالرباط واخيرا اختفى على الانظار فجأة تاركا بحساباته وصندوقه خصاصا قدره 57, 515. 179 درهم ولم تعثر الشرطة على المتهم بعد الا عفوا بمدينة وجدة حيث الفى معه ما قدره 27.600 درهم من المبلغ المختلس ؟

فوقع التصويت بشأن السؤال المذكور حسب ما هو منصوص عليه في الفصل 24 من القانون المؤسس لمحكمة العدل الخاصة .

وكان ما اسفر عنه التصويت كما يلي : وهو ما تصرح به المحكمة ، وفيما يخص السؤال بالاعلبية نعم

ثم تداولت الهيئة في شأن ظروف مخفة أو عدم وجودها في حق المدان وبعد اجراء التصويت طبقا للفصل 25 من القانون المذكور ، قررت المحكمة بالاعلبية انه توجد ظروف مخفة في حق الازماني عبد القادر ، وعليه ، وبعد المداولة طبقا لمقتضيات الفصل 25 من القانون المشار اليه سابقا حول مقدار العقوبة .

فيما يخص المطالب المدنية :

حيث ان المبلغ الذي ثبت اختلاسه هو 57، 179.515 درهم ،

وحيث انه من الثابت ايضا انه عثر بين يدي المتهم على مبلغ (27.500) درهم حازها المسؤولون عن البنك فيكون المتبقى في ذمة الازماني عبد القادر هو (152015،57) درهما ،

وحيث ان وقوع هذه الجريمة في مرافق البنك المغربي للتجارة الخارجية قد الحق ولا شك ضررا في سير المؤسسة المذكورة والاطمئنان الذي كان لزبنائها في الاعمال التي تقوم بها كما انها حرمت البنك المذكور من تداول مبلغ هام من المال لمدة تقارب الثمانية اشهر .

وحيث ان المقدار المطالب به لجبر الضرر لا يتسم باية مبالغة .

من اجله

حكمت المحكمة

1) بادانة الازماني عبد القادر بن محمد بجناية اختلاس اموال من طرف موظف عمومي كانت تحت يده بحكم وظيفته ومعاقبته عن ذلك بالسجن لمدة ست سنوات .

2) برده للبنك المغربي للتجارة الخارجية ما بقى بذمته من القدر المخفف وهو 57، 152.015 درهما ، مع الفوائد القانونية المترتبة عن ذلك منذ يوم النطق بهذا الحكم ، وتحديد مدة الاجبار بالنسبة لذلك في سنة واحدة .

3) باداءه ايضا للبنك المذكور تعويضا قدره ثمانية آلاف درهم مع تحديد الاكراه البدني بالنسبة لهذا القدر بالخصوص في ثمانية اشهر .

4) بادائه مصاريف الدعوى مع تحديد مدة الاجبار بالنسبة لها في ادنى ما ينص عليه القانون .

والكل طبقا للفصول 22 و 32 من قانون محكمة العمل الخاصة والفصل 147 من مجموعة القانون الجنائي والفصل 678 من قانون المسطرة الجنائية .

وانذر الرئيس المحكوم عليه بان له اجلا قدره خمسة ايام كاملة لطلب نقص هذا الحكم .

بهذا صدر الحكم بالجلسة العلنية في اليوم والشهر والسنة اعلاه وامضاه الرئيس وكاتب الضبط .

توقيع كاتب الضبط

السيد احمد لقمان

توقيع الرئيس

السيد احمد الزغاري

فتاوى عن العدالة

- * من المستحيل تحديد أين ينتهي القانون وتبدأ العدالة .
أرثر بابر
- * تنام العدالة ولكنها لا تموت .
قول مأثور
- * القانون والعدالة شيئان ربطهما الله ومزقهما اربا الانسان .
شارلس كولتون
- * تبدأ الصداقات في المنازل اما العدالة فتتمو في بيوت الجيران .
شالس ديكنز
- * ان حب العدالة عند أغلب الناس هو خوفهم من معاناة الظلم .
لاروشيفوكالير
- * القاضي هو طالب القانون الذي يصحح أوراق امتحاناته بنفسه .
ميكين
- * انصف من وليت أمره والا أنصفه من ولي أمرك .
من عالم للمأمون
تظلم منه
- * ان العادل حقا هو من يحس انه شريك في النصف من سيئاتك .
جبران خليل جبران

من أحكام محرمات العيد الخاصة

قضية : المتهمين بالارشاء والارتشاء وتهريب المخدرات أمام محكمة العدل الخاصة

بقلم : محمد عبد النبوى .

يعرفون المخدرات بانها مادة طبيعية أو كيمياوية ، ذات تأثير سيء على جسم الكائن البشري ونفسيته . وتتجلى أعراض هذا التأثير في الاعماء والتوهيمات والاعياء والشيخوخة المبكرة والذهول والتعصب .

والملاحظ ان الطب يستعمل المخدرات لتهذئة عديد من الامراض ، أو لتسهيل اجراء عمليات جراحية مستعصية ، الا ان استعمالها في ميدان الطب يكون محاطا بكثير من العناية لتي تمنع اي تأثير سيء على نفسية الشخص أو جسمه .

ولهذا فالمخدرات في حد ذاتها ، وانطلاقا من هذا المنظور لا تكتسي تلك الهالة من الرعب التي يحيطها بها المجتمع ، الا أن الشيء اذا زاد عن حده انقلب الى ضده ولذلك فان الافراط في تناول المخدرات هو الذي كان يجب ان يحارب .

ومن هذه الزوايا نظر القانون الى كل مادة مخدرة ، ومن هنا جاء الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 282 - 73 - I بتاريخ 28 ربيع الثاني 1394 (2I ماي 1974) يتعلق بزجر الاضرار على المخدرات السامة ووقاية المدين عليها

وبتغيير ظهير 1922 المتعلق بتنظيم استيراد المواد السامة والاتجار فيها وامساكها واستعمالها .

ويمكن من الوجهة التاريخية القول بان عهد الحماية عرف ازدهار زراعة المواد المخدرة في عدة نواحي من المغرب وعلى الاخص في جنوب ووسط وشمال البلاد حيث عملت سلطات الحماية على تشجيع الفلاحين على تنمية هذه الزراعة بواسطة شركة التبغ (صاحبة الامتياز) التي كانت تشتري هذه المادة من المزارعين وتخلطها بالتبغ وتنتج منه سجائر فتباع في ظل المشروعية . الا انه مع بروز فجر الاستقلال حدث ظهير يمنع زراعة الحشيش وقنب الكيف ومشتقاتهما . وبالفعل فقد اعطى هذا القانون اكله في جنوب ووسط البلاد كما حاولت الحكومة في الشمال استبدال حقول الكيف بأغراس العنب الذي ساعدت على انتشاره الهيئات المختصة التابعة لهيئة الامم المتحدة الا ان عدة مناطق في شمال المغرب وأهمها منطقة كتامة الفقيرة فلاحيا ظل سكانها يزاولون زراعة الكيف ويبيعونه في سرية (وانطلاقا من مساكنهم) وعلى كل فقد كان الرأي العام والسلطات وما يزالوا يعون هذه الوضعية ويشاهدون حقول الكيف في دائرة تركست وقبائل كتامة يعلمون ان المزارعين يبيعون منتوجهم (ولا يأكلونه) وما تفتأ قوات الامن والدرك تلاحق المشتريين وتحيلهم على المحاكم لمعاقبقتهم، ورغم ذلك فحقول الكيف موجودة باستمرار وشهرة قبائل كتامة عمت كل الآفاق بزراعة هذه المادة المشؤومة وهكذا فمنذ عدة سنوات تزايد اهتمام عصابات تهريب المخدرات العالمية بالمغرب نظرا لما يمتاز به هذا البلد من وسائل تساعد على اتمام عمليات التهريب واطمأن منها بالذكر وسائل الاتصال المتوفرة مع أوروبا وأمريكا . وازدادت عروض الشراء على فلاحى المنطقة الذين وجدوا في الكيف مادة مربحة اكثر من أية زراعة اخرى ونشطت فلاحه المادة المعينة أكثر فأكثر ... وتزايد الطلب .

الا ان المهتمين بهذه المادة فكرو في طريقة أخرى تفتق عن فكرة أخرى :

فبدلا من استيراد كميات طائلة من الكيف كمادة خام يجب تصنيعه محليا، ولهذا اتجه التفكير الى تركيز الكيف عن طريق تصنيعه واستخراج مشتقات اكثر فعالية واشد تأثير وبالتالي اكثر مردودا وايسر سبيل نحو الثراء السريع وهكذا نشأت جماعات موازية من المتجرين المغاربة بدأت تشتري الكيف وتصنع منه الحشيش والشيرا والقطرة وعجائب أخرى ، ثم تبيعها للعصابات الاجنبية غير ان الاستمرار في تجارة الخفاء هذه تحفة كثير من المخاطر ويتم بكثير من البطء وبكميات لا تسع الطلب العالمي ، ومن هنا جاءت الفكرة الجديدة ... فكرة ادخال رجال السلطة وقوات الدرك ضمن العصابة عن طريق عروض مغرية لم تكن الوظيفة لتضمنها لهم في يوم من الايام ... فالمهم هو الثروة ولو على حساب الشرف والضمير وسمعة الوطن وصحة الانسان .

وهكذا وانطلاقا من سنة 1976 تم الاتصال بقيادة سرية الدرك بالحسيمة التي يرأسها الملازم عباس ببتور وتم الاتفاق بينه وبين المهربين الاجانب والمتاجرين المغاربة على دفع 50.000 درهم (خمس ملايين سنتيم) لرجال الدرك مقابل كل طن من مادة الشيرا وقع تهريبه وكان باقي رجال الدرك في الاقليم وقائد ناحية فاس نفسه وبعض مساعديه ورجال السلطة المحلية وأعوان من القوات المساعدة وموظفين بالمياه والغابات وبمصلحة محاربة المخدرات والامن الوطني يغضون النظر عما كانوا يبصرونه .

وهكذا اختير شاطيء (كالاريس) قوس قزح بضواحي مدينة الحسيمة كمنطلق لعمليات شحن البواخر التي كانت تأتي لتسويق البضاعة وشهد الاقليم عمليات دائبة يعززها حضور ومشاركة رجال الدرك الذين كانوا يرافقون السلعة من كتامة الى كالاريس على متن شاحنات وسيارات مختلفة الانواع وتم شحنها

على بواخر تفرقها على الجهات الأربع من المعمور وتجهزت العصابة لهذا النوع من العمل بآلات راديو للاتصال ومجاهر مكبرة للنظر وزوارق مطاطية وبواخر للارشاد واخرى للنقل وبطاريات مضيئة وفيلق من اليد العاملة وكان الاداء يتم بالعملة (الدولار والكرونة الهلندية) وبالدرهم المغربي .

وتسربت الاخبار الى الخارج وتم اللقاء القبض على بعض المهربين من جنسيات مختلفة في عدة دول واصدرت الشرطة الدولية (لانتربول) عدة برقيات وتعليمات للسلطة المغربية في اقليم الحسيمة التي كانت تقوم باجراءات كاذبة من أجل تدوير الرماد في المعيون .

وهكذا استمر رجال الدرك يشاركون بحضورهم المستمر في تهريب الشيرا المصنفة حسب جودتها في أكياس من البلاستيك تحمل عنوانا مشيرا (مادن المغرب الجديد) وضلت العمليات مسرسة بنجاح فائق منذ بدايتها ليلة 24 شتنبر 1976 الى حين اكتشاف أمر العصابة ليلة 30 أبريل الى الفاتح ماي 1977 ويقدر محضر الضابطة القضائية حول قضية العمليات التهريبية بـ 23 عملية شحنت خلالها عشرات الاطنان من مادة الشيرا التي كان المهربون الاجانب يشترونها من المتاجرين المغاربة بما قدره 600.000 درهم للطن أي (60 مليون من السنتيمات) وعن كل طن كان الدركيون يتلقون مبلغ 50.000 درهم وهدايا أخرى أبرزها ساعات يدوية ذهبية وأخرى عادية وجهاز تلفزة بالالوان وجهاز مركب للنظر ومعطف ثمين .

ويبدو ان أحد الافراد المهمين في العصابة قد تم الاستغناء عنه في شهر ابريل 1977 وهو المسمى احمد بلقائد الذي يستثمر بشاطئ كلاريس مهوى وغرفا للاصطياف فعمل على الاتصال بعد ذلك بالسيد صلاح الدين حسيمن نائب وكيل الملك بمحكمة الحسيمة الابتدائية اذ ذاك وفلا حضر السيد حسيمن

الى عين المكان ليلة 30 ابريل الى الفاتح من ماي 1977 وعين بنفسه ما يدل على وجود عمليات تهريب . ولكن ضباط الدرك عملوا على كتابة تقرير مزور ادعوا فيه ان السيد حسيمن كان في حالة سكر ، غير ان ابد الله الخفية كانت بجانب الحق وتم بعد يومين من ذلك التاريخ احتجاج الباخرة شريكوري المحملة بعدة اطنان من مادة الشيرا في المياه الاقليمية الاسبانية وأخذت القضية بعد ذلك مسارا جديدا كانت نتيجته الكشف عن 78 متهما أهمهم : شروق عبد الله رائد (كومندار) بالدرك الملكي قائد ناحية فاس وعباس بيتور ملازم (ليوتنان) قائد سرية الدرك بالحسيمة والسودني علي ومقلة علي والتيزاوي عبد الحميد قواد فرق الدرك بكل من طوريس وتركيس وكتامة وعبد السلام البقالي قائد رئيس دائرة بني بوفراح واحمد بلقايد صاحب مقهى بكلاريس ومحمد بن حمادي اضبيب نائب برلماني عن دائرة تاركيس وعبد الخالق اضبيب أحد أكبر المستفيدين من العمليات و 14 متهما أجنبيا كلهم في حالة فرار وأعوان من القواة المساعدة ومن المياه والغابات ومصلحة قمع المخدرات ومن الامن الوطني دخلوا القضية عن طريق عمليات هامشية .

وتم حجز عدة أدوات للاقتناع أهمها طنان اثنان من مادة الشيرا ومبالغ مالية مهمة وعدة ساعات ثمينة (منها أربع ذهبية) وحطام الباخرة كولمبوس وطائرة من نوع (سيسنا) وجهاز تلفزيون بالالوان وعدة كيلوغرامات من الحلي الذهبية لنساء الدركيين المرتشين .

وقد افتتحت الجلسة بمحكمة العدل الخاصة زوال يوم الاثنين 24 يناير 1979 واستمرت المحاكمة في جلسات منتظمة أحيانا ومقطعة أطوارا أخرى الى ان تم النطق بالحكم حوالي الساعة الرابعة من صباح يوم الجمعة 13 - 4 - 79 وقد أثار الدفاع دفعا يتعلق بالحصانة البرلمانية بالنسبة للمتهم محمد

حمادي اصبيب ، الا ان المحكمة تبنت رد النيابة العامة التي ادعت ان الحصانة مرتبطة بالحالات البرلمانية وبما ان المتهم محمد حمادي اصبيب حين أُلقي عليه القبض في 6 أكتوبر 1977 لم يكن يمارس الاعمال النيابية التي تتجلى في الحضور الفعلي لجلسات مجلس النواب ما دام هذا المجلس اجتمع بعد التاريخ المذكور أي من تاريخ 14 أكتوبر 1977 فقط .

وقد أثار الدفاع دفعا شكليا يتعلق بمدد الوضع تحت الحراسة التي استمرت بالنسبة لبعض المتهمين أكثر من شهرين ، ولكن المحكمة قررت ضم هذا الدفع الى الجوهر وعاد الدفاع للتركيز على هذه النقطة خلال المرافعات وبكثير من التفصيل .

وجدير بالذكر ان جميع المتهمين أنكروا التهم الموجهة اليهم خلال استنطاقهم من طرف المحكمة باستثناء اعترافات ميثورة لكل من السوداني علي وايكودرن عبد السلام (المدعو الروبيو) والعزوزي التهامي ولكنه كان واضحا من خلال المناقشات ان الانكار لم يكن يرتكز على أساس وقد جاء الحكم بعد ذلك ليؤكد اذانة المتهمين الرئيسيين .

وقد كانت اشد عقوبة صدرت بشأن المتهمين الحاضرين في حق عباس بيتو الذي قضت المحكمة بسجنه ثمانى سنوات نافذة وتغريمه 5000 درهم كما ان شروف عبد الله عوقب بأربع سنوات وغرامة مماثلة وقضى في حق كل من السوداني علي ومقلة علي والتيزاوى عبد الحميد واصبيب عبد الخالق بست سنوات سجنا وغرامة قدرها 5000 درهما بالنسبة لكل واحد من الثلاثة الاوائل و (10.000) درهم للاخير كما عوقب محمد بن حمادي اصبيب وضابط الصف أمين الوزاني بالسجن النافذ لمدة خمس سنوات وغرامة قدرها 5000 درهم لكل واحد منهما ، اما بلقايد فقضى عليه بالحبس لمدة سنتين نافذتين ...

اما اشد العقوبات فقد صدرت في حق المجرمين الفارين (10 سنوات سجنا والغرامة) .

كما قضت المحكمة التي كان يرأسها السيد أحمد الزغاري بمصادرة المحجوزات وبإبادة المخدرات المحجوزة .

محمد عبد النباوى
الملحق القضائي
بalfوج الرابع

الارتشاء ظاهرة خطيرة يجب محاربتها

الرشوة مرض اجتماعي ينتفشي كما نلاحظ في مجتمعنا الحالي بصورة تثير القلق . وقد يعزى تفاقم انتشار هذه الظاهرة الهدامة والمخلة بسمعة الموظف وبأخلاقه الى ارتفاع مستوى المعيشة واطراده مع عدم زيادة مرتبات الموظفين وأجر المستخدمين بقدر يتناسب وهذا الارتفاع ، الشيء الذي حدا ببعضهم الى الارتشاء باعتباره سبيلا سريعا للثراء مستهترين بسمعة الجهاز الاداري الذي ما انفكت جهود عامل البلاد وحكومته يسعيان لجعلها منه جهازا مثاليا لا من حيث قدرته على الخلق والابتكار وحسن التسيير فحسب بل مثاليا أيضا بالاخلاق الحميدة التي ينبغي ان يتحلى بها كل من ينتمي اليه .

وحفاظا على هذه المبادئ السامية التي ينبغي ان يصطبغ بها الجهاز الاداري لم ير المشرع المغربي بدا من سن العقوبات اللازمة للضرب على ايدي كل من سولت له نفسه بيع ضميره والتصرف بغير حق في أموال عامة وضعت تحت يده بحكم وظيفته أو تسخيرا للسلطة المخولة بمقتضى القانون لأغراض غير شرعية ، وهكذا فقد أفرد القانون الجنائي مجموعة من النصوص سطرت فيها العقوبات الواجب تطبيقها على مرتكبي جريمة الرشوة واستغلال النفوذ .

الا ان المشرع لم يقف عند هذا الحد بل اراد يضفي على هذا النوع من الجرائم الدنيئة صبغة خاصة نظرا لتفاقم انتشارها وما يخلفه من آثار سيئة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد فأنشأ بذلك محكمة خاصة للعدل بمقتضى ظهير 6 أكتوبر 1972 وخصها بالنظر في هذه الجرائم ، الا اننا نلاحظ وبكامل الاسف ان الجهود المبذولة من طرف المشرع المغربي في محاولته القضاء على هذا الداء الوبيل أو بالاحرى التخفيف من حدته بسن عقوبات خاصة قاسية على مرتكبي جريمة الارتشاء واختلاس أموال الدولة واستغلال النفوذ لم يفض الى النتيجة المتوخاة منه اننا ما زلنا نشاهد تقاطر قضايا مقترفي هذه الجرائم على المحكمة الخاصة للعدل وتكاثر عددها وتنوع مصادرها وتفنن مرتكبيها في ايجاد الطرق والاساليب الجدية للبلوغ الى اهدافهم .

لذا نخلص الى القول ان وسيلة الزجر وحدها لا يمكن ان يعتمد عليها في مكافحة جريمة الارتشاء وتطهير الادارة من العابثين بمصالحها مهما تضاعفت العقوبات وقست ، بل يتعين الى جانب هذه الوسيلة الجزية البحث عن الاسباب والدوافع التي تحو بعض الموظفين الى الانحراف ومحاولة ايجاد

حلول لها حتى يقضي على الداء في مهده ويحد من انتشاره عملا بالمثل الشائع « الوقاية خير من العلاج » .

وأخص بالإشارة في هذا العرض الوجيز الى مجموعة من الاقتراحات التي يتعين ان تؤخذ بعين الاعتبار في هذا الموضوع وهي تتلخص في النقاط الآتية :

أولاً : ضرورة الأخذ بفكرة تصريح الموظف بكل ما يملكه من عقار و منقول بصفة دورية منتظمة حتى يتم التعرف على كل ما يضاف الى ثروته في حالة قيام شبهات عن مصدر تلك الاموال .

ثانياً : ينبغي انتقاء الموظفين الذين ستسند اليهم مناصب المسؤولية على اختلاف درجاتها من بين العناصر التي تتوفر فيها النزاهة الى جانب الكفاءة حتى يقترن الحزم بالاستقامة فتأخذ الامور مجراها العادي .

ثالثاً : يتعين العمل على نشر وتذيع الاحكام التي تصدرها المحكمة الخاصة للعدل في الصحف الوطنية وعلى أمواج الاذاعات المركزية والجهوية لكي يحاط الرأي العام عامة وطبقة الموظفين خاصة بدور هذه المؤسسة في محاربة جرائم الارتشاء والعقوبات الصارمة التي تنزلها بمقتربها .

رابعاً : ضرورة عقد بعض جلسات هذه المحكمة في مختلف المدن التي ترتكب بالمرافق العمومية الموجودة بها جريمة الارتشاء أو الاختلاس كما ينص على ذلك الفصل الاول من الظهير الشريف المؤسس للمحكمة حتى يصل صدق مجهوداتها في محاربة هذه الجرائم الى جميع أنحاء المملكة .

خامساً : ينبغي القيام بجرد مفصل لكل القضايا التي تبث فيها هذه المحكمة لكي يستخلص منه نقاط ضعف المرافق الادارية التي ترتكب في حيزيتها جريمة الارتشاء فيشمل توجيه التوصيات اللازمة الى تلك الادارة أو المرفق العمومي لكي يشدد على موظفيه أو تغيّر وسائل تلك المراقبة لانها أصبحت غير ذات فعالية .

وأخيراً اذا كنا قد اعتبرنا في مطلع هذا المقال ان عدم تكافؤ ارتفاع مستوى المعيشة والزيادة في الاجور من العوامل الهامة التي ساعدت وما تزال تساعد على انحراف وارتكاب جريمة الارتشاء من طرف بعض الموظفين ، فاننا مقتنعون كذلك بان محاولة القضاء على هذا الفارق سيكون بطبيعة الحال خطوة محمودة وعامل وقائي للحد من هذا الداء الوبيل .

فتاوى رسول الله صلى الله عليه وسلم

- (1) سألته صلى الله عليه وسلم أبو طلحة عن إيتام ورثوا خمرًا فقال « اهرقها » قال : أفلا اجعلها خلا ؟ قال لا «حديث صحيح» .
- (2) وسأله صلى الله عليه وسلم حكيم بن حزام فقال : « الرجل يأتيني ويريد مني البيع وليس عندي ما يطلب أفابيع منه ثم ابتاع من السوق » ؟ قال « لا تبع ما ليس عندك » . ذكره أحمد .
- (3) وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال « ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ » قال « الماء » قال : « ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ » قال : « الملح » قال « ثم ماذا ؟ » قال : « النار » ثم سأله صلى الله عليه وسلم : « ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ » قال : « أن تفعل الخير خير لك » ذكره أبو داود .
- (4) وسأله صلى الله عليه وسلم بلال عن ثمر ردىء باع منه صاعين بصاع جيد فقال : (اوه) عين الربا لا تفعل ولكن اذا أردت أن تشتري فبسع الثمر بيعا آخر ثم اشترى بالثمن » . متفق عليه .

نظريّة الظروف الطّارئة ومدّاهما مكانية تطبيقهما في ظل القانون المغربي

بقلم المحققة الرضاية : فائزة يلعسري

جاء في المادة 230 من قانون الالتزامات والعقود على أن :

« الالتزامات التعاقدية المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة إلى منشئها ، ولا يجوز الغاؤها إلا برضاها معا أو في الحالات المنصوص عليها في القانون » .

ومفاد هذا النص هو القاعدة الأساسية والتي تقضي بأن العقد شريعة المتعاقدين ، فالفرد حر بأن يلتزم بما شاء من الالتزامات وأن يبرم ما شاء من العقود ، وتكون لهذه العقود قوتها الملزمة بين الأطراف بحيث لا يمكن تعديلها إلا باتفاق جديد أو في الحالات التي يسمح فيها القانون بذلك وبمعنى آخر فإن أطراف العقد ملزمون بتنفيذ تعهداتهم كيفما كانت الأحوال وكيفما كانت الظروف إلا استثناء وبفحص .

وهذه الأهمية البالغة التي يعطيها المشرع المغربي ، كـ بعض التشريعات الأخرى ، للعقد والقيود التي يضعها على إمكانية تعديله تدفعنا إلى طرح السؤال التالي :

ما الحكم في الحالة التي يبرم فيها طرفان عقدا ويلتزم كل منهما بالقيام بعمل معين ولكن ما يلبت أن تجد ظروف استثنائية وغير متوقعة تجعل تنفيذ التزام أحدهما مرهقا بحيث لا يمكن الوفاء به إلا مقابل خسارة جسيمة ؟

لقد سكت المشرع المغربي عن هذه الحالة ، ولم يتعرض الا للواقعة التي يصبح فيها تنفيذ الالتزام مستحيلا حيث ورد في الفصل 355 من قانون الالتزامات والعقود ما يلي :

«ينقضى الالتزام اذا نشأ ثم اصبغ مستحيلا استحالة طبيعية او ثانوية بغير فعل المدين او خطأ وقبل أن يصير في حالة مطل » .

ان عالمنا الحالي تجتاحه ازمتات وتقلبات اقتصادية وسياسية هامة والمغرب كغيره من دول العالم يعاني في خضم هذا المعترك من هذه التقلبات. كما ان الظروف التي يمر بها لها أثر بالغ على اقتصاده بصفة عامة والمعاملات بصفة خاصة .

فتقلبات الائتمان ، وارتفاع الاسعار ، والمشاكل التي يثيرها الاستيراد في كثير من الاحيان وتقلب الظروف الداخلية التي تمر بها البلاد ثم الضغط الخارجي الذي تمارسه بعض الدول وغلاء السوق النقدية الدولية ، والتغيرات التي تطرأ على علاقة الدول بعضها ببعض ، كل هذا من شأنه ان يحدث خللا في المعاملات ، ومن شأنه أيضا ان تقترب عليه آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة .

والتشريع المغربي كباقي التشريعات تحتم عليه ظروف التخفيف من قوة القاعدة القائلة بان العقد شريعة المتعاقدين وما بالك وهذه القاعدة في ذاتها تقوم على أساس ان العقود يجب تنفيذها بحسن نية أي طبقا لما تقتضيه الامانة والثقة المتبادلة في ظل قواعد المعاملة الشريفة والعادلة .

ومبدأ حسن النية من المبادئ الاساسية التي تقوم عليها القواعد القانونية ، وقد نصت عليه كل التشريعات ومنها المغربي في الفصل 477 من ق ل ع حيث جاء فيه حسن النية يفترض دائما ما دام العكس لم يثبت .

ويضيف المشرع المغربي في الفصل 231 من ق ل ع « كل تعهد يجب تنفيذه بحسن نية وهو لا يلزم بما وقع التصريح به فحسب بل أيضا بكل ملحقات الالتزام التي يقررها القانون أو العرف أو الانصاف وفقا لما تقتضيه طبيعته » .

ونجد هذا المبدأ واردا في أحاديث الرسول (صلعم) والكثيرة في هذا المجال ومنها الحديث الشريف « انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » .

ومما يفترض حسن النية أن يكون هناك نوع من التعاون بين طرفي العقد في تنفيذه فلا يصح أن يرهق أحدهما الآخر بالتشبت بحرفية العقد ، بل يجب أن يعتبره كلاهما انه أساس لعلاقات متقابلة يستلزم كل منهما تنفيذ ما عليه من التزام في حدود حقيقة ما هدف اليه في تعاقدتهما مع ما يجب من مراعاة الجانب الاجتماعي فيه (I) .

ومبدأ حسن النية يقضي أيضا بان نية المتعاقدين المشتركة تنصرف وقت التعاقد الى ان العقد ينفذ بالشكل المتفق عليه ، طالما ان الظروف التي جرى فيها لن تتغير ، اما اذا تغيرت هذه الظروف على نحو لم يكن متوقعا ويكون من شأنه الاخلال بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي بحيث يجعل أحد المتعاقدين مهدداً بخسارة فادحة فانه يتعين ازالة هذا الحيف .

ولازالة هذا الحيف وهذا الارهاق ، يتعين الاخذ بنظرية الظروف الطارئة والتي تقضي بانه اذا وقعت ظروف استثنائية لم يكن من الممكن توقعها عند ابرام العقد ، بحيث أصبح تنفيذ الالتزام مرهقا لا مستحيلا فان الالتزام لا ينقضي ولا تبرأ ذمة المدين منه ، وانما يعدله القاضي على ما يرى تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين .

وقد عرفت هذه النظرية منذ القرون الوسطى في ظل الفقه الكنسي الذي كان يقيم التعامل على أساس الاجر العادل والثمن العادل .

ونظرية الظروف الطارئة وان كانت قد لاقت معارضة في بداية الامر لسيادة مبدأ سلطان الارادة وروح القوة الملزمة للعقد فانها ما لبثت ان شقت طريقها وعمدت كثير من القوانين الحديثة الى اقرارها ومنها : القانون المصري - السوري - العراقي - الليبي - البلوني - الالمانى - البلجيكي - الايطالي - الفرنسي .

(I) حسين عامر : التعسف في استعمال الحقوق والغاء العقود من 146 ص 89

وأول تشريع حديث أخذ بنظرية الظروف الطارئة هو القانون البلوني في مادته 269 ثم تبعه التشريع المدني الإيطالي في مادته 1467 وكان التشريع المصري ثالث قانون يأخذ بها في المادة - 147 - .

ولا نجد نصا لهذه النظرية في التشريع المغربي ويستند المشرع المغربي في عدم أخذه بهذه النظرية (2) الى انه قد فسخ المجال للاطراف للنص في عقودهم على امكانية تعديلها باتفاقهم ، كما انه يتدخل بدوره في بعض الظروف أو في ميادين خاصة ويبيح مراجعة القضاء بناء على طلب أحد الاطراف ، كما انه يأخذ على هذه النظرية انها تؤدي الى الاخلال بسلامة المعاملات كما انها قد تؤدي الى اضطرابات اقتصادية خطيرة خاصة ابان الازمات أو عدم الاستقرار النقدي ، زيادة على انها تثير بعض المشاكل حين تطبيقها لانه سيكون على القاضي ان يلجأ الى معايير خاصة بكل واقعة تعرض عليه .

ويمكن الجواب على هذه الانتقادات بان المشرع وان كان قد فسخ المجال للاطراف للنص في عقودهم على امكانية تعديلها ، الا انه يؤخذ على ذلك ان هذه الامكانية ذاتها تؤدي في اساسها الى المس بامن المعاملات زيادة على ما قد يشوب هذه العقود من تلاعب ، كما ان تدخل المشرع في بعض الظروف وفي ميادين خاصة لمراجعة بعض العقود بناء على طلب احد الاطراف من شأنه ان يؤدي الى فوات المصلحة التي يبتغيها الاطراف لان تدخله انما يكون منحصرًا في بعض الحالات وفي بعض الميادين .

وهذه النظرية وان كان من شأنها ان تؤدي الى الاخلال باستقرار المعاملات أو الى احداث اضطرابات اقتصادية ، فيمكن القول بان هذه النظرية تعتبر في نفس الوقت حلا وعلاجًا لمثل هذه الحالات التي تؤثر على تنفيذ الالتزام وتجعله مرهقا بحيث لا يمكن تنفيذه دون جور الا عن طريق تعديله وذلك بالاخذ بنظرية الظروف الطارئة اما عن المشاكل التي تثيرها هذه النظرية عند التطبيق فمعلوم ان مهمة القاضي هي تفسير القانون وتطبيقه

(2) ارسالية الكتابة العامة للحكومة الى السيد الوزير الاول تحت عدد 00078 بتاريخ 10 ابريل 1978 بشأن الاقتراح القانوني الرامي الى تعديل الفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود .

وهي ايضا تفسير ارادة المتعاقدين هاته الارادة التي تتجسم في شكل عقود تصير بمثابة قانون مصغر تخضع له الاطراف المتعاقدة وهذه العقود تختلف وشروط التعاقد ايضا ولذلك فانه يتعين على القاضي اللجوء الى معايير تختلف باختلاف العقود والظروف ، اما اذا اخضعنا تعديل العقود كلها الى معيار واحد فان ذلك سيكون منافيا لمقاصد الاطراف ولمبادئ العدالة .

وعلى كل ، ورغم وجاهة بعض الانتقادات ، ورغم اختلاف المنتصرين لهذه النظرية في شأن الاساس الذي تقوم عليه فيمكن القول بان الاخذ بهذه النظرية تمليه المصلحة العامة ومقتضبات العدالة فمن الجور والظلم ان يلزم الدائن مدينه بتنفيذ التزام اصبح مرهقا الى درجة ان هذا المدين لا يمكن ان يفي به الا مقابل خسارة جسيمة وضرر بالغ ، فاذا لم نهى وسيلة لهذا المدين للخروج من مأزقه فاننا سنحكم عليه بالافلاس وبالخراب ، اذ قد يكون في وفائه بهذا الالتزام نهاية لوضعيته القائمة ، ولا جدال في انه سيكون لذلك اثار وخيمة على هذا المدين بل وقد تتعداه هذه الاثار الى الاخرين فينتصرر بذلك المجتمع وما الفرد الا جزء من ذلك الكل الذي هو المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به .

ويعد القضاء الاداري اكثر اتصالا بالصالح العام وخاصيته هذه تقضي الاخذ فيه بنظرية الظروف الطارئة : ففي عقود التوريد والتي تكون احدى المصالح العمومية طرفا فيها يظهر ذلك جليا فتوقف المدين عن تنفيذ التزامه لكونه مرهقا ، يؤثر على المصلحة العامة اذا امتنعت الادارة عن تعديل شروط العقد ، وتعننت وتمسكت بحرفيته اذ ان الجمهور سيقاسي من توقف تنفيذ الالتزام اكثر مما سيقاسيه من تعديله (قضية شركة غاز بورمو ابان الحرب العالمية الاولى)

والمشرع المغربي عالج بعض الحالات التي يصبح فيها تنفيذ الالتزام مستحيلا بسبب حادث فجائي أو قوة قاهرة ، ورتب على ذلك براءة دمة المدين الا ان الامر على خلاف ذلك في نظرية الظروف الطارئة لان الالتزام لا يصبح مستحيلا ولكن مرهقا اي يمكن تنفيذه ولكن بمشقة وارهاق لذلك يبقى الالتزام قائما الا انه يمكن تعديله بشكل يحد من هذا الارهاق .

نظرية الظروف الطارئة في الشريعة الإسلامية

إذا كانت كثير من القوانين الوضعية تأخذ بهذه النظرية وتقيمها على أسس من العدالة والمصلحة فما هو الوضع بالنسبة للشريعة الإسلامية والتي تقوم هي ذاتها على أساس تحقيق العدالة وعدم الحرج .

وردت عن الرسول صلى الله عليه وسلم الأعظم أحاديث وتوصيات ثمينة يستخلص منها :

- 1 - (لا ضرر ولا ضرار
- 2 - (الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف
- 3 - (من غشنا فليس منا لا ضرر ولا ضرار
- 4 - (درء المفسد أولى من جلب المصالح
- 5 - (لا يؤمن أحدكم حتى يحب ل أخيه ما يحب لنفسه

فإذا كان الإسلام دين البسر والسهولة ، فلا غرو أن تكون سماحته تقضي بوجود مثل هذه النظرية ولا عجب إذا قلنا بأن لهذه النظرية جذورا فيه .

وهكذا نجد أن الحنفية يقولون بفسخ عقد الإيجار بالعدر لأنه لو لزم العقد للزم صاحب العذر ضرر لم يلتزمه بالعقد ، فكان الفسخ في الحقيقة امتناعا من التزام الضرر (1) ونظرية العذر في الفقه الإسلامي تقوم على معيار مرئ مقتضاه « أن كل عذر لا يمكن معه استيفاء المعقود عليه إلا بضرر يلحقه في نفسه أو ماله يثبت له حق الفسخ » (2) . ونظرية العذر عند الحنفية تشمل ما يعتبره القانون من قبيل القوة القاهرة وما يعتبره من قبيل الحوادث الطارئة ، ويلاحظ أن مذهب الحنفية وإن كان يرتب على وجود العذر حق الفسخ كما هو الشأن في حالة القوة القاهرة ، إلا أنه يلاحظ من جهة أخرى أنه لم يجعل استيفاء المعقود عليه مستحيلا وإنما مرهقا ومضرا فقط كما هو الحال بالنسبة لنظرية الحوادث الطارئة .

(1) السنهوي - الوسيط ص 708

(2) ابن عابدين - الفتاوى الهندية - جزء 5 ص 76

اما المالكية فاخدهم بنظرية الظروف الطارئة يتجلى في الجوائح التي تصيب الثمار وانواع البقول وورق التوت وقصب السكر . والجائحة هي الخسارة غير المنتظرة . ويستند المالكية مي الاخذ بالجائحة على الحديث الذي رواه جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :

«من باع ثمرا فاصابته جائحة فلا يأخذ من اخيه شيئا ، علام ياخذ احدكم مال اخيه »

وقد اخذت المالكية بالجائحة في كل ما يصيب الثمر بسبب الظواهر الطبيعية من يرد ومطر وتلج ... واختلفوا فيما يصيب الثمر من فعل الانسان كالجيش والفتنة بين أهل القرية وغيرهم ، واعتبروا ما يصيب الثمر بفعل الجراد والطير والفار ايضا جائحة ، اما اذا طابت الثمار فلاجائحة يقول صاحب المتحرف :

وكلها البائع ضامن لها ان كان ما أجيح قبل الانتهاء

ويقول (صلعم) « وان تناهت الثمرة فلا جائحة » .

ويقدر المالكية الرجوع في الجائحة بالثلث ، واتفاقهم على الثلث هو ان المشرع اعتمده في كثير من الامور كما نص عليه في الوصية في قوله (ص) : «. الثلث والثلث كثير » .

وما الجائحة الا نظرية الظروف الطارئة في صورة مقتصرة على الثمار والبقول ، حيث رتبوا على الجائحة حق المدين في تعديل التزامه وذلك بانقاص الثلث .

واذا كان فقهاء الاسلام قد عرفوا هذه النظرية وأقروها ، واذا كان الاسلام دين السماحة والعدالة يقوم على أسس من التعاون والتكافل الاجتماعي والتيسير فمن الاولى ان يأخذ المشرع المغربي بهذه النظرية ، وما أخذه بها الا اقرار للحق وارساء لمبادئ العدالة .

واذا كانت أغلب التشريعات التي تأخذ بهذه النظرية سواء العربية أو

الغربية تخول للمدين الذي أصبح تنفيذ التزامه مرهقا ان يطلب تعديل العقد بشكل يرفع عنه هذا الارهاق وذلك اما بوقف تنفيذ الالتزام ريثما يزول الحادث الطارئ، ان كان مؤقتا أو انقاص الالتزام واما بزيادة الالتزام المقابل، فاننا نجد التشريع الايطالي في أخذه بنظرية الظروف الطارئة يعطي للمدين الذي أصبح تنفيذ التزامه مرهقا الحق في طلب فسخ العقد ، مع امكانية الدائن منع ذلك بمنحه المدين شروطا أخرى للتعاقد أي بتعديله للعقد بشكل يرضاه المدين .

وفي رأبي ان الحل الاول يعتبر أقوم من الثاني لان هذا الاخير يجعل الدائن في موقف اضعف بحيث يفرض عليه تعديل العقد وذلك عن طريق تهديده بالفسخ ، فهو بين أمرين اما ان يقبل فسخ العقد واما ان يمنح شروطا أقل للمتعاقد معه فيجعل بذلك المدين في مركز أقوى ، مع العلم بان الدائن هو الآخر لم تكن له يد في الظروف التي استجدت .

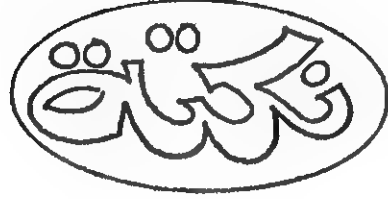
والمرجع المصري لا يعطى الصلاحية للقاضي في فسخ العقد في هذه الحالة ، ولا يملك الا ان « يرد الالتزام الى الحد المعقول » بحيث توزع تبعة الحادث الطارئ بين المدين والدائن ولا يتحملها الدائن وحده بفسخ العقد ، وقد جاء في الاعمال التحضيرية للجنة القانون المدني لمجلس الشيوخ : ان أساس النظرية هو تضحية من الجانبين وليس اخلاء ايهما من التزامه بل يتحمل كل منهما شيئا من الخسارة لا ان يتحملها احدهما بابطال العقد » .(1)

وعلى كل فاذا كان من المفيد اعطاء حق الفسخ لاحد الاطراف فمن الاولى ان يستفيد منه الطرف المطالب بتعديل العقد وذلك ضمن حدود ضيقة بحيث لا يمنح هذا الحق الا اذا لم يكن في استعماله ضرر على الطرف الآخر .

ان نظرية الظروف الطارئة نظرية تفرض نفسها في الوقت الحاضر والاخذ بها يعتبر ضرورة ملحة لمواجهة الصعوبات والازمات التي تعترض مجتمعنا الحالي باستمرار .

فحبذا لو يتبع المشرع المغربي نهج باقي التشريعات ويفرد لها نصا خاصا فيضع حدا للكثير من المشاكل الطارئة .

بالعسري فائزة



ليدى نانسي انستون أول امرأة انجليزية تصبح عضوا في مجلس العموم البريطاني ، كانت سيدة حاضرة البديهة سليطة اللسان وكانت من اعدى اعداء ونستون تشرشل حتى انه تمنى لها الموت في احدى جلسات البرلمان عند ما لم يفلح في اسكات هجماتها اللاذعة !

كانت نتحدث يوما في اجتماع سياسي وفجأة قاطعها احد المستمعين محاولا أن يسخر منها فقال يسألها :

هناك شيء يحيرني يا سيدتي هل تستطيعين ان تقولى لى كم هى عدد الاصابع الموجودة في قدم الخنزير ؟

وابتسمت ليدى انستون وقالت :

ولما الحيرة .. والجواب عندك .. اخلع حذائك وعد أصابع قدمك وسوف تزول حيرتك ..

حول الفصل 418 من القانون الجنائي المغربي وامكانية الدفع بعدم دستوريته

بحث بقلم الاستاذ الطيب بن لمقدم

نشرت الآنسة نزهة براز في مجلة «الملحق القضائي» في عددها الاول الصادر في شهر يونيه 78 في الصفحة السادسة مقالا تحت عنوان «وجهة نظر» ركزت فيه على عنصر عدم المساواة بين الرجل والمرأة التي وردت في الفصل 418 من القانون الجنائي ووضعت بخصوص هذا العنصر الاسئلة التالية :

- هل يمكن لمحامى الزوجة ان يثير بطريقة الدفع دستورية الفصل 418 من القانون الجنائي ومراعاة المبادئ الدستورية وخاصة الفصل الخامس منه ؟
- هل يمكن للمحكمة ان تأخذ بهذا الدفع ؟
- هل يجب تطبيق العذر المخفض للعقوبة في الفصل 418 بالنسبة للزوج وكذا بالنسبة للزوجة ؟
- وهذه التساؤلات تشكل المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الاول : الدفع بعدم دستورية الفصل 418 من القانون الجنائي وآثاره .

المبحث الثاني : موقف القضاء من الدفع بعدم الدستورية .

المبحث الثالث : مقتضيات الفصل 418 ق ج بين الزوج والزوجة :

المبحث الاول : الدفع بعدم دستورية الفصل 418 من القانون الجنائي وآثاره .

ان مراقبة دستورية القوانين هي «التحقق من قبل سلطة مختصة على مدى انطباق القانون وهو ادنى من الدستور ، مع احكام الدستور ، وذلك مع المؤيد الحقوقي بإمكانه الغاء النص غير الدستوري او تعطيل العمل به (1)» .

وهذه المراقبة تتخذ احدى صورتين فهي اما مراقبة على يد هيئة سياسية واما مراقبة على يد هيئة قضائية . وبطبيعة الحال فان هذه الصورة الاخيرة للمراقبة هي الاحدى خاصة وان واقع مراقبة دستورية القوانين تكون ذات فعالية اذا هي كانت في يد القضاء .

وهنا تأتي طريقه الدفع بعدم دستورية القانون في حال سكوت الدستور عن ذكر اي طريقة من طرف مراقبة دستورية القوانين ، فتحتل بذلك مركز الصدارة وتكون متيسرة للأفراد المتخاصمين في كل وقت وحين وكلما دعت الضرورة اليها وفي اي مرحلة من مراحل الدعوى : وهي لا تقتزن بالحكم بالغاء القانون الغاء تاما ساريا على الجميع وانما يلتزم القضاء فيها موقف الامتناع عن تطبيق النص التشريعي المخالف للدستور .

فهكذا وبالنظر الى دستور سنة 1972 الذي ظل ساكنا عن المراقبة سواء بطريق الدعوى او طريق الدفع كما انه لم يمنع هذه المراقبة الاخيرة بأي نص من نصوصه فانه يمكن الدفع بعدم دستورية الفصل 418 من القانون الجنائي في كل وقت وفي كل مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة امام المجلس الاعلى وذلك على أساس مخالفته للدستور في القاعدة القانونية التي قرر فيها مبدأ المساواة بين جميع المغاربة امام القانون في فصله الخامس .

وحتى يتسنى الدفع بعدم دستورية الفصل المذكور لا بد من ان تكون الدعوى العمومية قائمة سواء عن جنحة او جناية ، وان تحتل الزوجة مركز

(1) الدكتور مصطفى البارودي «الوجيز في الحقوق الدستورية» طبعة ثالثة صفحة 256 .

الاتهام فيها تجاه النيابة العامة واتجاه الزوج بتهم الضرب والجرح والقتل في حال ارتكابها من طرف الزوجة ضد زوجها وشريكته عند مفاجاتهما متلبسين بجريمة الزنا وكذلك الشأن في حالة العكس ، وبذلك نكون امام صورتين، في قالب واحد :

- الاولى الدفع الذي تتقدم به الزوجة والثانية الدفع الذي يتقدم به الزوج، ولكل من هاتين الصورتين نتائج مشتركة ومحتملة تتجلى فيما يلي :

1 - احتمال وقف النظر في الدعوى الاصلية الى حين الفصل في الدفع بعدم الدستورية وذلك بالنظر الى جدية الدفع او عدم جديته والمراحل التي قد يقطعها القرار الصادر بشأنه طبقا لطرق الطعن

2 - احتمال استبعاد الفصل المذكور والامتناع عن تطبيقه على الدعوى المعروضة وكذا الغائه : وذلك لانه من الجائز تصور آخر مرحلة يقطعها الدفع بعدم الدستورية وهي مرحلة المجلس الاعلى حسب طرق الطعن وبالتالي يكون القرار شاملا لجميع المحاكم وملزما لها على اختلاف درجاتها بحيث يصبح بمثابة الغاء للنص بصفة نهائية .

وبطبيعة الحال فان الدفع بعدم دستورية الفصل 418 من القانون الجنائي اذا ما تقدم به محامي اي طرف في النزاع ضمن اطار هذا الفصل لابد له من وضع مصلحة موكله في اثاره هذا الدفع قبل كل شئ في المرتبة الاولى وذلك حتى لا تضرر مصالحه سواء من الدفع في حد ذاته او من القرار الصادر بشأنه او حتى من الحكم الصادر في موضوع النزاع باعتباره جدية هذا الدفع .

المبحث الثاني : موقف القضاء من الدفع بعدم الدستورية :

ان تكريس طريقة الدفع بعدم الدستورية لقانون ما او لنص فيه ضمن صلب الدستور ، يضع حدا للمنازعة حول هذا الاسلوب وكيفية تطبيقه امام المحاكم التي تحتوي انظمة البلاد فيها على مثل هذه الدساتير كدستور الارجنتين لعام

الاتهام فيها تجاه النيابة العامة واتجاه الزوج بتهمة الضرب والجرح والقتل في حال ارتكابها من طرف الزوجه ضد زوجها وشريكته عند مفاجأتهما متلبسين بجريمة الزنا وكذلك الشأن في حالة العكس ، وبذلك نكون امام صورتين في قالب واحد :

- الاولى الدفع الذي تتقدم به الزوجة والثانية الدفع الذي يتقدم به الزوج، ولكل من هاتين الصورتين نتائج مشتركة ومحتملة تتجلى فيما يلي :

1 - احتمال وقف النظر في الدعوى الاصلية الى عين الفصل في الدفع بعدم الدستورية وذلك بالنظر الى جدية الدفع او عدم جديته والمراحل التي قد يقطعها القرار الصادر بشأنه طبقا لطرق الطعن

2 - احتمال استبعاد الفصل المذكور والامتناع عن تطبيقه على الدعوى المعروضة وكذا الغائه : وذلك لانه من الجائز تصور آخر مرحلة يقطعها الدفع بعدم الدستورية وهي مرحلة المجلس الاعلى حسب طرق الطعن وبالتالي يكون القرار شاملا لجميع المحاكم وملزما لها على اختلاف درجاتها بحيث يصبح بمثابة الغاء للنص بصفة نهائية .

وبطبيعة الحال فان الدفع بعدم دستورية الفصل 418 من القانون الجنائي اذا ما تقدم به محامي اي طرف في النزاع ضمن اطار هذا الفصل لابد له من وضع مصلحة موكله في اثاره هذا الدفع قبل كل شيء في المرتبة الاولى وذلك حتى لا تضرر مصالحه سواء من الدفع في حد ذاته او من القرار الصادر بشأنه او حتى من الحكم الصادر في موضوع النزاع باعتبار جدية هذا الدفع .

المبحث الثاني : موقف القضاء من الدفع بعدم الدستورية :

ان تكريس طريقة الدفع بعدم الدستورية لقانون ما او لنص فيه ضمن صلب الدستور ، يضع حدا للمنازعة حول هذا الاسلوب وكيفية تطبيقه امام المحاكم التي تحتوي انظمة البلاد فيها على مثل هذه الدساتير كدستور الارجنتين لعام

هذا وان حق نظر المحاكم في دستورية القانون يكون عن طريق اوجه

الدفاع التي يبديها الخصوم في هذا الصدد وما على المحاكم - والحالة هذه -
الا التقرير في هذه المسألة وذلك لانه كما اعلن القاضي مرشال سنة 1803 في
قضية مريورى - مديسون : «ان واجب القاضي هو تطبيق القانون ، ولكن
عليه التحقق اولا من وجود القانون المراد تطبيقه ولا شك في عدم وجود قانون
اذا ما تضح ان النصوص المعتبرة قانونا مخالفة للدستور الذي هو القانون
الاصلي المنظم للسلطات الثلاث التي يجب عليها ان تمارس سلطاتها فسي
الحدود التي أقرها الشعب صاحب السلطة العليا ، والتي وضحت ارادته
بالحدود المبينة في الدستور والواقع انه لا اعتداء في ذلك من اي سلطة على
الآخرى الا ان السلطة القضائية في هذه الحالة لا تتعدى ممارسة وظيفتها
القائمة على تطبيق القانون ، وهي مستمدة من الدستور نفسه . وهذا يكون
التنكر لهذه الناحية من الوظيفة معارضة للمبادئ الدستورية» (2) وكذلك
لا اعلن في حكم المحكمة العليا في رومانيا خلال سنة 1912 الذي جاء فيه :

«حيث انه في حالة التعارض يكون من حق القاضي التثبت من دستورية
القانون العادي فاذا اتضح له مخالفته للدستور وجب عليه تفضيل النصوص
الدستورية ، ولا يمكن القول ان القاضي في هذه الحالة قد خرج عن اختصاصه ،
واعتمد على السلطة التشريعية ، بل بالعكس ان القاضي بعمله هذا انما يقوم
بوظيفته القانونية وهي معرفته اي قانون يجب تطبيقه في النزاع المطروح
أمامه» (3) .

اما في مصر فان الدساتير والتشريعات قد خلت من اعضاء حق الرقابة
الدستورية على القضاء ، الا ان القضاء المصري انتزع لنفسه هذا الحق وذلك

(2) المرجع السابق ص 177 .

(3) المرجع السابق ص 178 .

هذا وان حق نظر المحاكم في دستورية القانون يكون عن طريق اوجه الدفاع التي يبديها الخصوم في هذا الصدد وما على المحاكم - والحالة هذه - الا التقرير في هذه المسألة وذلك لانه كما اعلن القاضي مرشال سنة 1803 في قضية مبرورى - مديسون : «ان واجب القاضي هو تطبيق القانون ، ولكن عليه التحقق اولا من وجود القانون المراد تطبيقه ولا شك في عدم وجود قانون اذا ما تضح ان النصوص المعتمدة قانونا مخالفة للدستور الذي هو القانون الاصلي المنظم للسلطات الثلاث التي يجب عليها ان تمارس سلطاتها في الحدود التي أقرها الشعب صاحب السلطة العليا ، والتي وضحت ارادته بالحدود المبينة في الدستور والواقع انه لا اعتداء في ذلك من اي سلطة على الاخرى الا ان السلطة القضائية في هذه الحالة لا تتعدى ممارسة وظيفتها القائمة على تطبيق القانون ، وهي مستمدة من الدستور نفسه . وهذا يكون التنكر لهذه الناحية من الوظيفة معارضة للمبادئ الدستورية» (2) وكذلك لما اعلن في حكم المحكمة العليا في رومانيا خلال سنة 1912 الذي جاء فيه :

«حيث انه في حالة التعارض يكون من حق القاضي التثبت من دستورية القانون العادي فاذا انتضح له مخالفته للدستور وجب عليه تفضيل النصوص الدستورية ، ولا يمكن القول ان القاضي في هذه الحالة قد خرج عن اختصاصه ، واعتدى على السلطة التشريعية ، بل بالعكس ان القاضي بعمله هذا انما يقوم بوظيفته القانونية وهي معرفته اي قانون يجب تطبيقه في النزاع المطروح أمامه» (3) .

اما في مصر فان الدساتير والتشريعات قد خلت من اضعاء حق الرقابة الدستورية على القضاء ، الا ان القضاء المصري انتزع لنفسه هذا الحق وذلك

(2) المرجع السابق ص 177 .

(3) المرجع السابق ص 178 .

على دستورية القوانين، بعد انشاء مجلس الدولة وذلك في القرار المشهور الصادر عنه بتاريخ 10/2/1948 برئاسة المرحوم الدكتور عبد الرزاق السنهوري .

وفي المغرب فان دستور 62 وكذا دستور 70 الحالي الصادر في سنة 72 لم يتضمن اي واحد منها النص على المراقبة بطريق الدعوى على المراقبة بطريق الدفع ، كما انهم لم يمنعوا هذه الرقابة الاخيرة بأي نص من نصوصها لا صراحة ولا ضمنا ، وبذلك فان الامر يبقى النظم فيه للقضاء . غير ان القضاء المغربي لحد الآن - وعلى ما اعتقد - لم تصادفه قضية .

من القضايا التي دفع الخصوم فيها بعدم الدستورية بصفة صريحة لتقديم مثل هذا الدفع امام المحاكم ذات الدرجة الاولى وذلك من عدة قضايا .

هذا وان من الواجب ابراز ما قال الدكتور مصطفى البارودي بشأن واجب القاضي حين تتاح له الفرصة للنظر في دفع من دفعات عدم دستورية نص او قانون معين اذ قال : «ان منطق عمل القاضي اولا ومبدأ المشروعية في الدولة الذي يوجب التزام قاعدة لا يخرج عليها عمل الدولة التشريعي لئلا يوصم الحكم كله بانه استبدادي (اي لا يلتزم مبدأ ولا يرفع قاعدة) .

ان هذا المنطق وذلك المبدأ هما اللذان يوجبان على القاضي المغربي ان يقبل الدفع بعدم دستورية النص التشريعي المطلوب تطبيقه من خصم الى آخر سواء في القضايا المدنية ام الجزائية ام الادارية فذلك من طبيعة عمل القاضي والا لم يكن القاضي قاضيا يدرك قيمة النصوص وتفاوت بعضها درجات فوق بعض بل انه يجعل من نفسه حين يرفض المراقبة اسيرا للنص المخالف للدستور ، ويفقد بذلك قيمته العلمية والوجدانية كقاض لا يثنيه عن قول الحق الصراح والحكم به اي قيد ، قاض يعمل بوازع العلم والعقل والضمير» (1) .

(1) الدكتور البارودي : الوجيز في الحقوق الدستورية الطبعة الثالثة صفحة 487 .

واعتقد ان عن واجب القضاء البت في اي دفع يتعلق بعدم الدستورية حفاظا على المرتبة العالية التي يوجد فيها الدستور اذ هو القانون الاول والاسمى في الدولة ولا يمكن بناتا اعلاء نص من نصوص القانون الادنى عليه ، كما ان موقف القضاء هو في اصله موقف حقوقي بحث وليس صراعا على حبله سياسية مع البرلمان الشيء الذي يكون من حقه الجهر بالحق خاصة عند الجور .

المبحث الثالث : مقتضيات الفصل 418 من القانون الجنائي بين الزوج والزوجة :

ان الفصل 418 من القانون الجنائي ينص على عذر من الاعذار القانونيه المخففة الخاصة في حالة ارتكاب الزوج ضد زوجته وشريكها جرائم القتل والجرح والضرب عند مفاجأتهما متلبسين بجريمة الزنا .

وهذا العذر المخفض للعقوبة خاص بالزوج وجده ولا يمكن ان يعطي للزوجة بطريق القياس لصراحة النص وهنا تظهر التفرقة واضحة بين الزوج والزوجة بالرغم من ان المشرع سوى بينهما في العقاب في جريمة الخيانة الزوجية او الزنا (ف491 ق ج) غير ان هذه التفرقة ازلتها بعض القوانين الحديثة الاجنبية كالقانون الاطالي (الفصل 587) والقانون البرتغالي (الفصل 372) والقانون البلجيكي (الفصل 413) وقانون امارة موناكو (الفصل 428) الا ان لتشريعات الاخرى كالقانون الفرنسي (الفصل 324) والقوانين العربية لا زالت تعطي هذا الحق للرجل وحده .

وقد قال الدكتور رؤوف عبيد بصدد هذه التفرقة بين الزوج والزوجة بشأن هذا العذر «بانها تفرقة ظالمة متقدمة تعلل بالمصدر التاريخي للعذر» . كما ان

(1) جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال . للدكتور رؤوف عبيد طبعة 1974 ص 89 .

الدكتور عبد المهيم بكر ذكر بان : « هذه التفرقة بين الزوجين منقذة بالاجماع ولا يوجد ما يبررها ، فالزوجة تنفعل وتحس بالاهانة في هذا الموقف كالزوج ومن ثم فقط كان يجدر بالمشرع ان يقرر لها الافادة من هذا العذر اسوة به (2) ونفس الموقف اكده الدكتور جلال ثورت اذ قال « بان هذا النص يمثل قصورا في هذه الناحية ، فلا يفهم لماذا يقتصر هذا العذر على الزوج وحده ولا تستفيد منه الزوجة او اخوها وابوها » .

فبطبيعة الحال فان عدم استفادة الزوجة اثناء مفاجأة زوجها متلبسا بجريمة الزنا وارتكابها للقتل او الجرح او الضرب ضده وشريكته ، من اعذر القانوني المخفف ، كما فعل المشرع مع الزوج في الفصل 418 ، لا يعني انها لن تستفيد من الظروف المخففة الاخرى اذ ان المحكمة تستطيع ان تمنحها اسباب التخفيف القضائية فهكذا يؤدي تطبيق الفصل 146 مع الفصل 147 فقرة 3 الى امكانية النزول بعقوبة الزوجة القاتلة الى عقوبة حبسية لا تتجاوز السنتين وبالتالي امكانية استفادتها من نظام وقف التنفيذ طبقا للفصل 55 من القانون الجنائي .

ويظهر انه لتفادي هذه التفرقة التي تتنافى ومبدأ المساواة المقرر دستوريا بين الرجل والمرأة ، لابد من تعديل مقتضيات الفصل 418 من القانون الجنائي بحيث يشمل ايضا الزوجة في حالة ارتكابها جريمة ضد زوجها وشريكته اثناء مفاجأتها متلبسين بجريمة الزنا .

حرر بالخميسات في 18/02/1980

(2) القسم الخاص في قانون العقوبات جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال للدكتور عبد المهيم بكر طبعة 1968 ص 78 .
(3) نظم القسم الخاص . ج 1 جرائم الاعتداء على الاشخاص للدكتور جلال ثورت طبعة 1971 ص 260 .

سأل القاضي المتهم بتهمة السرقة

- القاضي : ما اسمك ؟
المتهم : اسمي الاجرام .
القاضي : جنسيتك ؟
المتهم : اللصوصية .
القاضي : عمرك ؟
المتهم : 50 فعلا اجراميا .
القاضي : متزوج ؟
المتهم : بحقوق الغير وأموالهم .
القاضي : سكناك ؟
المتهم : بالسجن .
القاضي : ما تقول فيما نسب اليك ؟
المتهم : بريىء .
القاضي : كيف يا للعجب !!
المتهم : ولما العجب وقد تأكدت من هويتي . فلماذا التأكد من جرمي



مع مقصد مركز التموين بالرباط

أنجز من طرف الملحقة القضائية هسيّة نزيير

في نطاق انعاش المستوى الاجتماعي لموظفي وزارة العدل انشأت جمعية تهدف الى تحسين الوضعية الاجتماعية لهؤلاء الموظفين وعائلاتهم .

وفي اطار هذه الجمعية أحدث مركز للتموين يتوفر على مجموعة من السلع الضرورية بأثمان مناسبة الغرض منها التخفيف من موجة الغلاء التي تجتاح العالم عموما .

ويوجد مقر هذا المركز بالعنوان التالي : شارع عبد الكريم الخطابي رقم 221 (المحكمة الشرعية سابقا) حي المحيط الرباط .

ويشرف على هذا المركز السيد بنيعيش يساعده في ذلك السيد بوشعرة ويقو بمبهمام المقتصد السيد الخطي عبد الاله بمساعدة كل من السادة عبد الحنان فرفرة وبوراس وكلهم بمديرية ادارة السجون بوزارة العدل .

ولتبليغ قرائنا الدور الذي يضطلع به المركز المذكور أجرينا الحوار التالي مع أحد العاملين به :

س - هل لكم أن تعرفونا على شخصكم والدور الذي تقومون به في هذا المركز ؟

ج - أسمى عبد الله الخلطي مزداد سنة 1951 بالرباط عازب أقوم بمهمة مقتصد بهذا المركز .

س - متى بدأت العمل بمديرية إدارة السجون ؟

ج - بدأت العمل منذ سنة 1973 ، وكنت أقوم بنفس المهمة أي مقتصد بالسجن المدني بالرباط .

س - ماذا يمكنكم أن تقولوا لنا عن بداية حياتكم الادارية بإدارة السجون وهل تجدون فرقا بين ممارستكم لمهمة مقتصد داخل السجن المدني بالرباط وفي مركز التموين التابع لجمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي وزارة العدل ؟

ج - بدأت حياتي الادارية في سن مبكر ومارست مهمة مقتصد داخل السجن المدني بالرباط بجد وحزم الشيء الذي حدا بالمسؤولين في إدارة السجون الى تعييني مقتصدا بهذا المركز اما عن الفرق بين ممارسة هذه المهمة داخل السجن أو خارجه ، فيمكنني القول انني لا أجد فرقا بينهما ، لان الامر لا يتعلق بمكان ممارسة هذه المهمة ولكن بالمسؤولية الملقاة على عاتق المقتصد والتي يجب عليه ان يؤديها بامانة .

س - بعد هذه النظرة عن حياتكم الخاصة نود ان تعرفوا القراء الاعزاء



بهذا المركز ، فهل لكم ان تخبرونا عن التاريخ الذي بدأ فيه مركز التمويين نشاطه ، وكيف كانت الانطلاقة ؟

ج - افتتح المركز أبوابه يوم 6 يونيو 1979 وتم ذلك تحت اشراف السيد بنيعيش المسؤول عنه وقد كانت الانطلاقة بايعاز من وزارة العدل وبواسطة جمعية الاعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي هذه الوزارة التي مدت المركز بالاموال لتجهيزه . في البداية كانت السلع قليلة ولكن اقبال المنخرطين على هذا المركز حدا بنا الى مضاعفة الجهود ، وها انتم ترون ان المركز أصبح يضم الآن قدرا لا يستهان به من البضائع والسلع التي يحتاج اليها المنخرطون .

س - على ذكر المنخرطين اود ان أسألكم عن كيفية الانخراط في هذا المركز ومن له الحق فيه ؟

ج - الانخراط يتم بدفع مبلغ 25 درهما ، وتجدر الاشارة الى ان مبلغ الاشتراك كان محددا في بادئ الامر في 70 درهما . ولكن الجمعية في اجتماعها الاخير ومراعاة منها لوضعية صغار الموظفين بوزارة العدل ، ارتأت تخفيضه وجعله 25 درهما فقط تشجيعا منها لهؤلاء ورغبة منها في مساعدتهم اما باب المشاركة فهو مفتوح في وجه كل شخص تابع لوزارة العدل سواء كان يقطن بالرباط أو خارجه .

س - هناك نقطة نود توضيحها وتتعلق بالملحقين القضائيين بالمعهد الوطني للحراسات القضائية هل لهم الحق في اقتناء المواد والسلع من هذا المركز ؟

ج - ينبغي ان اشير اولا الى ان هذا السؤال قد طرحه في اجتماع قريب السيد ادريس الضحاك مدير المعهد الوطني للدراسات القضائية ، وفي هذا الاجتماع أكدت الجمعية ان الملحقين القضائيين يعتبرون أطرا تابعة لوزارة العدل وبالتالي يمكنهم الانخراط في الجمعية واقتناء ما يحتاجونه من مركز التكوين .

س - ما هو الهدف من انشاء هذا المركز ؟

ج - ان الهدف الاساسي لانشاء هذا المركز هو مد يد المساعدة لجميع موظفي وزارة العدل للتخفيف من أزمة الغلاء التي تجتاح المغرب والعالم أجمع والمركز لا يستهدف الربح مطلقا فهو يبيع البضاعة بثمن منخفض لا يتعدى سعر التكلفة . ومن المعلوم ان الحصول على البضاعة من المزود يتطلب عدة مصاريف ، الامر الذي يفرض على التاجر الجملة (او تاجر التقسيط) ان يغطي هذه المصاريف باضافة نسبة معينة من الارباح الى ثمن الشراء في حدود ما تمنحه السلطات المختصة ، في حين انه في المركز لا يمكن أن تتعدى الزيادة 5 ٪ ولا شك ان الفرق شاسع وبين .

س - هل يخضع المركز لمراقبة ما ؟

ج - نعم يخضع المركز لمراقبة الجمعية حيث يقوم المسؤولون بتفتيشه من حين لآخر كما ان مقتصد المركز يقدم الحسابات الى المكتب ، وتعقد اجتماعات دورية في هذا الشأن .

س - نرى انكم تسلمون فاتورة للزبون ، فما الداعي لذلك ؟

ج - هناك فاتورتين الاصل والنظير ، يسلم الاصل للزبون قصد التأكد

من البضائع التي تسلمها وضبط حساباته ، اما النظيف فنحتفظ به للدلاء به عند التفتيش وحساب ما تم بيعه .

س - هل يجد زبون مركز التموين كل ما يطلبه ؟

ج - نعم ان زبون المركز يجد هنا جميع السلع التي يريد الحصول عليها وها انتم ترون بان المركز يتوفر على جميع المواد الغذائية وكذا على مجموعة هامة من السلع الضرورية . كما ان المركز ينتم تزويده بالسلع باستمرار الامر الذي يجعل جميع المواد متوفرة في كل وقت وحين .

س - هل تعترضكم بعض المشاكل في علاقاتكم مع الزبناء ؟

ج - اننا نحرص دائما على أن نكون عند حسن ظن الزبون وعلى ان يجد عندنا الترحيب والاستقبال الحسن اما عن المشاكل التي قد تعترضنا فلا أذكر اننا صادفنا مشاكل مهمة مع الزبناء باستثناء حالة واحدة أبدى فيها أحدهم ملاحظة بشأن عدم جودة أحد أنواع الزيوت الشيء الذي ادى بالمسؤولين الى استفسار المزود عن ذلك فكان ان تم الاستغناء عن هذا الأخير ، وما هذا الا دليل على حرص المسؤولين وعنايتهم بالزبناء .

س - ألا ترى الجمعية تعميم هذه المراكز على صعيد باقي الاقاليم

الأخرى ؟

ج - هناك عدة مشاريع في هذا الشأن ، فالجمعية تنوي انشاء مراكز للتموين على صعيد جميع محاكم الاستئناف ، وفي وقت قريب جدا ستقوم بافتتاح مركز للتموين بالدار البيضاء زيادة على ان الجمعية ستفتح مركزا للتجهيز المنزلي وستمنح الجمعية تسهيلات للموظفين لاقتناء ما يحتاجونه من أدوات منزلية .

وأثناء هذه الحردشة قدم الى المركز السيد بنيعبش الذي يقوم بمهمة الاشراف عليه فأفادنا بما يلي :

ان الجمعية تعتزم اقامة عدة مشاريع منها اعداد منازل لسكنى موظفي وزارة العدل ، واقامة مخيمات لابنائهم ، كما انها تنوي احداث مستوصف صغير وتعيين دكتور في الطب العام وطبيب الاسنان والمسألة تتوقف فقط على قبول رابطة القضاة تسليم الجمعية بناية لهذا الغرض ، كما ان الجمعية ستفتح قريبا ناديا رياضيا بالمعهد الوطني للدراسات القضائية . هذا وانها تتمنى انشاء مركز سياحي خاص بموظفي وزارة العدل .

س - هل لكم كلمة توجهونها الى المشاركين في جمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي وزارة العدل على العموم وزبناء مركز التموين على الخصوص ؟

ج - أود بهذه المناسبة ان أقول ان مركز التموين يرحب بجميع موظفي وزارة العدل وان الابواب مفتوحة في وجههم الذي التمس منهم القيام بزيارات من حين لآخر للاطلاع على محتوياته وسنكون سعداء بتلقي اقتراحاتهم وان الجمعية تعمل ما في وسعها للمساهمة في خلق جو من التقارب والتعاون بين موظفي وزارة العدل وسيتم ذلك بصفة امتن عند ما يتم تدشين مقر النادي الرياضي بالمعهد الوطني للدراسات القضائية الذي سيكون مكانا لالتقاء الموظفين وخير فرصة للتعارف بينهم .

أنجز المقابلة :

هنية زنيبر

فائزة بلعسري

اعداد : هنية زهير

ويبلغ عدد هؤلاء المنتدبين اربعون منتدبا من بينهم خمس منتدبات ، وستستمر فترة تمرينهم مدة ثلاثة اشهر يتلقون خلالها تكوينا عاما فيما يخص المسطرتين المدنية والجنائية وكذا التنظيم القضائي .

اجتماع اللجان الثقافية والاجتماعية

اجتمع بمقر المعهد الوطني اعضاء اللجان الثقافية والاجتماعية لكل من الفوج الرابع والخامس قصد تدارس خطة العمل فيما يخص المجالين الثقافي والاجتماعي للفوجين .

منجزات المعهد الوطني للدراسات

القضائية خلال سنة 1979

ثم مؤخرا افتتاح مقصف جديد حل محل المقصف القديم وقد دشنت هذه البناية من طرف الاستاذ الفاسي الفهري الكاتب العام لوزارة العدل ، وكان سيادته مرفوقا بالاساتذة المسؤولين عن المعهد الوطني ، ويتوفر هذا المقصف على ثلاثة قاعات معدة للاكل حيث يتناول طلبة المعهد وجبة الغداء التي لا يتعدى ثمنها سعر التكلفة .

اقتناء المعهد الوطني حافلتين للنقل

لقد استطاع المعهد الوطني للدراسات القضائية بفضل المجهودات التي يبذلها المسؤولون عن هذه المؤسسة ان يحصل على حافلتين جديدتين لنقل الملحقين القضائيين الموجودين بها ، وبهذا يكون مشكل التنقل الذي كان مطروحا فيما سبق والذي عانت منه الاقواج السابقة ، الكثير ، قد حل بصفة نهائية وليست هذه الا خطوة بداية في سبيل تحقيق خطوات اخرى التي تسعى



المعهد الوطني الى تحقيقها كاحداث قسم داخلي يتوفر على الشروط الضرورية للممكن والتغذية طيلة الفترة الدراسية وذلك ليتيسر تكوين الاطر العليا والمتوسطة والتي يحتاج اليها الجهاز القضائي بالمغرب .

احداث قاعة للمحاضرات

بتوفر المعهد الوطني حاليا على قاعدة كبيرة للمحاضرات مجهزة باحدث الوسائل - وقد تم تجهيزها بمناسبة انعقاد الايام الدولية لقانون البحار بالمغرب حيث احتضنت هذه القاعة السادة - المشاركين في الندوة - وتفتح هذه القاعة حوالي 300 مقعدا . كما انعقدت بها في 17 دجنبر 1979 المناظرة الخاصة بالاعلام الجهوي التي نظمتها وزارة الاعلام .

انشاء مركب رياضي

تجري الترتيبات الاخيرة على المركب الرياضي الذي سيفتح ابوابه قريبا في وجه السادة القضاة والملحقين القضائيين وكذا موظفي وزارة العدل ، وان الاشغال القائمة على قدم وساق قصد اعداده في الشهرين القادمين على ابعد تقدير .

احداث جمعية ثقافية بالمعهد

احدث بالمعهد الوطني جمعية تحمل اسم «جمعية تنمية البحوث والدراسات القضائية» والهدف من هذه الجمعية تنسيق الانشطة الثقافية وتنظيمها وطبع ونشر النصوص القانونية كما تهتم هذه الجمعية بتعريب بعض الدلائل والمحاضرات ، ويرأسها الاستاذ ادريس ملين المستشار الملحق والذي يقوم بمهمة نائب مدير المعهد .

وقد تكلفت هذه الجمعية بوضع بعض الدلائل رهن إشارة الملحقيين القضائيين والمهتمين بالقانون وذلك باثمان جد مناسبة .

ندوات ومحاضرات

انعقدت بالرباط بمقر المعهد الوطني للدراسات القضائية الايام الدولية لقانون البحار المغربي ، دامت من 10 شتنبر 1979 الى غاية 17 منه .

وقد افتتح هذه الندوة ، الاستاذ محمد الفاسي الفهري الكاتب العام لوزارة العدل نيابة عن السيد الوزير الاول ووزير العدل فالقى سيادته كلمة في الموضوع حلل فيها الهدف والمغزى من وراء اعداد هذه الايام الدولية التي ستناقش فيها اهم المشاكل التي يصادفها هذا القانون : وقد شارك في هذه الندوة الاستاذ ادريس الضحاك مدير المعهد الوطني والمشرف على المناظرة ، والسيدة فرانسواز اوديه رئيسة المصلحة القانونية للجنة المركزية للمجهزين الفرنسيين ، والاستاذ ماريو كوتيريس ، والاستاذ محمد الادريسي العلمي استاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وثلة من المهتمين بهذا القطاع وبمشاكله على الصعيدين المحلي او العالمي .

واختتمت هذه الايام تحت الرئاسة الفعلية للسيد الوزير الاول ووزير العدل الاستاذ المعطي بوعبيد الذي القى خطابا بالمناسبة والموجود نصه بهذا العدد .

● على اثر التحاق الفوج السادس من الملحقيين القضائيين بالمعهد الوطني للدراسات القضائية القى السيد الكاتب العام كلمة توجيهية قيمة تطرق فيها الى حقوق القاضي وواجباته حضرها السيد ادريس الضحاك مدير المعهد ونائبه السيد ادريس ملين بالاضافة الى عدد من السادة اساتذة المعهد .

● احتفل المعهد الوطني للدراسات القضائية بالذكرى العاشرة لتأسيسه وقد القى في بداية الحفل مدير المعهد السيد ادريس الضحاك كلمة تحدث فيها عن نشاط المعهد وعن المنجزات التي حققها خلال السنوات العشر المنصرمة من عمر المؤسسة كما بين المشاريع التي يأمل المعهد انجازها وتحقيقها في المستقبل وقد ترأس هذا الحفل السيد الكاتب العام والمسؤولون بوزارة العدل وكذا الرؤساء الاولون لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامون بها كما حضرها اساتذة المعهد وبعض الشخصيات الاخرى العاملة في الحقل القضائي .

وبهذه المناسبة قامت فرقة من حراس الشرف التي انهت تدريبها بالمعهد ، باستعراض امام الحاضرين بعد تحية العلم الوطني وقد اطلق السيد الكاتب العام على الفوج المتخرج من حراس الشرف المذكورين اسم «تنسـدوف» .

ونشير انه بهذه المناسبة قام السيد الكاتب العام بتوزيع شهادات التخرج ونهاية التمرين وبعض الجوائز على الفوج الثالث من القضاة النواب . وقد اعقبت ذلك حفلة شاي اقيمت على شرف السادة الحاضرين .

● القى الاستاذ عبد الصمد الحجوى ، قاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ 26 نونبر 1979 محاضرة بالمعهد الوطني ابان فيها اهم التغييرات التي طرات على التحقيق كما اعطى سيادته نبذة تاريخية عن قضاء التحقيق بين الماضي والحاضر في ظل قانون الاجراءات الانتقالية لسنة 1974 حيث اعطى للسادة الملحقين نظرة متكاملة عن التحقيق بالمغرب

الحياة

تحت هذا العنوان القى الاستاذ عبد العالي العبودي ... محاضرة قيمة تناول فيها سيادته بشرح الحياة القانونية والمادية ونظرا لاهمية هذه

المحاضرة عموماً واهمية الموضوع خصوصاً ، فان ادارة المعهد الوطني سهرت على طبعتها واعدادها لجعلها في متناول الراغبين في المزيد من المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع .

رسالة عمر بن الخطاب الى ابي موسى الاشعري

كان هذا هو موضوع محاضرة فضيلة الشيخ المكي الناصري التي القاها على طلبة المعهد الوطني للدراسات القضائية بتاريخ 12 ابريل 1979 وقد شرح شعبة الحمد فحوى هذه الرسالة الخالدة والمبادئ العامة التي تتضمنها .

التحاق بعض الاساتذة الجدد بالمعهد

التحق في الايام الاخيرة بالمعهد الوطني الاستاذ صالح السرغيني وكيل الملك سابقاً بالعرائش ، وقد اسندت للاستاذ المذكور مهمة الاشراف على قسم البحث في الفقه المالكي .

كما التحق الاستاذ المجدوبي محمد بهذا المعهد بصفته رئيساً لقسم الطبع والنشر كما التحق الاستاذ احمد عاصم بالمعهد الوطني بعد ان اقتضت المصلحة العامة ذلك .

زيارة المؤسسات

يقوم حالياً اعضاء الفوج الرابع بزيارة المؤسسات - العمومية - وقد ابتدأت هذه الزيارة منذ 11 يناير 1980 وتستمر الى غاية 21 ابريل من السنة الجارية حيث يزور الفوج بأكمله اركان الدرك الملكي يوم 21 - 4 - 1980 . كما سيعقد الاجتماع العام بالمعهد الوطني يوم الاثنين 28 ابريل على الساعة 10 صباحاً لتقييم زيارة المؤسسات .

اجتماعيات

احتفل الزميل سعيد الضعيف بزفافه ، وبهذه المناسبة يتقدم الفوج الرابع بأحر التمنيات للعروسين سعيد وزهراء بالسعادة والهناء .

احتفلت الزميلة النبيه العلوي بشرى بعقد قرانها بالاستاذ كامل محمد ، وتنتهز اسرة مجلة الملحق هذه الفرصة لتقديم تهانيتها لبشرى مع دوام السعادة والرفاهية .

ثم عقد قران الزميل محمد فريقتش بالزميلة ربعة لمشوكر الملحق القضائية بالمحكمة الابتدائية بالقنيطرة ، فتهانينا للعروسين .

تعزية

علمت اسرة مجلة الملحق القضائي بانفباء المفجع لوفاة الاستاذ الراحل الطيب الشرفي ، وبهذه المناسبة الاليمة نتقدم اسرة الملحق الى كافة القضاة بأحر تعازيها متينة لذوي الفقيد الصبر والسلوان وانا لله وانا اليه راجعون .

الحمد لله وحده

تغيير فى النظام الخاص بتكوين الملحقين القضائيين (1)

الطابع الشريف - بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا اسماء الله واعز امره اننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصل 26 منه ،

اصدرنا امرنا الشريف بما يلي :

الفصل الاول

ينفذ القانون رقم 15.79 الذي تحدد بمقتضاه بصفة انتقالية شروط ولوج السلك القضائي والذي وافق عليه مجلس النواب في 10 رجب 1399 (6 يونيو 1979) والآتي نصه :

قانون رقم 15 . 79

تحدد بمقتضاه بصفة انتقالية شروط ولوج السلك القضائي

الفصل 1

خلافا لمقتضيات الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 467 . 74 . 1 بتاريخ 26 شوال 1394 (11 نونبر 1974) المكون للنظام الاساسي لرجال القضاء ولدة خمس سنوات تجتدى من تاريخ نشر هذا القانون تحدد شروط تعيين القضاة كما يلي :

ظهير شريف رقم 1.79.299 بتاريخ 17 ذي الحجة 1399 (8 نونبر 1979) يتضمن الامر بتنفيذ القانون رقم 15.79 الذي تحدد بمقتضاه بصفة انتقالية شروط ولوج السلك القضائي

الفصل 2

بعد قضاء عشرة اشهر من الدراسة بين نظرى وتطبيقي بالمعهد الوطني للدراسات القضائية ، يعين الملحقون القضائيون بظهير شريف باقتراح من المجلس الاعلى للقضاء قضاة نوابا لمدة اربعة عشر شهرا .

ينتدب القضاة النواب خلال هذه المدة الاخيرة بقرار لوزير العدل لدى المحاكم لشغل احد المناصب الخاصة بقضاة الدرجة الثالثة .

الفصل 3

يلتزم الملحقون القضائيون اثر قبولهم بالمعهد الوطني للدراسات القضائية باقتضيات المنصوص عليها في الفصل الثامن من الظهير الشريف بمثابة قانون المشار اليه طبق الشروط المحددة في الفصل المذكور

الفصل 4

تطبق على القضاة النواب مقتضيات الفصول 7 ، 9 ، 11 ، 12 ، 58 ، 60 ، 61 ، 62 و 63 وكذا مقتضيات الباب الاول من القسم الثالث من نفس القانون .

الفصل 5

تطبق على القضاة النواب العقوبات التأديبية الخاصة بالملحقين القضائيين .

الفصل 6

تمنح للملحقين القضائيين الذين تم تعيينهم قبل سريان مفعول هذا القانون صفة نواب ويتمون بهذه الصفة وطبقا للشروط المحددة في الفصول اعلاه المدة الباقية من تمرينهم .

الفصل 7

يعين قضاة الدرجة الثالثة من بين القضاة النسواب طبقاً للشروط المنصوص عليها في الظهير الشريف بمثابة قانون المشار اليه اعلاه .

الفصل 8

باستثناء تطبيق الفصل الثالث من الظهير الشريف بمثابة قانون المشار اليه اعلاه يمكن ان يعين مباشرة في السلك القضائي المحامون الذين اثبتوا مزاوله مهنتهم خلال سنتين على الاقل منذ تسجيلهم بجدول المحامين .

الفصل 9

ان القضاة الذين الحقوا بالسلك القضائي ، بناء على مقتضيات الفصل السابق يتم تعيينهم وترتيبهم في الدرجة الثالثة بظهير شريف بناء على اقتراح المجلس الاعلى للقضاء مع مراعاة اقدميتهم في المحاماة منذ تاريخ تسجيلهم بالجدول .

ويسمح لهم ان يساهموا في صندوق التقاعد باعتبار المدة التي قضوها في المحاماة وترتيبهم في السلك القضائي .

لا يجوز بأي حال ان يخول لهم هذا الترتيب وضعية تفوق وضعية قاضي له نفس الاقدمية في القضاء .

كما لا يجوز لهم ، خلال ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تعيينهم ان يمارسوا مهامهم في محكمة سبق لهم ان سجلوا بجدول المحامين المقبولين لديهم .

الفصل الثاني

ينشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية
وحرر بالرباط في 17 من ذي الحجة 1399 (8 نونبر 1979)
وقعه بالعطف
الوزير الاول ووزير العدل ،
الامضاء : المعطي بوعبيد ،

لائحة القضاة الذين احيلوا على التقاعد

خلال سنة 1979

الاسماء	
علال عزيزمان	1
احمد بن الطاهر الزرهوني	2
عبد المجيد الشوفاني	3
عزيز علوي مولاي الزاهد	4
اعمارة احمد	5
امان الله محمد	6
اعديل محمد	7
عبد السلام بن يحيى	8
محمد بنونسيه	9
عبد العزيز بنونة	10
العربي الهلالي	11
عبد الوهاب اليزمي عدلى	12
احمد الماحي	13
محمد فوزي	14
احمد غيلان	15
محمد كورفي	16
بوعزة ايكن	17
محمد خهريش	18
بدر الدين العراقي	19
ادريس لعبار	20
مصطفى الرحالي	21
عبد المجيد الريفي	22
الهاشمي سعد	23
محمد التادلي	24
التراب محمد	25
ادريس زيادي	26
مرادى التهامي	27
عبد الرزاق بنعمرو	28

مواد العدد الثالث من الملحق القضائي

صفحة	الموضوع :
5	كلمة العدد
	نص الكلمة التي القاها السيد الوزير الاول ووزير العدل بمناسبة اختتام
6	اشتغال الايام الدولية للقانون البحري
	استئناف النيابة العامة للاحكام الصادرة في مادة الحالة المدنية بقلم
11	الاستاذ محمد العربي المجبود
	اقتراح بشأن الفصل 479 من القانون الجنائي المتعلق بجريمة اهمال
15	الاسرة بقلم الملحق القضائية فائزة بلعسري
	الجالية المغربية بالخارج وقضايا الحالة المدنية ، للسيد عبد الواحد
19	الجراري
29	الاموال الشخصية للعبريين المغاربة : بقلم زهور الحر
35	ماذا تعرف عن المعهد القضائي بالعراق
43	ضيف العدد
	قانون الاحوال الشخصية العراقي : بقلم الملحق القضائي الحنكاوي
49	عبد الباقي
55	قضايا أمام المحاكم
81	قالوا عن العدالة
85	من أحكام محكمة العدل الخاصة
93	من فتاوى رسول الله
94	نظرية الظروف الطارئة : بقلم الملحق القضائية فائزة بلعسري
	حول الفصل 418 من القانون الجنائي المغربي وامكانية الدفع بعدم
103	دستوريته : بحث بقلم الاستاذ الطيب بن لتقدم
	درشة مع مقتصد مركز التموين بالرباط : انجز من طرف الملحق
113	القضائية هنية زنيبر
129	لائحة القضاة الذين احيلوا على التقاعد خلال سنة 1979

